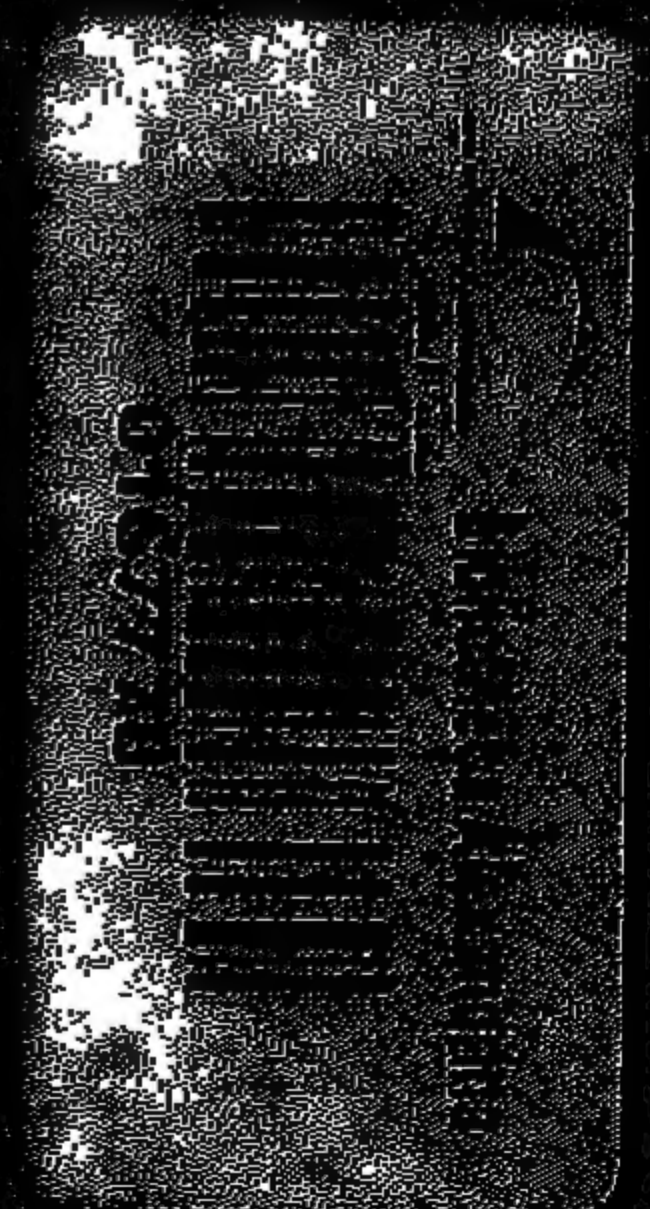




الأسرة والجرمة

في القانون الجنائي المصري

د. عبد الرحيم صديقي



الأسرة والجريمة

في القانون الجنائي المصري

الاخراج الفنى محمد قطب

الغلاف : سها سليمان

الأُسرة والجريمة في القانون الجنائي المصري

(دراسة تحليلية - فقهية - فلسفية
لقانون العقوبات ولقانون الاجراءات الجنائية
المصري)

د. عبد الرحيم صدقي

كلية الحقوق - جامعة القاهرة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وقل رب زدني علما »

صدق الله العظيم

عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :
كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال : يا غلام،
اعلمك كلمات ، احفظ الله يحفظك ، احفظ الله تجده تجاهك،
إذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله • واعلم
أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لن ينفعوك إلا بشيء
قد كتبه الله لك ، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء فلن
يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك – رفعت الأقلام وجفت
الصحف •

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

إهداء

الى

من أهداها الله لنا فى يوم مشرق سعيد مبارك
من أهداها الله لنا فى يوم النصف من رمضان المعظم
من أهداها الله لنا فى لحظة سعادة وأمل •
من أسعدنى وأبهجنى ميلادها السعيد
من أنارت أمامى الطريق بابتسامتها البريئة المشرقة
من فتحت أمامى طريق الأمل طريق الحياة
من هدتنى سواء السبيل
الى ابنتى الحبيبة الصغيرة •• هدى
أهدى هذا الكتاب

تمهيد

تعتبر « الأسرة » وما يتصل بها من علاقات ومشكلات انسانية واجتماعية وقانونية محور بحث وتفكير العديد من المفكرين في شتى مناحى العلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية ، ذلك انها تاريخيا ومنطقيا نواة المجتمعات .

ولم يشذ الفكر القانوني المصري - في المجال الجنائي - باغفال هذه المسئلة البديهية .

ورغم اهتمام رجال القانون المدني بهذا الموضوع الحيوى ، الا ان زاوية الاهتمام في المجال الجنائي تختلف اختلافا بينا ؛ ففي حين يهتم الفكر القانوني المدني ببحث الأركان والأسباب والآثار المحيطة بالأسرة وابرار الحقوق والواجبات الاجتماعية ، وتحديد أنواع الروابط الأسرية من قرابة مصاهرة وقرابة نسب ، نجد أن الفكر القانوني الجنائي يهتم بتجريم الأفعال ووضع العقاب لها ، ومما لا شك فيه أن هذا الاهتمام ينعكس بدوره على وضع الأسرة الثابت بمقتضى أحكام القانون المدني بل انه يقدم المساعدة الفعالة الأكيدة لضمان احترام القواعد المتصلة بالأسرة الواردة بالقانون المدني . ويجب ألا ننسى أن للقانون الجنائي ذاتيته المستقلة عن القانون المدني ، تلك الذاتية التي تنعكس بلا جدال على أحكامه وقواعده العامة والخاصة باعتباره يشكل بعدا انسانيا واجتماعيا وأيضا لا يقف عند حد جمود النصوص والمواد القانونية ، أو بمعنى آخر فهو أقرب القوانين الى الحياة الاجتماعية .

ولقد استطاع القانون الجنائي أن يلعب دورا لا يستهان به في حسم العديد من المشاكل الخطيرة التي تهدد سلامة الأسرة واستقرارها وهذا

ما نلمسه اذا ما أردنا أن نقدم على دراسة واقعية للنصوص التشريعية المتصلة بالأسرة ، سواء من قريب أو بعيد . ذلك أن استعراض هذه النصوص التشريعية يعطى لنا المؤشر الحقيقي على صحة قولنا المتقدم حالا . على أن الدراسة الهادئة المتأنية للجرائم التي ترتكب في انوسط العائلي أو تتصل به تستوجب عدم الوقوف عند حد استعراض النصوص التشريعية ، ذلك أنه وإن كان ذلك يكفي لإبراز مدى اهتمام « التشريع » بهذه الجرائم - إلا أنه لا يكفي بصدده محاولة فكرية عميقة تستوجب التحليل الظاهري العام والتحليل الباطني المتعمق الفلسفي لها . إذ إن حكمة التشريع وفلسفته تكمن عند اجراء هذا التحليل الهام والمفيد علميا وعمليا .

ولقد تناول المشرع الجنائي هذا الموضوع بصورة متفرقة ؛ وعند التعرض لبعض مواضيع التشريع الجنائي لا كلها ولم يخصص لها بابا أو فصلا مستقلا لها ، سواء في المدونة العقابية أو في المدونة الاجرائية . على أنه أيا كان الأمر ، فإن المشرع الجنائي المصري قد اهتم الى حد كبير « بالأسرة » عند التجريم وعند العقاب .

ويهمنا في هذا المقام أن نتعقب بالبحث والتحري مواطن هذا الاهتمام .

ولما كان التشريع الجنائي المصري يقوم أساسا على مدونتين أساسيتين الأولى هي « المدونة العقابية » الصادرة بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ (الصادر في ٢٣ جمادى الأول سنة ١٣٥٦ هـ - ٣١ يوليو سنة ١٩٣٧ م) والمنشورة في الوقائع المصرية في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ (العدد ٧١) - والثانية هي « مدونة الاجراءات الجنائية » الصادرة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . الصادرة في ٢٠ ذو القعدة سنة ١٣٦٩ هـ - (٣ سبتمبر ١٩٥٠ م) - لذا أحرى بنا أن تناول كلا من المدونتين على حدى مستعرضين فيها النصوص التشريعية التي تتصل بالأسرة في المجال الجنائي .

خطة البحث وتقسيم

لما كانت اهتمامات المشرع الجنائي المتعلقة بالأسرة لا تقتصر على قانون العقوبات (القانون الجنائي فى شقه الموضوعى) بل تمتد لتشمل قانون الاجراءات (القانون الجنائي فى شقه الاجرائى) ، لذا رأينا أن نتناول موضوع جرائم الاسرة على ضوء النصوص التشريعية الواردة فى قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية من وجهة نظر « الفقه الجنائى » .

ولقد رأينا أن التقسيم المناسب لهذا الموضوع يجب أن يكون على النحو الآتى بيانه :

فصل أول : يتناول استعراض النصوص التشريعية المتعلقة بالأسرة فى قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية .

فصل ثان : يستهدف تحليل الاتجاه التشريعى فى معالجة الجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى فى القانون المصرى بصورة عامة .

فصل ثالث : يستهدف تحليل أساس حق العقاب للوصول الى تحليل فقهي منضبط للجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى .

فصل رابع : يعمد الى القيام بتحليل فلسفى للاتجاه التشريعى الذى يسيطر على معالجة الجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى فى القانون الجنائى المصرى .

وفى ختام هذا البحث نعمد الى تقديم خلاصة موجزة توضح النتائج التى خلصنا اليها منه .

الفصل الأول

النصوص التشريعية المتعلقة بالأسرة في في القانون الجنائي المصرى

نستعرض في هذا الفصل النصوص التشريعية في قانون العقوبات ثم نعبه باستعراض النصوص التشريعية في قانون الاجراءات الجنائية حتى يتسنى رسم الصورة الكاملة لموقف المشرع المصرى من الجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى . ولا تقل أهمية هذا الاستعراض عن أى جزئية فى بحث هذا المؤلف ، إذ أنها تعد بمثابة تجميع كامل *Synthèse* للتشريع تفيد فقهاء القانون والممارسين لمهنتى المحاماة والقضاء الى جوار المبتدئين فى دراسة القانون وطالبي الثقافة القانونية العامة .

(١) فى قانون العقوبات (١) :

✽ المادة ٨٢/٤ (الكتاب الثانى الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها) .

الباب الأول : الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج :

أجازت الاعفاء من العقاب على الاشتراك فى إخفاء مجرم من المرتكبين لاحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب اذا كان من أقارب الجانى أو أحد أصهاره الى الدرجة الرابعة .

✽ المادة ٨٤/٣ : أجازت الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ اعفاء الزوج أو الزوجة أو أحد الأصول أو أحد الفروع من العقاب على عدم إبلاغ السلطات المختصة بالجريمة الضارة بأمن الحكومة من جهة الخارج والمحددة بالباب الأول من الكتاب الثانى من المدونة اذا ارتكبها عضو فى الأسرة .

(١) مع مراعاة أن المادتين ٦٥ و ٦٧ من قانون العقوبات قد ألغيتا بموجب القانون ٣١

لسنة ١٩٧٤ .

❖ المادة ٩٨/٥ : ألزمت الفقرة الثانية من المادة ٩٨ القاضي بالحكم بالبراءة على الأزواج والأصول والفروع الذين يعلمون بمشروع إجرامى يدخل فى جرائم المواد ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ (وهى كلها جرائم ضد أمن الدولة الخارجى) اذا لم يبلغوا عنها السلطات المختصة .

❖ المادة ١٤٤/٤ : فى الباب الثامن « هرب المحبوسين واخفاء المجانين » من الكتاب الثانى « الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

أعفى المشرع الجنائى الأزواج والأصول والفروع من العقاب عن اخفائهم ؛ بأنفسهم أو بواسطة غيرهم ؛ أقربائهم الهاربين من وجه العدالة سواء بالاتهام أو بعد القبض عليهم أو بعد صدور أمر بالقبض عليهم أو اعانتهم على الفرار من وجه العدالة من العقاب المقرر لهذا الجرم لغير أعضاء الأسرة .

❖ المادة ١٤٥/٤ : فى الباب الثامن « هرب المحبوسين واخفاء المجانين » من الكتاب الثانى « الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

أعفى المشرع الجنائى الأزواج والأصول والفروع من العقاب على جرم الامتناع عن الشهادة بوقوع جريمة أو الادلاء بمعلومات مضللة للعدالة أو إيواء الجناة الفارين من وجه العدالة .

❖ المادة ١٤٦ : فى الباب الثامن « هرب المحبوسين واخفاء المجانين » من الكتاب الثانى « الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

أعفى المشرع الجنائى الزوجة من العقاب على جرم مساعدة زوجها على الهرب من تأدية الخدمة العسكرية .

❖ المادة ١٩٣ : فى الباب الرابع عشر « الجنح التى تقع بواسطة الصحف و غيرها » من الكتاب الثانى « الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

عاقب المشرع الجنائى على نشر التحقيقات أو المرافعات فى دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا بعقوبة الجنحة (حبس لا يزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا أو باحدى هاتين العقوبتين) .

❖ المادة ٢٢٧/١ : في « الباب السادس عشر - التزوير » - من الكتاب الثاني « الجنايات والجناح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .
أبرز المشرع الجنائي صراحة العقاب على من يذكر سنا مغايرا لحقيقة الحال أمام موثق عقود الزواج الشرعية ، واعتبرها جنحة (الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو الغرامة التي لا تزيد على مائة جنيها) .

❖ المادة ٢٣٧ : في الباب الأول « القتل والجرح والضرب » : من الكتاب الثالث « الجنايات والجناح التي تحصل لآحاد الناس » .
خفف المشرع الجنائي العقاب على من يقتل زوجته حال مفاجئتها بالزنى هي ومن يزني بها وجعل عقابه الحبس بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع « السجن بالنسبة لحالة اعتبار الواقعة ضرب أفضى الى موت ، في الأمور العادية » .

❖ المادة ٢٦٢ : في الباب الثالث « اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاشربة والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة » من الكتاب الثالث « الجنايات والجناح التي تحصل لآحاد الناس » .
عاقب المشرع المرأة الحامل اذا رضيت بالاجهاض .

❖ المادة ٢٦٧ : في الباب الرابع « هتك العرض وافساد الاخلاق » من الكتاب الثالث « الجنايات والجناح التي تحصل لآحاد الناس » .
شدّد المشرع العقاب على اصول المجنى عليهم في جريمة اغتصاب الأنثى بغير رضاها بأن جعل العقوبة وجوبية لا جوازية (الأشغال الشاقة المؤبدة) .

❖ المادة ٢٦٨ : في الباب الرابع « هتك العرض وافساد الاخلاق » من الكتاب الثالث « الجنايات والجناح التي تحصل لآحاد الناس » .
شدّد المشرع العقوبة على اصول المجنى عليهم في جريمة هتك العرض بالقوة أو بالتهديد بأن جعل حدها الأقصى الأشغال الشاقة المؤقتة بدلا من الأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاثة سنين الى سبع سنين وجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت الجريمة قد وقعت على أحد الفروع الذين لم يبلغوا سن الستة عشرة عاما .

❖ المادة ٢٦٩ : في الباب الرابع « هتك العرض وافساد الاخلاق » من الكتاب الثالث « الجنايات والجناح التي تحصل لآحاد الناس » .
شدّد المشرع العقاب على الأصول في حالة ارتكابهم جريمة هتك العرض على أحد فروعهم بغير قوة أو تهديد الذين لم يبلغوا سن الثمانية عشرة عاما وجعله الأشغال الشاقة المؤقتة بدلا من الحبس .

❖ المادة ٢٧٢ : كان المشرع المصري يجرم واقعة التعيش من «القوادة» وذلك بموجب المادة ٢٧٢ إلا أن هذه المادة ألغيت بموجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الصادر فى ٢٦ إبريل سنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية فى ٢٨ إبريل سنة ١٩٥١ - العدد ٣٦ مكرر) .

❖ المادة ٢٧٣ : فى الباب الرابع « هتك العرض وفساد الأخلاق » من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التى تحصل لآحاد الناس » .
أبرز عدم جواز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى من زوجها وسلبه هذا الحق إذا زنى فى منزل الزوجية .

❖ المادة ٢٧٤ ك ٣ - ب ٤ : وضع المشرع عقوبة خاصة لزنا الزوجة « الحبس مدة لا تزيد عن سنتين » وبين حق الزوج فى إيقاف تنفيذ هذا الحكم إذا ما رضى بمعاشرتها له كما كانت .

❖ المادة ٢٧٥ ك ٣ - ب ٤ : وضع عقاب مماثل للزوجة الزانية لشريكها .

❖ المادة ٢٧٦ ك ٣ - ب ٤ : حدد المشرع الجنائى - خروجاً عن مبدأ اقناعية القاضى الجنائى بالأدلة - أدلة الإثبات الجنائى فى جريمة زنا الزوجة بأربعة أدلة محددة على سبيل الحصر وهى اما القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل ، أو اعترافه ، أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه ، أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم .

❖ المادة ٢٧٧ ك ٣ - ب ٤ : أبرز المشرع ركناً ضرورياً لتحقيق جريمة زنا الزوج ألا وهو ضرورة وقوع جريمة الزنا فى منزل الزوجية . ووضع للزوج عقاباً أقل من عقاب الزوجة - على الأقل بالنظر الى مقدار الحد الأقصى للعقوبة اذ جعل له العقاب الحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور .
- ولقد كانت عقوبة الزوج الزانى تحسب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤ الحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور أو الغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات !!

❖ المادة ٢٨٣ : فى الباب الخامس « القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة » - من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التى تحصل لآحاد الناس » .

تعرض المشرع الجنائى لجرائم اخفاء النسب واسناد الأطفال زوراً لغير آبائهم وخطفهم وجعلها جنحة عقوبتها الحبس (وفقاً لتعديل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

(١) « ك » تشير الى « الكتاب » و « ب » تشير الى « الباب » .

❖ المادة ٢٩١ : فى الباب الخامس « القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة » - من الكتاب الثالث « الجنايات والجنىح التى تحصل لأحاد الناس » .
اعفى المشرع الحاطف من عقوبة الخطف اذا تزوج بمن خطفها .

❖ المادة ٢٩٢ : فى الباب الخامس « القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة » - من الكتاب الثالث « الجنايات والجنىح التى تحصل لأحاد الناس » .

عاقب المشرع الجنائى الوالدين أو الجدين اللذين يحجمون عن تنفيذ أحكام الضم والحضانة الشرعية أو خطفهم لهؤلاء الأولاد ولو كان ذلك بغير تحايل أو اكراه . . وجعلها جنحة « تم تعديل العقوبة بالتشديد وفقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ » .

❖ المادة ٢٩٣ : فى الباب الخامس « القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة » - من الكتاب الثالث « الجنايات والجنىح التى تحصل لأحاد الناس » .

عاقب المشرع الجنائى على الامتناع عن دفع النفقات الشرعية لأفراد العائلة المقررة بموجب أحكام قضائية بعد التنبيه عليه بالدفع وعدم دفعه لها مع قدرته عليها لمدة ثلاثة أشهر بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين ، وان قيد تحريك الدعوى الجنائية هنا على شكوى من صاحب الشأن . وفى حالة « العود » تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة (القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

❖ المادة ٣٠٨ : فى الباب السابع « القذف والسب وافشاء الأسرار » من الكتاب الثالث « الجنايات والجنىح التى تحصل لأحاد الناس » .
عاقب المشرع على القذف المخدش لسمعة العائلات اذا تم بطريق النشر وجعلها الحبس والغرامة معا (معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧) .

❖ المادة ٣١٢ : فى الباب الثامن « السرقة والاغتصاب » - من الكتاب الثالث « الجنايات والجنىح التى تحصل لأحاد الناس » .

قرر المشرع عدم جواز المحاكمة فى السرقة ما بين الأزواج أو الأصول أو الفروع الا بناء على طلب من المجنى عليه ، وأعطى للمجنى عليه الحق فى التنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى بل أجاز له إيقاف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت يشاء (معدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٤٧) .

— مع مراعاة حكم المادة ٣٢٣ مكرر الخاصة باختلاس الأشياء المحجوز عليها ضمانا لدين الغير .

*** المادة ٣/٣٨٥ : المخالفات المتعلقة بالآداب من الكتاب الرابع**
« المخالفات » عاقب المشرع الجنائي الآباء بالغرامة التي لا تتجاوز جنيها مصريا أو الحبس مدة لا تزيد على أسبوع في حالة وجود الأبناء في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منازلهم وهم يحرضون المارة على الفسق بالإشارة أو بالقول إذا كانوا من الذكور الذين لم يبلغوا بعد سن الثانية عشر ميلادية .

(أ) أن هذه المادة برمتها ألغيت بموجب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بالجريدة الرسمية العدد ٤٤ الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٨١) .

*** المادة ٣٩٣ : المخالفات المتعلقة بالأشخاص**

عاقب المشرع الجنائي الآباء بالغرامة التي لا تزيد عن جنيها مصريا عن تركهم لأولادهم حديثي السن أو المجانين يهيمنون في الطرق العامة عرضة للاخطار أو الاصابات (أ) أن هذه المادة ألغيت بموجب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه في المادة السابقة شرحها حالا) .

*** بهذا النص نكون قد فرغنا من حصر المواد القانونية الواردة في المدونة العقابية والتي تتصل بالأسرة ، وقد راعينا أن نقدم على حصر كامل وموسع لكل ما يتصل بالأسرة من قريب أو بعيد حتى يأتي التحليل العام والفلسفي لهذه الجرائم على شكل واضح وأساس سليم ومنطق مدقق .**

(ب) في قانون الاجراءات الجنائية :

لم يغفل المشرع الجنائي في مدونة اجراءات الجنائية مكانة « الأسرة » فوضع لها الاجراءات المناسبة ، كما راعى الجانب العائلي والروابط الأسرية في بعض الاجراءات كالتفتيش والتنفيذ كما سيتضح لنا حالا .

ويجدر بنا بادىء ذي بدء أن نشير الى أن أساس بحثنا هو مدونة الاجراءات الجنائية المصرية الصادرة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ٢٠ ذى القعدة ١٣٦٩ هـ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ م) .

*** المادة ١/٣ : في الفصل الأول « فيمن له رفع الدعوى الجنائية في الأحوال التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب » من الباب الأول « في الدعوى الجنائية » من الكتاب الأول « في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » .**

وضيح المشرع الجنائي عدم جواز رفع الدعوى الجنائية فى حالات عدة منها جرائم زنا الزوجة وزنا الزوج والامتناع عن تسليم الاطفال لمن لهم حضانتهم ، والامتناع عن دفع النفقات الشرعية ، والسرقه اضرارا بالازواج أو الأصول أو الفروع (١) ، وجريمة المروق عن سلطة الوالد أو ولي الأمر بالنسبة للأحداث المشردين (المادة ١١ من قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩) الا بشرط تقديم شكوى من المجنى عليه ذاته ويعتبر هذا الشرط من النظام العام لان شروط تحريك الدعوى الجنائية كلها من النظام العام (٢) .

*** وفى المادة ٢/٣ :** نص المشرع على أنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبتها ما لم ينص على خلاف ذلك .

*** المادة ١٠ :** أبرزت حق الشاكى فى التنازل عن شكواه فى أى وقت يشاء قبل صدور حكم نهائى ، مع ملاحظة حق الزوج فى إيقاف تنفيذ الحكم النهائى الصادر فى زنا الزوجة اذا ما رضى بمعاشرتها « راجع م ٢٧٣ ع » .

وفضلا عن ذلك قرر المشرع ، فى خصوص جريمة الزنا ، للورثة الحق فى التنازل عن شكوى مورثهم فى جريمة الزنا حفاظا على كرامة الأسرة. وذلك بمقتضى الفقرة الأخيرة من هذه المادة (م ٣/١٠) .

*** المادة ٢٥ :** أبرزت بمفهومها أنه لا طريق لتحريك الدعوى فى الجرائم الواردة فى م ١/٣ الا طريق الشكوى .

*** المادة ٣٩ :** أبرزت هذه المادة سلب حق النيابة العامة فى اتخاذ اجراءات التحقيق فى جرائم زنا الزوج أو الزوجة والامتناع عن دفع النفقة وارتكاب أمر مخل بالحياء مع امرأة ولو فى غير علانية ولو فى حالة التلبس .

(١) يلحق بها جرائم النصب وخيانة الأمانة اضرارا بالزوج أو الأصل أو الفرع: راجع نقض ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ رقم ٢١٩ ص ٨١٩ - وانظر مؤلف استاذنا الدكتور محمود نجيب حسنى شرح قانون الاجراءات الجنائية ١٩٨٢ - ص ١٢١ فقرة ١١٧ الدكتور رؤوف عبيد فى « جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال » طبعة ٦ - سنة ١٩٧٤ (ص ٤٢٢ - ص ٤٢٨) ، للاستاذ الدكتور حسنين ابراهيم صالح عبيد - دروس فى جرائم الاعتداء على الأموال - ١٩٨٣ - ص ٥٠ .

(٢) انظر الاستاذ الدكتور رؤوف عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى - طبعة عاشره ١٩٧٤ - ص ٦٧ والاستاذة الدكتورة فوزية عبد الستار - شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) - ١٩٧٩ - ص ٧٨ فقرة ٦١ ، وشرح قانون الاجراءات الجنائية - ١٩٨٦ - ص ٩٤ فقرة ٨٠ .

وحصرت حق النيابة العامة في اتخاذ اجراءات جمع الاستدلالات كسماع الشهود أو اجراء المعاينة منعا من عدم الاهتداء الى أدلة مادية مستقبلًا اذا ما لجأ المجنى عليه الى طريق الشكوى فيما بعد . (الفصل الثالث في القبض على المتهم من (الباب الثاني في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى) من الكتاب الأول « في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » .

❖ المادة ٥١ : من الفصل الرابع في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص من الباب الثاني (في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى) من الكتاب الأول في « الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » أجاز التفتيش لمسكن المتهم ولو في غيابه طالما وجد شاهدان من أقاربه البالغين .

❖ المادة ٢٠٨ مكرر ١ : من الباب الرابع في « التحقيق بمعرفة النيابة » من الكتاب الأول « في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » .

أجاز المشرع الاجرائي للنائب العام بعض الاجراءات الماسة بأموال زوج وأولاد المتهم في قضايا الاختلاس وسلب الأموال العامة كالتنفيذ على أموالهم ضمانا لغرامة الأب المتهم أو رد المبالغ وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال انما آلت اليهم من غير مال المتهم .

❖ أضيف هذا النص بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ نشر بالجريدة الرسمية في ١٢/٢/١٩٦٧ العدد رقم ٨٣ .

❖ المادة ٢٠٨ مكرر ج : « مضافة بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٧ أجازت الحكم بتعويض الجهة أو المؤسسة المجنى عليها - في جرائم الأموال العامة - بناء على طلب هذه الجهات أو النيابة العامة من أموال زوج المتهم أو أولاده ما لم يثبت أنها آلت اليهم من غير مال مورثهم .

❖ المادة ٢٤٤ : من الفصل الثالث في « حفظ النظام في الجلسة » من الباب الثاني « في محاكم المخالفات والجنح » من الكتاب الثاني « في المحاكم » .

أجازت للمحكمة « التصدي » لجرائم الجلسات حتى ولو كانت من الجرائم التي تتطلب شكوى من المجنى عليه « ومنها بداهة جرائم م/٣/١ اجراءات جنائية » .

❖ المادة ٢٧٦ مكرر : من الفصل السادس في نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة من الباب الثاني في محاكم المخالفات والجنح من الكتاب الثاني في المحاكم .

الزمت القضاء بسرعة الفصل فى قضايا معينة من بينها جريمة القذف فى سمعة العائلات (المادة ٣٠٨ ع) .

❖ **المادة ٢٨٦ :** من الفصل السابع فى الشهادة والأدلة الأخرى من الباب الثانى فى محاكم المخالفات والجنح من الكتاب الثانى فى المحاكم .
أعطت الحق للأقارب من الأصول والفروع والأصهار الى الدرجة الثانية والزوجة ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية الحق فى الامتناع عن أداء الشهادة ضد المتهم ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أو أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين أو اذا كان هو المبلغ عنها أو اذا لم تكن هناك أدلة اثبات أخرى ، رغم أن ذات المدونة الاجرائية قد جرمت الامتناع عن أداء الشهادة بمقتضى صريح نص المادة « ٢٨٤ أ ج » .

❖ **المادة ٣٩٥ :** من الفصل الثالث فى الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين الغائبين من الباب الثالث فى محاكم الجنايات من الكتاب الثانى فى المحاكم .

أعطت لورثة المحكوم عليه بتضمينات مالية الحق فى تمثيل المحكوم عليه المتوفى .

❖ **المادة ٤٤٢ :** من الباب الرابع « فى اعادة النظر » من الكتاب الثالث « فى طرق الطعن فى الأحكام » .
أعطت الحق لزوجة وأقارب المحكوم عليه المتوفى فى رفع طلب اعادة النظر فى قضية قريبهم المتوفى .

❖ **المادة ٤٤٧ :** من الباب الرابع « فى اعادة النظر » من الكتاب الثالث فى « طرق الطعن فى الأحكام » .
أعطت الحق لأقارب المحكوم عليه المتوفى فى طلب محو ما يمس ذكر المتوفى ووجوب تعيين من يلزم للدفاع عن ذكراه .

❖ **المادة ٤٧٢ :** من الباب الثانى « فى تنفيذ عقوبة الاعدام » من الكتاب الرابع « فى التنفيذ » .
لم يعطى المشرع الحق فى رؤية المحكوم عليه بالاعدام يوم التنفيذ الا لأقاربه .

❖ **المادة ٤٧٦ :** من الباب الثانى « فى تنفيذ عقوبة الاعدام » من الكتاب الرابع « فى التنفيذ » .
ألزم المشرع بوقف تنفيذ عقوبة الاعدام على الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها .

* المادة ٤٨٨ : أوجب تأجيل تنفيذ العقوبة الموقعة على أحد الزوجين اذا ما حكم عليهما لأول مرة بعقوبة مقيدة للحرية لكلاهما بالحبس لمدة لا تزيد على سنة « حتى يفرج عن الآخر وذلك اذا كانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز خمس عشرة عاما كاملة ، وكان لهما محل إقامة معروف بمصر »



آن لنا بعد أن فرغنا من استعراض النصوص التشريعية الخاصة بمعالجة جرائم الأسرة والمرتبطة بها - أن نتعرض بالتحليل العام والفلسفي لهذا الاتجاه التشريعي في شقيه الموضوعي والاجرائى ، حتى تكتسب الصورة تماما عن جرائم الأسرة في القانون المصرى .

على أننا سنتحرى الدقة العلمية والأمانة التسامة في عرض الصورة بلا أية إضافات أو أية تعليقات منا اللهم الا عند تناولنا لمضمون جرائم الأسرة بالتحليل الفلسفى وذلك حتى تتضح خلفيات التشريع وفقا لما سيظهر لنا من استقراء المواد وتعقب مسار الأفكار . على أنه يجدر بنا أن ننوه قبل أن نقدم على هذا العمل الى أننا يجب ألا نغفل حقيقة المناخ الاجتماعى والتاريخى (١) فى مصر عند شروعا فى بحث الأفكار التالية ، وذلك أن المناخ الاجتماعى والتاريخى فى حياة أى أمة يلعب دورا كبيرا فى مسار القانون بوجه عام فيها .

(١) أبرز أهمية المناخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الاستاذ البروفيسير هنرى كابيتان فى مؤلفه :
H. Capitant, La thèse de doctrat en droit, 4 éd., 1951, p. 19.

الفصل الثانى

التحليل العام للاتجاه التشريعى فى معالجة الجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى فى القانون الجنائى المصرى

المبحث الاول

فى قانون العقوبات

— خصص المشرع الجنائى لجرائم الأسرة الصرفة ، وجرائم القانون العام المتصلة بالأسرة خمسة وعشرين مادة من مواد البالغ عددها ثلاثمائة وخمسا وتسعين ، الأمر الذى يدل على مدى اهتمام وعناية المشرع المصرى بضبط أحكام الحياة الأسرية من جهة ، وضبط أحكام العقوبات فيها لتحقيق غاية هامة ألا وهى تحقيق الاستقرار الاجتماعى فى العائلة من جهة أخرى .

ورغم هذه العناية الموضوعية ، فإننا لا نلاحظ أى اهتمام شكلى بهذا الموضوع ، بمعنى أننا لا نجد بابا أو فصلا فى المدونة العقابية يحمل مصطلح « جرائم الأسرة » . ولكن هذه الملحوظة الشكلية لا تؤثر فى النتيجة التى قدمناها سلفا .

بل أننا لا نجد تنظيما شاملا ومتسعا لقى مثل هذا الاهتمام الغزير الواضح كما وجدت جرائم الأسرة من المشرع المصرى . وهذا ما يمكن أن يتكشف لكل ذى بصيرة اذا ما استعرض الأبواب المكونة للمدونة العقابية ذاتها .

وكل ما تقدم يوصلنا الى أهمية بحث جرائم الأسرة على الصعيد الفكرى المتعمق لمعاونة رجال العدالة فى تفهم أحكام هذه المواد ، بل وحكمتها فى ذات الوقت .

— باستعراض المذكرة الايضاحية لقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، وفيما يتعلق بجرائم الأسرة يتضح لنا أن المشرع الجنائى قد

بنى تصوره فى حالات الاعفاء والتخفيف والتشديد والتجريم على أسس متعددة . كما أسس « الاعفاء من العقاب للأقارب من الأزواج والأصول والفروع » فيما يتعلق بجرائم المادة ٨٤ بصورة جوازية للمحكمة وعلقها على شرط هام مؤداه « أن ترى المحكمة من ظروف الدعوى محلا لهذا العفو » (راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتعديل أحكام الباب الاول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات) .

كما أبرزت المذكرة الايضاحية تأسيسها لتجريم الواقعة الواردة فى م/٢٢٧ ع الخاصة بتغيير السن فى عقود الزواج باعتباره صورة من صور التزوير الجنائى ، ومن ثم فلم يدر بخلد المشرع أنها تعد نوعا من الاخلال بأحكام عقد الزواج .

وفىما يتعلق بنص المادة ٢٦٩ ع الخاصة بتحديد أركان جريمة هتك العرض بغير قوة التى تقع من الأصول على الفروع ولا سيما ركن « السن » فى المجنى عليه تأثر المشرع بقوانين الأحوال الشخصية .

كما يدل استقراء المناقشات التى ثارت حول نص المادة ٢٧٧ ع الخاصة بتحديد أركان زنا الزوج ، أن النص المقترح كان على النحو التالى « كل زوج زنى فى منزل الزوجية بامرأة يكون قد أعدها لذلك ، غير مرة وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بالغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهاً » .

الا أن مناقشات أعضاء مجلس النواب المصرى أسفرت عن حذف العبارات الآتية « بامرأه يكون قد أعدها لذلك » وعبارة « غير مرة » ، وعبارة « أو بالغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهاً » .

وغنى عن البيان أن حذف هذه العبارات الثلاثة تدل على مدى غيرة واضعى النص على تحقيق الفضيلة والبعد عن الرذيلة من جهة - وتحقيق المساواة بقدر الامكان بين الرجل والمرأة (راجع مضبطة الجلسة ٦٢ ص ٤٨ - ٥٠) من جهة أخرى .

كما يتلاحظ أن المشرع استعمل مصطلحا مرنا ليتسع ويشمل كل نواحي القذف وأساليبه عند التعرض للصياغة القانونية لنص المادة ٣٠٨ بحيث تشمل القذف فى الأمور الجنسية وغيرها من الأمور الماسة بالآداب العامة . بل ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ قد أبرزت بصريح النص انه لا يشترط بداهة تحقق ركن « العلانية » فى القذف كما هو الحال فى باقى جرائم القذف الأخرى .

تعقيب :

- لا يزال التشريع المصرى الجنائى بعيدا عن مسايرة الأفكار الوضعية فى المجال الجنائى ، ولم يستفد من أفكار علم الاجرام والتدابير الوضعية التى تستطيع أن تلعب أكبر دورا فى توجيه السياسة الجنائية صوب استقرار الأسرة وتحقيق طمأنينتها ، ولعل الانطلاق فى مسار الدراسة المقارنة مع الفكر الجنائى يسفر عن كشف أساليب وأنظمة حديثة متطورة. يمكن الاستفادة بها الى أبعد حد فى هذا المضمار لكي تحقق الدراسة الأكاديمية غايتها العملية إما تحقيق .

المبحث الثاني

فى قانون الاجراءات الجنائية

— عنى المشرع الجنائى فى مدونة الاجراءات الجنائية برسم الاجراءات المناسبة لجرائم الأسرة لا سيما فى جريمة الزنا التى حظيت بأكبر قدر من التنظيم التشريعى بالنسبة الى باقى جرائم الأسرة ورغم ضآلة المواد المنظمة للجرائم المرتبطة بالأسرة (سبعة عشرة مادة) بالنظر الى مواد مدونة الاجراءات الجنائية (خمسمائة وستون مادة) الا أن التنظيم العام شمل كل مراحل القضية الجنائية ابتداء من تحريكها وانتهاء الى تنفيذ العقاب بعد الحكم بها وفى مرحلة طلب أو التماس إعادة النظر .

وبداهة لم يكن فى مقدور المشرع الاجرائى تخصيص باب مستقل لجرائم الأسرة ، اذ أن ذلك موطنه الحقيقى مدونة العقوبات لا مدونة الاجراءات .

— ولقد تضمنت بعض الأحكام المتعلقة بالأسرة ، ان لم يكن كلها ، رغبة أكيدة عن المشرع الاجرائى فى اسباغ أكبر قدر من الحماية والاستقرار للعائلة ، ومن مظاهر الحماية اشتراط الشكوى من المجنى عليه ، ومن أبرز مظاهر الاستقرار تقييد مدة الشكوى بثلاثة أشهر ضمنا للاستقرار العائلى ، وكذا ارجاء تنفيذ العقاب المقيّد للحرية على أحد الزوجين لحين انتهاء تنفيذ عقاب الزوج الآخر عند وجود أطفال صغار يحتاجون للاستقرار النفسى والسكنى ، كذا سرعة الفصل فى جرائم القذف فى سمعة العائلات .

ومن جهة أخرى تضمن التشريع الاجرائى خروجاً صارخاً عن القواعد الأصولية فى نظريات الاجراءات الجنائية من أبرزه سلب حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى العمومية فى جرائم الأسرة ، وإجازة امتناع الأقارب والأزواج عن الشهادة ، وإجازة حق التماس إعادة النظر لأقارب المحكوم عليه المتوفى أو زوجه والأخذ بنظام الأدلة المحددة فى

جريمة زنا الزوجة . على أنه إذا كان هذا الخروج الصارخ عن القواعد
الأصولية في نظريات الاجراءات الجنائية لصالح الأسرة ولضمان
استقرارها وطمأنينتها ، فان هناك حالات أخرى تجنى فيها المشرع
الاجرائي على الأسرة وتجاوز فيها الحدود الأصولية المتفق عليها في باب
الاجراءات الجنائية - ومن نماذج هذا نص المادتين ٢٠٨ مكرر أ ، ٢٠٨
مكرر ج ، اللذين أجازا التنفيذ على أموال زوجة المتهم وأولاده القصر في
جرائم الأموال العامة « الاختلاس والاستيلاء على مال الدولة ... الخ »
ما لم يثبتوا أن هذه الأموال قد آلت اليهم من غير مال المتهم .

الفصل الثالث

التحليل الفقهي للجرائم المرتكبة في الوسط العائلي في القانون الجنائي المصري

نتعرض بالدراسة في هذا الفصل لموضوعين هامين :

أولهما : أساس حق العقاب في جرائم الأسرة وسوف نخصص له مبحثا أولا .

وثانيهما : أبرز النظريات المبررة للعقاب وتقديرها ليتسنى للقارئ معرفة مدى انطباق أفكار هذه النظريات على فلسفة العقوبة عن الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي : وسوف نخصص له مبحثا ثانيا .

المبحث الأول

أساس حق العقاب في جرائم الأسرة

مما لا شك فيه أن القاضي الجنائي يستهدف حماية المجتمع ، وضمان استقراره وطمأنينته - ومن داخل المجتمع « الأسرة » بداهة ، بل أن الأسرة لا يمكن أن نفصلها عن المجتمع مطلقا فهما دائرتان متحدتان المركز . وإن كانت دائرة المجتمع أكبر قطرا من دائرة الأسرة . ومما لا ريب فيه ، أن « الأسرة » أو بمعنى أدق « رب الأسرة » قد لعب دورا حيويا هاما بل مؤثرا واضحا في تطور القانون الجنائي المصري ، إذ يعد تاريخيا سلطة « رب الأسرة » هي الضامن الأول لاحترام الحقوق في مجتمع القبيلة و « قوته » هي العقاب الزاجر لتحقيق استقرار المجتمع . لذا لم يكن في مكنة « الدولة » عند ظهورها أن تنزع هذه السلطة من « رب الأسرة » بسهولة ولكنها استطاعت شيئا فشيئا أن تسلب « رب الأسرة » سلطاته حتى زالت أو كادت ، مع ملاحظة أنها لم تقض عليها نهائيا حتى وقتنا

المعاصر اذ لا يزال واضحا فى تفسير نص المادة ٦٠ من المدونة العقابية المصرية - الواردة فى الباب التاسع « أسباب الاباحة وموانع العقاب » من الكتاب الأول (أحكام ابتدائية) « لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة » ، ان حق العقاب التأديبي لا يزال واضحا فى مدونتنا العقابية مبرزا حق « الأسرة » على القانون الجنائى (١) .

بهذه المقدمة التاريخية الموجزة نتناول روح النصوص التشريعية من الزاوية الفقهية المحضة أى بمنطق الباحث القانونى الذى يبرز أسباب النصوص القانونية وحكمتها كما هى أى أن يبرز « ما هو كائن » ، موضحين مسلك المشرع تجاه الأسرة المصرية ، سواء فى المجال الموضوعى بل وحتى فى المجال الاجرائى - قبل التعرض بالتحليل الفلسفى « لما يجب أن يكون » .

والواقع أن حماية المشرع الجنائى للأسرة أمر لا يخفى على كل ذى فطنة اذا ما تأمل نصوص المدونة العقابية بل والاجرائية ، وان كانت هناك بعض النصوص عكس فيها المشرع هذا الاتجاه . ومن النماذج الحية على هذا التصور الأخير يمكن الاشارة الى نص المادتين ٢٠٨ مكرر ١ ، م/٢٠٨ مكرر ج من مدونة الاجراءات الجنائية المصرية ، ولحسن الحظ لا يمكن التعويل على هاتين المادتين للقول بأن المشرع الجنائى لا يحمى « الأسرة » - ذلك أن هذين مثالان شاذان لا يمكن التعويل عليهم أو الاستناد عليهما فى وضع نتائج فقهية بصدد المعالجة العقابية المصرية « للأسرة » .

والواقع أن هذه الحماية القانونية فى المجال الجنائى تقوم على أساسين بارزين فى محيط الأسرة ، أولهما « صفة فى الجانى » وثانيهما « نظام الأسرة ذاته » . ومن ثم فالحماية اما حماية لجانى من الأسرة « واما حماية « لنظام الأسرة » .

وعلى ضوء اختلاف أساس « الحماية » ، يختلف مسلك المشرع الجنائى ذاته ، فهو عندما يتدخل لحماية « الجانى » اما أن يخفف عنه العقاب واما أن يعفيه منه ، وفى حالة حق التأديب (م/٦٠ ع) يصل حد الحماية الى اباحة الفعل المكون للجريمة . وعندما يتدخل المشرع بهذه الصورة فهو - كما وضع حالا - يتدخل فى منطقة « العقاب » لا بمنطقة

(١) راجع الأستاذ الدكتور على أحمد راشد - القانون الجنائى « المدخل وأصول النظرية العامة » - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٠ - ص ٧ .

« الجريمة » ، مع ملاحظة الاستثناء التاريخي الوارد في م/٦٠ ع ، الامر الذي له دلالة قانونية الهامة . « فالجريمة » باقية بمعنى أن الفعل لم يتجرد بعد من صفته الاجرامية بخلاف الحال في أسباب الاباحة (١) . ومن ثم تبرز هذه الملاحظة العابرة الحماية غير العادية للمشرع في حالات الاعفاء من العقاب للأسرة . أما بالنسبة لحالات « التخفيف في العقوبة » فانها تعد خروجاً صارخاً على مبدأ « المساواة » ، يتن « الجناة » في العقاب عن وحدة الفعل الاجرامي . ولكن هذا الخروج يعكس في ذات الوقت الحماية غير العادية للمشرع للأسرة .

أما عندما يتدخل المشرع لحماية « نظام الأسرة » كنظام مدني ينظمه القانون المدني والأحوال الشخصية فهو ينظر الى « طبيعة الفعل » لا الى صفة الجاني « كأساس للمعالجة العقابية » فضلاً عن انه في هذه الدائرة يتناول منطقة « الجريمة » لا منطقة « العقاب » ، بمعنى أنه في هذه الدائرة ينظر الى وقائع اجتماعية تضر بنظام الأسرة أو بالالتزامات الملقاة على عاتق أفرادها ، ورغم عدم مساس هذه الوقائع بالمجتمع بصورة مباشرة كما هو الحال في الأفعال الاجرامية بطبيعتها ، أو بمعنى أدق خروجها عن دائرة الاجرام الطبيعي الا أن المشرع الجنائي - حماية منه للأسرة - يتدخل بطريقة مباشرة وصريحة فيجرم فاعليها ويضسح لهم العقاب الجنائي كتهديد لهم حتى لا يقدموا عليها ، خشية انزال العقاب الجنائي بهم .

- وباستعراض جميع النصوص التشريعية المتعلقة بالأسرة يمكن أن نهتدي بوضوح الى النصوص التشريعية التي اهتمت بحماية الجاني لصفة عائلية فيه ، وتلك التي اهتمت بطبيعة « الواقعة » الضارة أسرياً .

✳ ونماذج النوع الأول نلاحظها بوضوح في جرائم المواد ٤/٨٢ ، ٣/٨٨ ، ٢/٩٨ ؛ ٤/١٤٤ ؛ ٤/١٤٥ ؛ ٤/١٤٦ ، ٢٣٧ ، ٢٩١ ، ٣١٢ من مدونتنا العقابية ، بل ان هذه الحماية واضحة تماماً في اجراءات بعض الجرائم نظر لصفة الجاني وذلك كما في المواد ٣ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٣٩ ، م/٢٨٦ مكرر أ ، ج .

(١) يرى الاستاذ الدكتور العميد محمود نجيب حسني أنه طالما أن نص المادة ٦٠ ع يشمل على سبب من أسباب الاباحة فهو ينفي صفة الجريمة عن فعل التأديب - انظر شرح قانون العقوبات - القسم العام الطبعة الخامسة ١٩٨٢ - ص ١٦٨ فقرة ١٦٩ وما بعدها .

على أن هذه الحماية لصفة فى الجانى قد تتمثل فى الاعفاء من العقاب وجوبيا كما فى المواد م/٩٨ ع٢ ، م/١٤٤ ع٤ ، م/١٤٥ ع٤ ، م/١٤٦ ع٤ م ٢٩١ ع وقد تتمثل فى الاعفاء من العقاب جوازيا كما فى المواد م/٨٢ ع٤ ، م/٨٤ ع٣ .

وتتمثل هذه الحماية فى التخفيف عن العقاب وجوبيا كما فى المادة ٢٣٧ ع (١) ، وقد يكون هذا التخفيف وجوبيا نسبيا كما فى تخفيف عقاب الزوج الزانى عن عقاب الزوجة الزانية وجوبيا (م/٢٧٧ ، م/٢٧٤ ع) . ويعتبر الفقه المصرى هذا العذر شخصيا بحثا (٢) .

وقد تتمثل الحماية فى عدم قبول الدعوى الجنائية الا من المجنى عليه القريب أساسا كما فى حالة م (٣١٢ ع ، م ٢٩٣ ع) أو فى جرائم المادة ٢٩٢ ع عملا بنص م ٣ ١٠ ج ، م/٢٤٤ أ ج .

وتقوم الحماية « لصفة الجانى » فى هذه الجرائم جميعها على صلة القرابة سواء أكانت قرابة نسب أو قرابة المصاهرة ، أو على أساس رابطة الزوجية ، أى الأزواج فيما بينهما والأصول والفروع . على أنها قد تقتصر فى بعض الحالات على « الزوجة » كما فى نص م/١٤٦ ع الخاص بالهروب من الخدمة العسكرية أو الزوج كما فى نص م/٢٣٧ الخاص بضرر الزنا ، نص م/٢٩١ ع الخاص بالخطف . وقد تتسع لتشمل « الأقارب حتى الدرجة الرابعة » كما فى نص م ٨٢/٤ ع الخاص بالاشتراك فى التستر على جريمة تمس أمن الدولة الخارجى ، م/٢٩٣ ع الخاص بالامتناع عن سداد النفقة المعيشية حيث يتوقف تحريك الدعوى الجنائية - عملا بنص م/٣١٣ ج على شكوى من أى قريب من الأقارب بسبب المصاهرة أيا كانت درجة قرابته (راجع نص م/٢٩٣ ع) .

على أن هذه الحماية « لصفة الجانى » قد تنعدم ، بل قد تنقلب الى موقف متشدد أكثر من الحالة العادية ، وهنا ينقلب الحال الى اعتبار « صفة الجانى » سببا فى الزجر منه . ويمكن اعتبار هذه الحالة الأخيرة نوعا من الحماية الجنائية « لصفة المجنى عليه » لا لصفة فى الجانى . وهذه

(١) انظر الاستاذ الدكتور رؤوف عبيد - جرائم الاعتداء على الاشخاص والأموال الطبعة السادسة - ص ١٧٦ - ص ٨٧ - دار الفكر العربى سنة ١٩٧٤ حيث يرد لها الى حماية الشرف العائلى وحالة الانفعال الطبيعية التى تحدثها فى نفس الزوج وغيرها الى أصل فرنسى يعتمد على فكرة نظام المحاكم المنزلية .

(٢) انظر د . رؤوف عبيد - المرجع السابق - ص ٩١ ، وانظر د . مصطفى القللى أصول تحقيق الجنايات - ص ٤٢ .

الحماية « بصفة في المجنى عليه » تتضح في التشريع الجنائي عند مراجعة نصوص المواد م ٢٦٧ ع ، م/٢٦٨ ع ، م/٢٦٩ ع . على انه ايا كان الأمر فان « رابطة القرابة » أو « طبيعة الفعل » تظل برأسها في هاتين المادتين ولا علاقة هنا « بصفة الجاني » في اسباغ الحماية الجنائية بل العكس هو الصحيح .

✳ اذا كنا أوضحنا حالا مواطن الحماية التشريعية « لصفة الجاني » فانه يجدر بنا أن نتعقب فيما يلي مواطن الحماية « لنظام الاسرة ذاته » وهنا نلاحظ ان « طبيعة الجريمة » تحتل الموقع الاول في مناط الحماية وليس « صفة الجاني » . ولقد وضع هذا الخط البارز في المواد الآتية : م ١٩٣ الخاصة بنشر التحقيقات المتصلة بدعاوى الزنا والطلاق والتفريق ، م/٢٢٧ ع الخاصة بتغيير الحقيقة في عقد الزواج ، لا سيما في سن أحد الزوجين ، م/٢٦٢ ع الخاصة باسقاط الأم لجنينها م/٧٤ الخاصة بمعاقة الزوج اذا زنا اخلاا بواجب الاخلاص للزوجة . م ٢٧٥ الخاصة بمعاقة الزوجة اذا زنت اخلاا بأحكام عقد الزواج ، م/٢٨٢ ع الخاصة بمعاقة من يأتي بأفعال ضارة من شأنها المساس « بنظام النسب وأحكامه » كاخفاء نسب الطفل أو اسناده زورا لغير والديه ، م/٢٩٢ الخاصة بتجريم واقعة الامتناع عن الانصياع لأحكام « الحضانة » ، م/٢٩٣ ع الخاصة بتجريم الأفعال الماسة بأحكام « النفقة الشرعية للمعيشة » ، م/٣٠٨ ع الخاصة بمعاقة الغير عند المساس بسمة العائلات ، م/٣٩٣ ع الخاصة بتجريم من يترك أطفاله القصر يهيمون في انطرق العامة ومعاقة الآباء بالغرامة الجنائية المقررة للمخالفه للحفاظ على اللبنة الاولى في الأسرة . بل لقد حرص المشرع الاجرائي على تضمين مدونة الاجراءات الجنائية بعض الأحكام الخاصة تماما بمراعاة صالح الأسرة . ومن أبرز النماذج على ذلك نص م/٢٧٦ مكرر أ ح الخاصة بسرعة الفصل في القضايا الخاصة بالقذف في حق سمة العائلات الواردة في المادة ٣٠٨ ع . كما أكد المشرع الاجرائي في (نص م ٢٨٦ مكرر أ ح) ما قرره المشرع الموضوعي في المدونة العقابية في نصوص المواد ٨٢/٤ ، ٤٨/٣ ، ١٤٤/٤ ، ١٤٥/٤ من جواز امتناع الأزواج ولو انفضت رابطة الزوجية والأصول والفروع . والأقارب حتى الدرجة الثانية عن أداء الشهادة أمام جهات القضاء . وان كان هذا النص قد ورد في باب « الجنح والمخالفات » الا انه يمكن أن يطبق بصدد الجرائم ذات الصبغة الجنائية ، نظرا لعموم النص ، من جهة ، ونظرا لاتصال هذا النص بنص المادة ٨٢/١ من قانون العقوبات التي تجعل العقاب عن الجريمة الواردة بها عقاب جنائية من جهة أخرى .

على انه اذا كانت بعض المواد المشار اليها سلفا (المواد ٢٦٢ ع - ٢٧٤ ع ، ٢٧٥ ع ، ٢٨٢ ع ؛ ٢٩٣ ع) تتسم فى ذات الوقت بوجود « صفة فى الجانى » الا أن هذه « الصفة » لا تقابل بالحماية الجنائية فضلا عن أن مناط التجريم هنا أساسا هو الاخلال « بنظام الأسرة وأحكامها » .

فمثلا نص م/٢٦٢ ع يقصد حماية المواليد ولو كانت الجانية هى « الأم » ، ونص م/٢٧٤ ع يقصد عقاب « زنا الزوجة » ولو كان الجانى هو « الزوج » حماية للالتزام « الاخلاص وحسن المعاشرة » ، ونص م ٢٧٥ ع يقصد حماية ذات الالتزام بالاخلاص وحسن المعاشرة ولو كان الجانى هو « الزوجة » كما وأن م/٢٩٢ ع تقصد حماية « أحكام الحضانة الشرعية » ولو كان الجانى هو أحد الأصول .

ولقد أرادت المادة ٢٩٣ ع حماية « أحكام النفقات الشرعية » ولو كان الجانى هو « الزوج » أو أحد الأقارب قرابة نسب أو « قرابة مصاهرة » . ومن البديهي أن « نظام المواليد » و « أحكام والتزامات عقد الزواج » و « أحكام الحضانة الشرعية » و « أحكام النفقات الشرعية » تنبثق من فكرة « الأسرة » .

ومن جهة أخرى نجد أن « الروابط الأسرية » كان لها وضع خاص فى مجال التشريع الجنائى ، وبصرف النظر عن دائرة الجريمة والعقوبة ، لا سيما فى مناطق خاصة من مدونة الاجراءات الجنائية نكاد نلمسها بلا عناء عند مطالعة المواد ٣٩٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ أ ح حيث تقرر للأقارب حق تمثيل الجانى فى التماس إعادة النظر . بل نلاحظ ذلك كذلك فى مرحلة تنفيذ العقوبات مثل ملامح رؤية أهلية الجانى لقربهم يوم تنفيذ الاعدام م ٤٧٢ أ ج ، وتأجيل تنفيذ الاعدام على الحبلى لما بعد الوضع بشهرين م ٤٧٦ أ ج ، وتأجيل تنفيذ العقاب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة لأحد الزوجين اذا ما حكم عليهما معا بعقوبة فى هذه الحدود وكان لهما طفل حدث لا يزيد عمره عن ١٥ سنة م ٤٨٥ أ ج ، .

— على النحو المتقدم نكون قد أعطينا صورة واضحة ومركزة لموقع « الأسرة » فى القانون الجنائى تمكنا بسهولة ويسر الاجابة عن محور بحثنا فى هذا التحليل الفقهى ، الا وهو الرد على تساؤل هام فحواه :

« ما هى النظرية التى أسس عليها المشرع الجنائى المصرى هذه الاتجاهات التشريعية فى محيط الأسرة ؟ » .

تقتضى الاجابة على هذا التساؤل أن نعى تماما كل التحليلات التى أوضحنها فى مدخل حديثنا عن التحليل الفقهى للجرائم المرتكبة فى .

وسط عائلى ، ذلك أن المذكرات الايضاحية والأعمال التحضيرية للمدونة العقابية المصرية ومدونة الاجراءات الجنائية لم تشر الى وجود اهتمام مركز على موضوع « الأسرة » . ومن ثم فإن دورنا فى هذا المضمار هو الاجتهاد الفقهى الذى قد يخطئ وقد يصيب . فضلا عن أن المدونتين العقابيتين والاجرائيتين المصرية قد اقتبسنا من أنظمة فرنسية وخليط من بعض المواد من الأنظمة الأوروبية الحديثة كما سيتضح لنا ذلك عند التعرض للتحليل الفلسفى لهذه الجرائم ، لذا فإنه من الصعب أن نضع تصورا عاما للرد على هذا التساؤل من موقف المشرع المصرى . الا أن وجود هذه المواد فى التشريع العقابى وبقاء سريانها حتى الآن يدل على تفهم واستيعاب المشرع الجنائى المصرى لها وتقبله أياها بعد استرداده سلطته الكاملة فى التشريع بلا اقتباس أجنبى فى مجتمعنا المعاصر .

على أنه أيا كان الأمر فإن الواضح - فى اعتقادنا - أن المشرع الجنائى المصرى قد بنى تصوره ، بالنسبة لوضع « الأسرة » فى « المجال الجنائى » على نظرية « المصلحة » ، لا نظرية « العدالة المطلقة » وذلك فى المقام الأول - ولكنه لم يغفل جانب « العدالة » فى المعالجة الجنائية ، لذا يمكن القول بلا تردد أن المشرع الجنائى المصرى قد تبنى فى هذا المقام نظرية « العدالة الأخلاقية المحددة بالمنفعة الاجتماعية » .

ولكن لكى نتفهم حجة رأينا المتقدم - يجدر بنا أن نوضح أولا هذه النظريات الفلسفية الهامة التى تحكم أساس حق العقاب ، وإن كانت هناك نظريات أخرى وضعها المفكرون فى هذا المقام الا أن هذه النظريات الأخيرة لم تستطع أن تناقش هذه النظريات الثلاث البارزة فى مجال التأصيل القانونى الجنائى ، بل ان بعضها يمكن أن يندمج تحت هذه العناوين الثلاثة :

العدالة المطلقة - المصلحة (المنفعة) - الانتقائية بين العدالة الأخلاقية المحددة بالمنفعة الاجتماعية . ومن ثم يجدر بنا أن نتناول كل نظرية من هذه النظريات بإيجاز شديد لتكتمل ملامح الصورة فى أذهاننا قبل أن نتعرض لأسانيد رأينا الخاص .

المبحث الثاني

النظريات المبررة للعقاب وتقديرها

نستعرض النظريات المبررة للعقاب وتقديرها في هذا المبحث لنوضح الى أى مدى تتفق هذه النظريات مع فلسفة العقاب على الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي وحتى يتسنى وضع رأيا سليما بصدد وضع العقوبة الجنائية حيال ما يرتكب من جرائم داخل الأسرة .

١ - نظرية العدالة المطلقة : (١) "Justice Absolue"

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مؤداها ان العقاب يجب ان يوقع على الجاني مهما كانت الظروف حتى تتحقق العدالة المطلقة . ولقد قامت هذه النظرية على أساس ديني روحى تصوفى . ومن ثم فنقطة البداية للعقاب أن ترتكب جريمة أخلاقية ، أما قبل ارتكاب الجريمة فلا عقاب . ولقد تزعم هذه النظرية انفيلسوف « كانت "Kant" ولقد اتخذ المتعصبين لهذه النظرية شعار « العدل لا يجب أن يكون في غمده » رمزا لنظريتهم .

ويظهر من هذه النظرية الميل نحو الرغبة في إبراز فكرة « التكفير عن الذنب » . وهذا ما فطن اليه العديد من الفقهاء والفلاسفة الفرنسيين أمثال Degois (٢) Frank, (٣) و Chauveau, Helie (٤)

(١) حول هذه النظرية في الفقه المصري انظر د. محمود نجيب حسنى - علم العقاب طبعة ثمانية ١٩٧٣ - من ٩١ فقرة ٨٨ وما بعدها ، د. رؤوف عبيد أصول علمى الاجرام والعقاب - طبعة خامسة - ١٩٨١ - ص ٥٩ وما بعدها - وحول تاريخ العقوبة انظر د. فوزية عبد الستار - المبادئ العامة في علم العقاب - ص ١٢ وما بعدها ، و د. حسنين ابراهيم صالح عبيد - الوجيز في علم الاجرام وعلم العقاب - ١٩٧٨ - ص ١٧٨ وما بعدها .

(٢) انظر DEGOIS : Troite Elementaire de droit Criminel 2 éd, Paris, 1922 : p. 16 infra 1, 6 et 17.

(٣) انظر FRANK : Philosophe droit Pé.nal, 1 éd, Paris, p. 36- 39.

(٤) انظر CHAUVÉAU et Helie, Théorie du code pénal annotée par. (VILLEY), sixième édition, 1887, Paris p. 10 and p. 13 — inf. 7 and 8.

ولقد كانت هذه النظرية تؤكد دائما ان القانون لا يمكن أن يكون مفيدا الا اذا كان عادلا (١) .

ولما كان مجالا « الدين » و « القانون » مختلفين بداهة ، لهذا لم تسلم هذه النظرية من سهام النقد حول هذا الدمج - بين القانون والدين - غير السديد .

٢ - نظرية المنفعة : La théorie de l'utilité

تقوم هذه النظرية على أساس فلسفى مؤداه أن ما يبرر أساس حق العقاب هو نفعيتها بمعنى أن العقاب يكون شرعيا بقدر ما يكون نافعا للمجتمع . ولقد اتخذت هذه النظرية شعارها المنفعة « بالوقاية » ، والمنفعة « بالترهيب » ، والمنفعة « بالانذار » . ولقد نظرت هذه النظرية الى المستقبل أكثر من النظر الى الماضى والحساب عليه ، فضلا عن أنها خلطت بين غاية العقاب وشرعيته (٢) .

٣ - نظرية الانتقاء بين العدالة الأخلاقية المحددة بالمنفعة الاجتماعية (٣) :

فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ظهرت مدرسة فلسفية انتقائية على يد M. de progli وجيزو Giuzot وكوزين Cousin وبواتارد Boitard وأورتولاند Ort land وجويفرى - تقوم على الجمع بين فلسفة « كانت » القائمة على العدالة المطلقة وفلسفة « بنتام » النفعية ، محاولة بذلك أن توجد حركة تجديدية اصلاحية ، ولقد كان لهذه النظرية صدى عميق فى الفكر الفرنسى حيث أخذ بها المشرع الجنائى الفرنسى عند مراجعته للمدونة العقابية التى صدرت فى سنة ١٨٠١ ، والتى اقتبس منها المشرع المصرى مدوناته الجنائية . ولقد ساعدت هذه المدونة بنظريتها الانتقائية على تخفيف وتلطيف العقوبات القاسية التى كانت قبل ذلك .

(١) انظر . HUGENY, Cours de droit Criminel, Paris, p. 15.

(٢) انظر LARGUIER, Le droit Pénal, Coll. «Que sais - je ?» No. 996.

وشوفو وهيلى - المرجع السابق - ص ٤ فقرة ٤ . وفى الفقه المصرى انظر د . رؤوف عبيد - المرجع السابق - ص ٦٣ .

(٣) انظر د . رؤوف عبيد - المرجع السابق - ص ٧٢ . د . يسر أنور على وآمال عبد الرحيم عثمان - علم الاجرام والعقاب - ١٩٧٠ - ص ٣١٧ فقرة ٢٥٣ . د . حسنين ابراهيم عبيد - الوجيز فى علم الاجرام وعلم العقاب - ١٩٧٨ - ص ١٩٣ فقرة ١٠٧ - ومؤلفنا فى علم العقاب - دار المعارف - ١٩٨٦ ص ٢٨ .

على أنها قامت أساساً على « العدالة » كمبدأ أساسى لهذه النظرية، ولكنها حددت فكرة العدالة بحدود من « المنفعة » فى مجال تنفيذ العقاب (١) .

ولقد وجه الى هذه النظرية انتقاد هام مؤداه أنه قد يستحيل الجمع بين اعتبارات « العدالة » و « المنفعة » فى بعض الحالات فمثلا فى حالة « العود » يعتبر « العائد » اجتماعيا خطرا ولكنه أخلاقيا أقل جرما من غيره لأن أرادته أضعف من غيره فهو متساق الى الجريمة بدوافع أخرى أقوى منه (٢) .

تقدير نظرية العدالة المطلقة :

اهتمت هذه النظرية بعنصر هام ألا وهو ارضاء شعور العدالة الأخلاقى أو تحقيق ما يقال له بالعدالة الالهية *Delegation divine* ولكنها لم تلتفت الى عنصر نفعية العقاب واعتبرته وسيلة لا غاية فى ذاته . ولقد صاحب هذه النظرية اتجاهين فرعيين هامين اتجاها أسس فكرة العدالة المطلقة على أساس الأخلاق وتزعمه « كانت » ، واتجاها أسس فكرة العدالة المطلقة على أساس « العقيدة » وتزعمه « الكتاب الكاثوليكيين » .

ولقد كانت فكرة « كانت » تقوم على أساس أن الانسان مخلوق فطرى ويستطيع بفطرته أن يميز طريقه بين الخير والشر ، لذا يتعين مكافأته عن فعل الخير ، ومعاقبته عن فعل الشر ، ومن ثم فالعقاب للمجتمع حق وواجب . ولقد وجه الى « كانت » الانتقاد من جهة استحالة مكافأة الانسان كلما أقدم على عمل الخير - عقابه عند فعل الشر .

أما فكرة « رجال الدين الكاثوليكيين » فلقد تمثلت فى أن السيادة يجب أن تكون للسنة الالهية والحكمة السماوية وأن السلطة الاجتماعية ما هى الا ممثلة ومساعدة « لله » على أرضه بمجازاة الخير ومعاقبة الشر . والواقع أن هذه الافكار قد خلطت بين أمرين جدد مختلفين : الأمر الأول الأخلاق والعقيدة - والأمر الثانى القانون . فضلا عن أن السلطة القانونية لا تستطيع أن تعاقب على كل الأفعال السيئة من الوجهة الاخلاقية ولو كانت هذه الأفعال مخالفة للنظام الاجتماعى « كالكذب » . كما أن هناك أفعالا يجب تجريمها والعقاب عليها رغم أنها لا تعبر عن ارادة اتباع

(١) انظر جان لارجيه - المرجع السابق - ص ٤

(٢) انظر جان لارجيه - المرجع السابق - ص ٤ .

وراجع : R. VOVIN, Manuel du droit criminel, 1949, p. 16 infra. 23.

الشر ، بل انها خالية من الارادة الائمة « المخالفات » . ولكن اعترض على هذا الانتقاد بحجة أن حتى « المخالفات » تحمل معنى أخلاقيا يتمثل في أنها تشكل عصيانا لأوامر المشرع . ومن ثم فقد تعد - أي المخالفة - ارتكابا لفعل غير أخلاقي متمثل في عدم اطاعة النص الذي يجرم المخالفة . ولكن الفقيه الفاضل « نورمان » تولى الرد على هذا الاعتراض موضحا أن « الأخلاق » سابقة في النشأة على التشريعات الوضعية بل انها أعلى منها ، لذا فلا يجوز أن يقال ان المشرع يستطيع أن يغير طبيعة الأفعال بتدخله (١) ، فلا يستطيع أن يقرر عدم أخلاقية فعل إلا اذا كان كذلك في ذاته ، أما اذا لم يكن الفعل المعاقب عليه في ذاته لا يمس الأخلاق فان القول بأن ارتكابه يقلب الفعل الى عمل غير أخلاقي يعد تغييرا للمعاني المألوفة والطبيعية للكلمات (٢) .

كما أن القول بهذه النظرية سيؤدي الى الخلط بين الجريمة والخطيئة وشتان بين الأمرين . فضلا عن أن الأخذ بفكرة « العدالة المطلقة » سيمنع الأخذ بأفكار « التسامح » و « العفو » عن المذنب رغم أن هذه الأفكار الأخيرة تحمل معاني أخلاقية .

نخلص من كل ما تقدم الى أن هذه النظرية قد هوجمت من أكثر من زاوية ويكفي أن نشير الى أن الأخذ بهذه النظرية يؤدي الى الوقوع في تناقضات مع مقدماتها الفلسفية تناقضا صارخا (٣) .

تقدير نظرية المنفعة :

أما فيما يتعلق بتقدير نظرية المنفعة فلقد اهتمت هذه النظرية حقا ببنوعية العقاب الزاجر ولكنها لم تولى فكرة العدالة أية اهتمام . ونقد ترتب على الأخذ بها في المدونة الفرنسية الجزائية الأولى نتائج سيئة نتيجة الافراط في القسوة ، ولقد كانت هذه النظرية وراء تعديل التشريع الجنائي في عام ١٨٣٢ . بل ان فكرة « قسوة العقاب » أبرز أفكار الفيلسوف « بنتام » متبنى هذه النظرية لم تستطع في يوم من الأيام تسهيل القبض على المجرمين أو منعهم من العودة الى طريق الجريمة (٤) فضلا عن أن اتباع المفهوم النفعي كأساس للعقاب يؤدي الى طرح قاعدة

(١) راجع NORMAND : Traité Elémentaire de droit Criminel, p. 28. infra. 37.

راجع نورمان - المرجع السابق - ص ٢٦ فقرة ٣٥ .

(٣) راجع ديجواز - المرجع السابق - ص ١٦ فقرة ١٧ .

(٢) راجع نورمان - المرجع السابق - ص ٢٨ فقرة ٢٧ .

« عدم رجعية القوانين الجنائية » اذ لو صدر قانون جديد فى المجتمع فان ذلك يعنى أنه أكثر فائدة من القانون المنسوخ ، ومن ثم فان منطق « المنفعة » يستوجب فى هذه الحالة تطبيقه فى المجتمع ولو كان أشد قسوة من القانون المنسوخ بل ولو على الأفعال السيئة التى سبق ارتكابها على صدور القانون المنسوخ .

ومن الوجهة التاريخية فان اتباع هذه النظرية أدى - تاريخيا - الى وقوع عدة مهازل كالتدابير التى طبقت على المشبوهين السياسيين الذين خاف منهم النظام الثورى الجديد فى فرنسا فى عام ١٧٩٣ ، الأمر الذى حدا « بنورمان » الى القول بأن « نظرية المنفعة » انكار للقانون وللعدالة ، وأنها تعد تعبيرا عن التحكم والطغيان والتسلط (١) .

تقدير نظرية الانتقاء بين العدالة الأخلاقية المحددة بالمنفعة الاجتماعية :

يكاد يجمع الفقه الجنائى الفرنسى (٢) على ان هذه النظرية تراعى العديد من الجوانب الهامة فى معالجة القضية المثارة أمامنا ذلك أن « العدالة الأخلاقية » تهتم « بروح النفعية » و « المنفعة » تهتم بالجانب الطبيعى فى الإنسان ، وكلا الأمران حتمى وواجب ، وأن هذه التركيبة المزدوجة - كما يقول أورتلان - هى أساس الحق الاجتماعى للعقاب (٣) .

تعقيب هام :

فى العديد من الدراسات الأكاديمية يعد التعرض للنظريات الفلسفية عن العقاب ليس عديم النفع وعقيم الفائدة ، اذ كما يقول نورمان انها ، على العكس من ذلك تماما ، طالما تقدم فائدة لا يمكن انكارها - كما تقدم للفكر التشريعى أنماطا عدة للغرض الحقيقى للعقوبة مبرزة عيوبها ومزاياها بحيث يسهل انتقاء الملائم للمناخ الاجتماعى فى الدولة التى يراد التشريع فيها . ونلمس النتائج الخطرة التى يؤدى اليها اتباع هذه أو تلك ، واليك قوله فى هذا المقام بنصه :

“Je terminerai cette étude philisophique en disant que je crois avoir prouvé surabondamment par les conséquences

(١) راجع نورمان - المرجع السابق - ص ٢٦ ، ص ٢٧ فقرة ٣٥ .

(١) انظر J. Ortolan, Elements de droit pénal par M. Albert, I. 1, p. 81 in fra. 189, 5 éd. 1886.

(٢) انظر أورتلان - المرجع السابق - المجلد الأول ص ٨١ فقرة ١٨٩ .

وتشوفو وهيللى - المرجع السابق - المجلد الأول - ص ١٥ و ص ١٩ فقرة ٩ و ١١ .

resultats different auxquels on aboutit suivant qu'on prend pour guide tel ou tel systeme sur le droit de punir que cette étude de critique sur la base et le fondement de la pénalité, loin d'être inutile et oiseuse, presente au contraire un interet incontenstable" (3).

— بعد هذا الاستعراض الضروري بين الترييات نصل الى مقصدنا الحقيقي من هذا الاستعراض وهو الرد على التساؤل الآتي : هل حقا تبني المشرع نظرية الانتفاء بين المصلحة أم أنه غلب النظرية الخاصة بالمصلحة ؟ وفي الواقع سبق أن قررنا بتبني المشرع لنظرية المصلحة ولكننا نريثنا في تبيان حجتنا لحين الانتهاء من استعراض النظريات الثلاثة وتقديرها لكي نعطي خلفية علمية لحجتنا .

والواقع أن استعراض النصوص التشريعية يوضح لنا أن هناك أربعة اتجاهات واضحة المعالم في هذا الصدد : **الاتجاه الأول** والأكثر بروزا « المصلحة الأسرية » ، **والثاني** « الانتفاء بين المصلحة الأسرية والعدالة » ، **والثالث** « يغلب العدالة على المصلحة الأسرية » ، **والرابع** « انتهاك مصلحة الأسرة في سبيل العدالة » .

✽ **أما الاتجاه الأول** : فيتمثل في نصوص المواد (٢/٩٨) حيث الاعفاء وجوبي لصالح الأسرة ، وكذا م ٤/١٤٤ حيث الاعفاء وجوبي لصالح الأسرة ، و م ٤/١٤٥ حيث الاعفاء وجوبي لصالح الأسرة ونص م ٤/١٤٦ حيث الاعفاء وجوبي لصالح الأسرة (الزوجة) ، م ٢٣٧ حيث الاعفاء وجوبي لقاتل الزوجة من عقاب القتل ، م ٢٦٧ حيث التشديد وجوبي لمصلحة الأسرة ، م ٢٦٨ حيث تلحظ التشديد وجوبي لمصلحة الأسرة ، م ٢٦٩ حيث التشديد « للأصل » هاتك الأعراض وجوبي لمصلحة الأسرة ، وكذا نص م ٢٩١ حيث تعفى وجوبيا من لعقاب خاطف لمرأة التي يتزوجها . ولا تعليل لهذه النصوص الا أنها تغلب جانب المصلحة على جانب العدالة ، وحتى نص م ٣١٢ الخاصة بالسرقة تظهر فيه ملامح المصلحة في عدم جواز رفع الدعوى الا بطلب من المجنى عليه — ويتضح جانب تغليب نظرة المصلحة في نص م ٣٩٣ حيث يضع المشرع عقابا جزئيا « الغرامة » للأب اذا ترك طفله الحداث يهيم في الطرق (٢) . وفي مجال المدونة الاجرائية نلاحظ المواد ٣ و ١٠ و ٢٥ و ٢٥١ و ٢٤٤ و ٢٧٦ مكرر ٣٩٥ و ٤٤٢ و ٤٤٧ و ٣٧٢ تبرز « المصلحة » وتغلبها على اعتبار « العدالة ».

(١) انظر نورمان — المرجع السابق — ص ٣٥ فقرة ٤٦ .

(٢) قبل الغائها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

❖ **الاتجاه الثانى :** على أن هناك : ملامح الانتقاء بين العدالة والمصلحة
ونلمسها فى نص المادة ٧ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ حيث
ترك الأمر جوازى للقاضى ، والانتقاء بين عدة اجراءات : اما الارسال
للإصلاحية أو التسليم للأب . وواضح أن الإصلاحية كانت تحملا
معنى « السجن أو الحبس » (راجع المادتين ٦٥ و ٦٧ ع . قبل الغائهما
بالقانون المشار اليه حالا) .

❖ **الاتجاه الثالث :** وفى مجال المدونة الاجرائية نلاحظ اتجاه تغليب
العدالة على المصلحة الأسرية فى مجال أعمال م/٢٤٤ أ . ج الخاصة بتغليب
العدالة على المصلحة فى اجراء محاكمة جرائم الجلسات فى الحال بلا حاجة
لشكوى من المجنى عليه .

❖ **الاتجاه الرابع :** وفى ذات مجال المدونة الاجرائية يتضح اتجاه
شاذ رابع ألا وهو انتهاك مصلحة الأسرة كما فى نص المادتين ٢٠٨
مكرر أ . ٢٠٨ مكرر أ ج وقد سبق أن علقنا عليهما فى بدء حديثنا عن
التحليل الفقهي لهذا الموقف التشريعى (وهما خاصين بمد سلطان القانون
الجنائى على أموال زوج وأولاد المتهم القصر) .

❖ مما تقدم يتضح لنا نظرة المصلحة هي الغالبة . بل ان
هذا الاتجاه – أى اتجاه المصلحة – يظهر فى طائفة جرائم أخرى خاصة
بالأسرة حقا لا يمكن ادراجها تحت أى اتجاه من الاتجاهات الأربعة
ونقصد بها جرائم المواد ١٩٣ و ٢٢٧ و ٢٦٢ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٧
و ٢٨٣ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٨ و ٣٩٣ ع حيث يظهر من مطالعتها وتفهمها
أنها تهتم بمصلحة الأسرة أساسا بصرف النظر عن طريقة المعالجة الجنائية ،
اذ أن الغاية الأولى من تشريعها فى المدونة العقابية هي مصلحة
الأسرة فحسب .

من كل ما تقدم يمكن أن نهتدى الى اقرار « نظرية المصلحة » كأساس
واضح – رغم وجود بعض استثناءات لا تؤثر فى النتيجة الواردة حالا –
فى معالجة المشرع المصرى لجرائم الأسرة .

الفصل الرابع

التحليل الفلسفى للاتجاه التشريعى فى معالجة جرائم الأسرة فى القانون الجنائى المصرى

تقديم :

مما لا شك فيه أن « الفلسفة » تعنى التعمق فى البحث ، ومن ثم فإن التحليل الفلسفى الذى سنقدم عليه سوف يتسم بالتعمق والتأمل الفكرى المتحرر البعيد عن الجمود أو الانحباس داخل ضوابط لا فكاك منها ، وهذه سمة هامة من سمات البحث الفلسفى (١) على اننا سنهتدى فى تحليلنا هذا ببعض الضوابط الشرعية التى لا غنى عنها فى بحث القانون الجنائى سواء فى شقه الموضوعى أو الاجرائى . وهذا يقتضى منا بدهة أن نكون على إلمام تام بمسار الفكر القانونى فى المجال الجنائى لا سيما فى الاتجاهات الفلسفية التى كانت ولا تزال تحكمه من المدرسة التقليدية الى التقليدية الجديدة الى العلمية الوضعية الى الاجتماعية المعاصرة . كما يقتضى منا أن نستوعب تماما مفاهيم الفكر الجنائى الأساسية مثل مفاهيم الجريمة والتجريم والعقوبة والتدبير ، وأساس حق العقاب ، وما لحق هذه المفاهيم الهامة من تطورات معاصرة حساسة وخطيرة بفعل الاتجاهات الوضعية والاجتماعية التى أثرت تأثيرا عميقا فى التفكير القانونى فى المجال الجنائى .

كما يقتضى الاقدام على مثل هذا التحليل الفلسفى الإلمام بموقع القانون الجنائى الحقيقى بين القوانين والإلمام بتفسير أسباب تبعيته للقانون المدنى التى أثرت فى بعض النصوص العقابية ، ولا سيما - كما سيتكشف لنا بعد قليل - فى جرائم الأسرة .

(١) لتبين تحررية المنهج فى البحث الفلسفى فى المجال الجنائى قارن بين منهجى بحث كلا من أ. فرانك فى مؤلفه فلسفة القانون الجنائى

I. Frank — *Philosophe du droit pénal*, 1864.

وتيسو Tissoz فى مؤلفه *Le droit pénal. Etudie dans ses Principes dans les usages et les lois des différents peuples du monde*, Paris, 1860.

على أن الفلسفة ، اذ كانت تعنى بالبحث عن الحقيقة بوجه عام ،
فهي تستهدف بوجه خاص التوافق بين ما هو كائن وما يجب أن
يكون (١) . ومن ثم فالدراسة الفلسفية تستهدف أساسا السير نحو
التقدم والتغير للأحسن بالنسبة للموضوعات التي تطرقها الفلسفة .

ويجدر بنا ألا نغفل ، ونحن في مستهل بحثنا الفلسفي ، أهمية
المناخ الاجتماعي العام في المجتمع وأثره في تكوين الآراء الصائبة في
المشكلات التي قد تعترض سبيل الباحثين وكذا أهمية عامل « المنطق »
و « الزمن » (٢) .

وبإدنى ذى بدء يجدر بنا أن نسجل وضوح اهتمام القانون الجنائي
« بشخصية الجاني وصفته » في جرائم الأسرة الأمر الذي يعكس نظرة
واعية وإدراك ناضج لمسئولية مهمة التشريع في المجال الجنائي (٣) .

على أنه أيا كان الأمر ، فلا يسعنى في هذا التقديم إلا أن توضح
أهمية الدراسة الفلسفية في المجال الجنائي اذ أنها تغذي الدراسات الجنائية
اذا ما تمت بذكاء وبصيرة واعية (٤) .

على اننا لن نقدم على دراسة فلسفية عامة لكل مناحي القانون
الجنائي العام ، اذ أن ذلك يحتاج الى دراسة خاصة ، أدخل في موضوع
« الفلسفة الجنائية » ، لذا فاننا سنقدم على التحليل الفلسفي للمبادئ
الأصولية في الفكر الجنائي كلما استوجب الحال ذلك منا بصدد بحث مواد
جرائم الأسرة في المدونة العقابية .

ولقد وضع العلامة « فرانك » أن الدراسة الشارحة اذا لم تكن
ترمي الى تحقيق هذا الهدف السامي « الهدف الفلسفي » فانها تصبح
نسيجا من الشناعة والقسوة والعنف التي يجب أن تمحى من ذاكرة
الانسان . لذا فهو لا يعترف بدراسة الجرائم والعقوبات بقصد الاهتداء

(١) انظر مؤلف أستاذنا الدكتور علي أحمد راشد - نظرية القانون الجنائي
الاجتماعي أو المفهوم الاجتماعي للقانون الجنائي المعاصر - دروس لسيادته على الجسنتنر
في مرق القانون العام - دائرة القانون جامعة بغداد - العام الأكاديمي ٦٧ - ١٩٦٨
ص ٦ .

(٢) انظر تيسو - المرجع السابق - التقديم من ص ٧١١ الى ص ٢ .

(٣) في أهمية الاهتمام بشخصية الجاني انظر

G. S'efani et G. Levasseur,
Droit pénal général et procédure pénale, Tomi «Droit pénal Général»,
7 éd., Dallaz, 1973.

A. Blanche, Etudes Parliques sur le Code pénale. (٤) انظر

الى عقوبات أقل أو أزيد مما هي عليه . ولا يرى صواب هذه الدراسة التشريعات الوضعية الا اذا كان الغرض منها أن نهتدى الى مدونة عقابية نموذجية ولكنه يرى ضرورة تعقب المبادئ الأساسية في القانون الجنائي كمرشد لهذه الدراسة . وهذا ما جعله يعتبر القيام بالدراسة الفلسفية في القانون الجنائي أمرا واجبا حتميا (١) .

ومن ثم نخلص الى أن اندراسة الفلسفية تقيّد المشرع الوضعي وتوجهه نحو النموذجية وان كان لا يمكن أن نقطع بأنها دراسة صحيحة تماما وصالحة لأنها من الأمور المستقبلية التي في علم الغيب فضلا عن أن كل تحليل فلسفي إنما يعبر عن وجهة نظر المحلل ، فمثلا ما يراه « أفلاطون » فيما يجب أن يكون يختلف عما يراه « أرسطو » .

وجدير بالتأمل أن نوضح منذ البداية اختلاف الدراسة الفلسفية عن الدراسة الفقهية ، ولقد بين الفقيه الأشهر جارسون هذا الفارق الهام في التمهيد لمؤلفه الشهير "Code Pénal annoté" اذ يقرر أن الدراسة الفلسفية هي المقدمة الأساسية لكل دراسة علمية جادة في أي مجتمع ومتيقظ اذ أنها توضح للعقل الانساني أصل النظام الذي سيدرسه فيما بعد ، ولقد ضرب مثلا توضيحيا على ذلك بدراسة « العقوبة المقيدة للحرية » فقرر بأنه لا يمكن أن نفهمها الا اذا تفهمنا أساس التفكير الذي هدى اليها وهل كانت هذه الفكرة في حد ذاتها سليمة أم أنها كانت فكرة استبدادية ومدى تقييم هذا النظام وماهية المناخ الصالح والمجال السديد لتطبيق هذه العقوبة في حين ان الدراسة الفقهية تعنى بدراسة ذات النظام « العقوبة المقيدة للحرية » بلا تركيز على الملامح والمجالات التي أوضحها في المثال الحالي .

كما وأنه اذا كان « الفقه الجنائي » أو « الدراسة الفقهية » تعد بمثابة السراج المنير للقضاء الجالس والواقف معا في استجلاء ما غمض من التشريع الجنائي الوضعي ، فان الدراسات الفلسفية لا تهتم في المقام الأول بهذه الغاية بقدر ما تهتم أساسا بأثارة مشاكل التطبيق وعيوب التشريع ، ومن ثم فهي تقدم « للمشرع » دراسة هادئة علمية حول النصوص العقابية بعرض ما فيها من عيوب ، وما يمكن تداركه في هذا المقام بأن تضيء الحلول الواقعية المتمشية مع طبيعية المجتمع (٢) .

(١) انظر أ. فرانك - المرجع السابق - ص ١ ، ص ٢ . ولقد أبرز العلامة هنري كاييتان أهمية التعليق الانتقادي عند عمل الرماثل في القانون - راجع كاييتان - المرجع السابق - ص ٤٦ .

(٢) انظر E. Garçon, Code pénal annoté, t. 1, 10 éd., p. 7.

على ضوء تفهم هذه النبذة الموجزة عن أهمية الدراسة الفلسفية ، وعلى ضوء تفهم الأساس الفلسفى الذى يقوم عليه تشريعنا الجنائى يمكننا أن نتغلغل فى تفاصيل البحث ، مراعين التسلسل الذى التزمناه فى استعراض النصوص التشريعية لنحفظ للبحث انسجامه الشكلى فنتعرض فى مبحث أول للتحليل الفلسفى للجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى فى قانون العقوبات ، ثم نتعرض فى مبحث ثان للتحليل الفلسفى عن الجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى فى قانون الاجراءات الجنائية .

المبحث الأول

التحليل الفلسفي عن الجرائم المرتكبة في الوسط العائلي في قانون العقوبات

يمكن تلخيص التحليل الفلسفي لنصوص التشريع العقابي المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الوسط العائلي في النقاط الآتية :

✽ المادة ٦٥ ع (١) : تثير هذه المادة طريقة اصلاحية للجاني الحدث لتهذيب سلوكه مستقبلا اما بتسليمه لوالديه أو ايداعه محل آخر معين من قبل الحكومة . والغرض الذي نحن بصدده يجعلنا أمام حالة « تجريم قانون » لاحالة « اجرام طبيعي » ، وأنه قد وضع له « تدبير اصلاحي » لا عقاب بالمعنى الصرف ، ذلك أن العقاب يواجه مجرما بالمعنى الكامل لهذه الكلمة أما « التدبير » فهو لمواجهة التجريم القانوني بجميع حالاته (٢) .

فهنا يصادر النص « العقاب » المقرر للجرم الأصلي « جناية أو جنحة أو المخالفة » ، لأن الأساس في العقاب في هذه المادة بل وفي المدونة العقابية بأكملها كما ذكرنا حالا أساس كلاسيكي يقوم على مبدأ « حرية الاختيار والادراك » وهذا منتفى بداهة مع حالة الصغير ما بين سن سبع سنوات واثنى عشر عاما ، ولقد كانت هناك توصيات من « لجنة المراقبة القضائية » على عدم اللجوء الى « الحكم بعقوبة » على المجرم الحدث خشية مخالطة الأشقياء ، وذلك قبل صدور مدونة ٥٨ لسنة ١٩٣٧ . وبعد تدخل

(١) ألغيت وحل محلها نص المادة ٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ للأحداث مع بعض التعديلات .

(٢) راجع تيسو - المرجع السابق - التقديم من XLV

المشرع في المدونة العقابية ٥٨ سنة ١٩٣٧ خطوة صحيحة على الطريق . ولقد جاء المشروع الأخير للمدونة الجنائية سنة ١٩٦٦ مؤكدا ضرورة اخراج الأحداث نهائيا حتى سن الخامسة عشرة من نطاق أحكام نظرية الجريمة والمسئولية الجنائية ونظرية « المجرم » بل لقد أطلق عليهم المشرع مصطلح « الأحداث المنحرفون » بدلا من مصطلحي « الأحداث الجانحين » أو « المجرمين الأحداث » (١) . ولكن عبارة النص القانوني ينقصها التحديد اذ يقول النص « اذا ارتكب الصغير . . . جناية أو جنحة واذا ارتكب مخالفة » وكان أجدد بالمشرع ، طالما ان الصغير لا يتصور ان يرتكب جريمة صرفه - جناية كانت أو جنحة أو مخالفة - ان يقرر « اذا وقع من الصغير . . . ما يعتبر جريمة حسب هذا القانون فللقاضي . . . » (٢) .

بلى انه وان كانت هذه الملاحظة تعد ملاحظة شكلية الا انها تعنى الكثير في فن الصياغة القانونية المتمشية مع أحداث نظريات القانون الجنائي الاجتماعي . ولهذا استجاب المشرع بفصل معاملة الأحداث نهائيا عن دائرة القانون الجنائي ليلحق بقانون خاص بالأطفال أو الأحداث ويختص به قضاء متخصصين يعاونهم فريق من الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين لتهديب خلية الأسرة الأولى « الأطفال » وتخصيص مؤسسات تربوية تعليمية في حالة فقد الوالدين لامكان الاصلاح فيها تحت اشراف « قاضي التنفيذ » يتخصص في متابعة الحالات .

المادة ٦٧ ع : تختلف حالة المادة ٦٧ ع عن المادة ٦٥ ع من جهتين أولهما سن الحدث و ثانيهما أنها لم تلزم القاضي - في الجنحة أو المخالفة المرتكبة بتسليم الحدث لوالديه . ومعنى هذا أنه على ضوء هذه المادة (٦٧ ع) يحق للقاضي أن يوقع عقوبة الجنحة أو عقوبة المخالفة على الحدث (ما بين ١٢ - ١٥ سنة) .

وهذا يدل على خطأ واضحاً ، اذ كيف تطبق أحكام نظرية الجريمة والمسئولية الجنائية على من ليس له الادراك التام .

(١) انظر د . علي أحمد راشد - المرجع السابق - (المدخل وأصول النظرية العامة) - ص ٤٥٩ .

(٢) وهذا ما أخذ به المشرع في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ . راجع المادة السابقة منه .

ولقد وقع المشرع في خطأ آخر أقل خطورة مما أبرزناه حالا وهو الخطأ في الصياغة القانونية من الوجهة الشكلية اذ يبدأ المادة بقوله « اذا ارتكب الصغير ٠٠٠٠ جاز للقاضي بدل الحكم عليه بعقوبة الجنبنة أو المخالفة المقررة قانونا ٠٠٠٠ » في حين أن ارتكاب الجرائم - على ضوء الأساس الكلاسيكي - لا يتصور الا على أساس حرية الاختيار وتمام الادراك. كما لم يدر بخلد المشرع أننا بصدد حالة «تجريم قانوني» يستوجب مواجهته « بالتدبير » لا « بالعقاب » (١) . ولكي نزد الأمر ايضاحا فيما يتعلق بالمادتين ٦٥ ، ٦٧ ع نرى لزما علينا أن نبرز في هذه الدراسة التحليلية الفلسفية مقصدنا « بالجريمة » و « التجريم » . ومنه سيتكشف لنا الفارق بين « العقوبة » و « التدبير » .

فما هي الجريمة ؟ وما هو التجريم ، وما هي العقوبة ؟ وما هو التدبير ؟ (٢) .

(أ) مفهوم الجريمة : يعرف الفيلسوف الأشهر « دوركايم » الجريمة بأنها تصرف بعدم الشعور العام الاجتماعي ، ومن ثم فإن هذا يعني أن دور المشرع الوضعي يقتصر عند تجريمها على تسميتها بمصطلحات قانونية ، ومن ثم فهو لا يفرضها في مجتمعه أو بمعنى آخر لا يخلقها ، وهي ما أطلق عليها الفقيه الشهير « ر . جارو » مصطلح « الجريمة الطبيعية » Delit Naturel - أو الجريمة الحقة (بمعنى الكلمة) (٣) . فالجريمة هي نتاج المجتمع ولكن المجتمع لا يخلق الجريمة بصفة مطلقة .

ومن أبرز أركان الجريمة على الإطلاق وأرسنها الركن المعنوي وهذه بلا جدال لا تتوافر في حق الصغير الذي لم تكتمل في شخصيته « ملكة الادراك » ومن ثم فإن تصرفاته الضارة لا يمكن أن ترقى الى مستوى الجريمة . بل ان الفقيه « نورمان » يرى أن الجريمة الجنائية تتميز بتوافر عنصر خاص بها وهو « العنصر العمدى L'element Dolosif (٤) . فكيف يتحقق هذا العنصر في الحدث ؟

(١) ولهذا أحسن المشرع صنفاً بالغاء هاتين المادتين (٦٥ و ٦٧ ع) بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(٢) انظر د . جلال ثروت - الظاهرة الاجرامية - مؤسسة الثقافة الجامعية ، د . رمسيس بهنام ، علم الاجرام - منشأة المعارف .

(٣) انظر ر . جارو Garraud : Traite théorique et pratique du droit pénal Français t. 1, 10 éd., Paris, 1898, p. 76, infra. 41.

ويرجع الفضل الى جاروفالو في اطلاق هذا المصطلح

(٤) انظر نورماند Normand : Traité élémentaire de droit Criminel, p. 103, 104 - infra. 245.

ولقد أبرز مفهوم الجريمة بوضوح موضوعى الفيلسوف « تيسو » فهو يقرر بأنها « زلة ارادية أو بقول آخر ذنب ارادى واع وهو حر تماما » (١) ومن ثم « فالوعى الحقيقى » لدى الجانى ركن أساسى فى تكوين الجريمة بما تأتية يديه من أفعال ، بل أشد من ذلك يجب أن تكون لدى الجانى « ارادة النشاط » أن يكون « حرا فى التصرف » الضار . وضرب على ذلك مثالا توضيحيا بالمجنون المتهيج فقرر أنه يريد ما يفعله ومع ذلك لا يمكن أن نجزم فعله ونعاقبه لانعدام حريته فى التصرف » (٢) .

(ب) مفهوم التجريم (٣) يعد مفهوم « التجريم » مفهوما حديثا نسبيا ساعدت أفكار الفلاسفة الوضعيين على ظهوره أمام أعين فقهاء القانون الجنائى . ويقصد بهذا المصطلح : الأفعال التى لا تشكل جريمة طبيعية على النحو الذى أشرنا اليه حالا عند تعرضنا لمفهوم « الجريمة » ، ولكن القانون اعتبرها محرمة أو بمعنى أدق أسبغ عليها صبغة الجريمة فى حين أنها ليست كذلك ، وان وضع لها فى بعض الأحيان جزاء من ذات الطبيعة المادية للعقوبة . رغم أن هذا الحال لا يعبر عن ثمة جريمة أو يكشف عن وقوفنا أمام مجرم جنائيا ، ويكون الهدف من وراء التجريم التنظيم أو التهديد لذا يطلق عليهما البعض « الجرائم التهديدية » أو « الجرائم التنظيمية » .

ولقد بين العالم الجنائى الأشهر الايطالى « جاروفاللو » جوانب التفرقة الفلسفية بين ما أطلق عليه اصطلاحا « الجرائم الطبيعية » و « الجرائم المصطنعة » وهى تقابل بالضبط التفرقة بين « الجريمة أو الاجرام » والتجريم » (٤) ولقد أبرزها العالمان « ستيفانى » و « ليفاسير » اذ يقرران أن الجريمة على خلاف التجريم تنبع من وجود شعور عالمى دائما باحتقار فاعلها وحتمية عقابه كجريمة القتل وكجريمة السرقة (٥) .

(١) راجع نيو - المرجع السابق - ص ٢ .

(٢) راجع تيسو - المرجع السابق - ص ٨ سامشى ٢ .

(٣) يعد الفقيه « فيدال » من أبرز الفقهاء الذين استعملوا هذا المصطلح صراحة

فى كتاباته انظر

Cours de droit criminel et de science penitentiaire 7 éd.,

1928, p. 6, infra 6.

(٤) تعبير التجريم ينصرف الى خلق الشارع للجريمة أى اسباغ صفة الجريمة على

سلوك وهذا يصدق على جميع الجرائم .

(٥) راجع ستيفانى وليفاسير - المرجع السابق - ص ٨ فقرة ٧ .

كما أشار الفقيه « جaro » الى نطاق التجريم وغايته فقرر أنه لا يدخل في النطاق الجنائي بقدر ما يدخل في نطاق فن حسن السياسة العامة للحكومة L'art du bon gouvernement ، كما اعتبر رد الفعل الاجتماعي حيالها تدبير وقائي مباشر وليس بعقاب جنائي ؛ كما اعترى المخالف في حالة التجريم ليس بشريد وانما اعتبره مهملا أو طائشا متهورا . ولقد انتقد ر . جaro مسلك المشرع الفرنسي ذاته حينذاك لعدم ادراك هذه التفرقة الجوهرية التي اعتبرها « جaro » بديهية من البديهيات حسب طبيعة الأمور واليك قوله :

“Notre législation positive n'a pu méconnaître cette distinction qui résulte de la nature même des choses” (1)

وفي اعتقادنا أن مشرعنا المصري قد انساق - بحكم اقتباسه من المدونة العقابية الفرنسية - وراء هذا الخطأ الفادح - ذلك أن اختلاف مفهوم « الجريمة » عن مفهوم « التجريم » يستوجب اختلاف نظرة الباحث القانوني - مشرعا كان أو قاضيا أو فقيها - فيما يتعلق بوضع النص القانوني في حالات « التجريم » ؛ على أساس أن يكون التجريم واضحا لا غموض فيه ، وأن يراعى عند تفسيره دائما أن الأصل فيه هو الإباحة وأن النص الذي جرمه هو الاستثناء من الأصل العام . ومن جهة أخرى فإن حالات « التجريم » المنصوص عليها في المدونة العقابية يجب ألا تطبق عليها الأنظمة الجنائية الصرفة وعلى الأخص الأنظمة التي تهدف إلى اصلاح شخصية الجاني كنظام وقف التنفيذ أو نظام الإفراج الشرطي عند معالجتها . ذلك أن هذه الأنظمة العقابية حسبما يتضح لنا من ملابسات ظهورها تتصل باصلاح الجاني « المجرم بمعنى الكلمة » .

وهذا ما حدا بالفقيه « فيدال » إلى إبراز « التجريم » على أنه نوع من « الجرائم الوضعية » باعتبارها خلق وضعي تشريعي صرف من صنع المشرع الجنائي .

“Ces incriminations sont des créations purement positives de la loi pénale” (2)

ويترتب على هذا نتيجة هامة مؤداها أن أثر الجهل بالنصوص التشريعية الجنائية يسرى بالنسبة للتجريم ولا يسرى بالنسبة للجريمة الطبيعية .

(١) راجع ر . جaro - المرجع السابق - ص ٤١ فقرة ٢١ .

(٢) راجع فيدال - المرجع السابق - ص ٥ فقرة ٦ ، ص ٦ فقرة ٦ .

نخلص مما تقدم الى أن « الجريمة العادية » تتعلق بالجانب الأخلاقي أما « الجريمة المصطنعة » تتعلق بالجانب الاجتماعي .

(ج) مفهوم العقوبة : يعد الفقيه « بوزا » خير من عبر عن مفهوم العقوبة باختصار بالغ الاتقان اذ يعرفها بأنها « الجزء الموضوع للجريمة » (١) . ومن ثم « فالعقوبة » تتطلب جريمة بالمعنى الفني الذي حددناه سلفا . فضلا عن أن « العقوبة » هي الوسيلة التي تواجه الانسان الذي يقدم على الأفعال الضارة ولم تفلح معه وسائل التربية والوقاية في مجتمعه (٢) .

كما وأن العقوبة تستهدف في المقام الأول « ايلام الجاني » أو ما يعبر عنه بغاية « الردع الخاص » بمنع الجاني من العودة الى فعله بعد أن يذوق ألم العقاب ، وفي المقام الثاني الأقل أهمية يحقق نوع من « الوقاية الاجتماعية من الجريمة » أو ما يقال له « بتهدئة نفوس المجنى عليهم ومن خلفهم المجتمع » وهي ما يعبر عنها اصطلاحا « بغاية الردع العام » (٣) وهذا المفهوم لا يتصور انه المقصود الحقيقي من « تسليم الحدث لوالديه » الواردة في المادتين ٦٥ ، ٦٧ ع !!

بل ان جارو يرى أكثر من ذلك ، اذ أن مفهوم العقاب لديه هو ما يمس حقوق الجاني ذاته سواء أكانت حقوقا مالية أو حقوقا غير مالية (٤) . فما هي الحقوق المالية وغير المالية التي تمس الحدث في اجراء التسليم للوالدين ١٩ .

وقد تعرض الفقه الجنائي المصري لتحليل مفهوم مصطلح « العقوبة » من زاوية اللغة وبين أن أصل اشتقاقها من الكلمة الاغريقية Poine أى الانتقام (٥) . فما هي ملامح الانتقام في اجراء تسليم الحدث لوالديه ١٩

(١) راجع : P. Bouzat : Traité théorique et pratique de droit pénal, Paris, 1951, p. 235 infra. 295.

(٢) انظر ستيفاني وليفاسير - المرجع السابق - ص ٢٥ فقرة ٢٦ .

(٣) راجع بوزا - المرجع السابق - ص ٢٣٦ فقرة ٢٩٨ - ٣٠١ .

(٤) راجع ر، جارو - المرجع السابق - ص ٤٢ فقرة ٢١ .

(٥) راجع استاذنا الدكتور علي أحمد راشد - المرجع السابق - المدخل وأصول النظرية - ص ١٠ مع ملاحظة أن العلامة بوزا يرى أن ذات المصلح مشتق من كلمة دية اختيارية - انظر بوزا - المرجع السابق ص ٢٢ - فقرة ١٣ .

وفى النهاية نقرر ما أجمع عليه فقهاء القانون الجنائي من أن فكرة العقاب تتصل بالألم بل أن الألم - وكما يقول الفقهاء الجنائيين - كان ولا يزال روح العقوبة وخلاصته (١) فأين « الألم » فى تسليم الحدث للوالدين ؟

(د) مفهوم التدبير :

مما لا ريب فيه أن مصطلح « التدبير » يعد من المصطلحات الحديثة نسبيا ، ذلك أنه من صنع الفكر الجنائي الوضعى . و « التدبير » فى حقيقته يستهدف « الوقاية من الجريمة » قبل وقوعها ومن ثم فهو لا ينظر الى تحقيق فكرة الزجر أو فكرة الألم التى سبق أن أوضحنا تغلغلها فى فكرة « العقوبة » .

ولقد برزت فكرة « التدابير » عند ظهور ما عرف باسم « التدابير العامة فى الوقاية الاجتماعية » تلك التدابير التى تطبق حيسال مدمنى المخدرات وغيرهم من الأفراد الخطرين على المجتمع ولو لم يرتكبوا ثمة جريمة . ومن ثم فالتدبير ليس للحساب عن الماضى كما فى العقوبة (٢) .

لذا فانه من الخطأ أن نصف العقوبة بأنها تدابير زاجرة (٣) ، لأن « التدابير » تستهدف وقاية المجتمع بل ووقاية الشخص الخاضع لهذا التدبير من شرور نفسه . وهذا هو الملاحظ فى اجزاء تسليم الحدث لوالديه الواردة فى نص المادتين ٦٥ ، ٦٧ ع .

على أنه قد يضاف التدبير الى عقوبة جنائية مثل حرمان الطبيب من ممارسة المهنة فى حالة اجهاضه لحامل أو حرمان أمين العهدة المختلس من ممارسته لوظيفته . وهنا يعتبر « التدبير » نوع من الحجر على أهليته لى ممارسة الوظائف وليس بعقوبة جنائية (٤) .

(١) انظر ر . جارو - المراجع السابق مجلد ١ ص ٧٧ فقرة ٤١ ، اورتولان - المرجع السابق - المجلد الثانى ص ١ فقرة ١٣٢١ ، ص ٢ فقرة ١٣٢٣ - وانظر DEGOIS, Traité élémentaire de droit criminel, 2éd, Paris, 1922, p. 183 infra, 185.

(٢) انظر M. PATIN, la place des mesures de surêts dans le droit pénal positif moderne, in, Rev. de sc. crim. et dr. pén. comp 1948, p. 415.

(٣) راجع ستيفانى وليفاسير - المرجع السابق - ص ٢٥ فقرة ٢٦ .

(٤) انظر ستيفانى ولافاسير - المرجع السابق - ص ١٣٨ فقرة ١١٧ مكرر .

على أن ظهور فكرة التدبير - من جهة أخرى - وانتشارها الواسع بفعل الاتجاهات الوضعية والاجتماعية يجب الا ينقص من أهمية العقوبة ، وهذا ما لاحظ به حق رجال الفلسفة الوضعية ذاتهم (١) .

على أن هذه التفرقة بين مفهومى « العقوبة » و « التدبير » يجب ألا تغيب عن أذهاننا ، لا سيما وأننا نعيش عصر تعايش التدبير مع العقوبة كما نبه الى ذلك الفقيهان الجليلان « ميرل » و « فيتى » (٢) .

نخلص مما تقدم الى أن المادة ٦٥ ع ، والمادة ٦٧ ع لا يشكلان ثمة جريمة جنائية بل انهما محض تجريم قانونى صرف ، ولم يقصد منهما وضع عقاب جنائى يخضع لأنظمة العقاب ومبادئه بل قصد منه وضع تدبير عام اجتماعى محض .

وعلى ضوء هذه النتيجة يجب على المشرع المصرى أن يعيد نظرتة الى صياغة النص من الوجهة الفنية وأن يكون القاضى والفقيه على بصيرة بهذه الطبيعة القانونية المميزة لمضمون نص المادتين ٦٥ ، ٦٧ ع .

ولقد فطن المشرع المصرى أخيرا الى هذه النتيجة النهائية فحذف النصوص القانونية المتعلقة بالأحداث من المدونة العقابية (المواد من ٦٤ - ٧٣) وألغاهما بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المنشور فى الجريدة الرسمية فى العدد ٢٠ الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ مستجيبا للأفكار الحديثة فى المعالجة الجنائية للأحداث . ولقد خصص هذا القانون الأخير لمعالجة الأحداث على نحو يجدر بنا أن نتناوله بنوع من التحليل الفقهى لتبين جوانبه ، ونقف على طريقة معالجته « للأحداث » ومدى تمشيها مع أفكار المعالجة الجنائية الحديثة ، وأهداف الدفاع الاجتماعى .

راجع : J. WELLS, le probleme de la delinquance, p. 15.

ولقد عنى الفقيه الفرنسى ببحث العلاقة بين العقوبة والتدبير ولزيم من التفاصيل حول هذه العلاقة انظر

J. LARGUIER, Le droit pénal, coll. que sais-je ? no. 996; et v. L. D'ASUA, la mesure de surté, sa nature et ses rapports avec la peine, considerations de droit compare, in, Rev. Sc. crim, et de dr. Pén. comp. 1954 (p. 21-p. 38); et v. A. VITU et R. MERLE, Traité du droit criminel, p. 503 infra. 487.

V. J. LARGUIER, Droit criminel general, 3 éd., (٢) انظر : p. 52-53.

❖ المادة ٨٢/٤ : وردت هذه المادة في الباب الأول « الخاص بالجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج » ، من الكتاب الثاني المعنون بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » .

وإذا كنا قد تعمدنا إعادة وضع العناوين الخاصة بهذه المادة عند هذا التحليل الفلسفي ، فإننا قصدنا من ذلك إبراز حقيقة الجرائم الواردة في م ٨٢/٤ بأنها تمس بصفة مباشرة المصلحة الوطنية للمجتمع .

ولقد تضمنت هذه المادة في فقرتها الرابعة سببا من أسباب الاعفاء الجوازي للقاضي من العقاب المقرر للشريك في هذه الجرائم الخطرة إذا تستر على قريبه حتى الدرجة الرابعة ولم يبلغ عنه السلطات المختصة أو ساعده في الهروب من وجه العدالة .

فإذا ما استعمل القاضي الجنائي هذه الرخصة الممنوحة له بموجب هذا النص ، فما هي المصلحة من وراء ذلك ؟

❖ هل المصلحة حماية الاستقرار العائلي ، وهل المصلحة هي افلات الشريك إذا كان قريبا للفاعل الأصلي ؟

وقبل الإجابة عن هذين التساؤلين الخطيرين يجب أن نتذكر أننا بصدد جرائم أخلاقية اجتماعية تمس كيان المجتمع وتستوجب تحقيق « المنع العام » و « المنع الخاص » .. أو بقول آخر :

أين المنع الخاص - وأين المنع العام في هذا النص ؟

للإجابة على هذه التساؤلات يجدر بنا ألا يغيب عن أذهاننا مفاهيم الجريمة والعقوبة والتجريم والتدبير التي شرحناها سلفا .

(أ) هل المصلحة من استعمال هذه الرخصة في الاعفاء للأقارب حماية للاستقرار العائلي ؟

مما لا شك فيه أننا إذا جريمة صرفة ، بل إن الجرائم الماسة بالمصلحة العمومية بوجه عام من أقدم الجرائم الأخلاقية منذ ظهر عصر التنظيم القانوني في أوروبا حيث كانت تعرف تحت اسم « جرائم الاعتداء على الشيء العام » La chose publique وذلك في الفكر الجرمانى (١) واستقرت في سائر التشريعات قديما وحديثا ، رغم تبيان العائلات القانونية التي تنحدر منها .

(١) انظر : ORTOLAN : Elements de droit Pénal, par ALBERT ; T. 1 Cinqüième édition, p. 32, infra, 4 1886.

لذا فان المصلحة في تجريمها والعقاب عليها واضحة ، ذلك ان مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد أو كما يقال أن « سلامة الوطن فوق كل اعتبار » .

ومن ثم فانه لا يتصور أن نضحى بالمصلحة العليا للوطن بحجة الاستقرار العائلي .

وعلى فرض التسليم جدلا بأن مصلحة الاستقرار العائلي مقدمة على مصلحة المجتمع ، فأى عائلة هذه تلك التي يكون عضوين فيها أو أكثر يتآمرون على سلامة الدولة بطريقة أو بأخرى .

ان هذه الأسرة ستكون بلا جدال ميكروبا فاسدا ومرضا خبيثا جدير بالمحاربة والاستئصال . ذلك أن مضمون هذه الجرائم الواردة بهذا الباب من قبيل الجرائم « البحتة » ، وليست من قبيل التجريمات القانونية يصطنعها المشرع وله الحق المطلق في العفو أو العقاب . ان المشرع لا يستطيع أن يعفو عن السارق لأن الأمر يهم المجتمع كله وأمنه وطمأنينته فمن باب أولى لا يستطيع المشرع الجنائي أن يملك هذا الحق الذي لا يستند الى أى أساس . بل ان تدخل المشرع باعطاء هذه الرخصة - ومهما قيل من أنها جوازية للقاضي - دليلا على اساءة استعمال حق « التشريع » المخول للسلطة التشريعية ذاتها ويعتبر حينذاك تشريعا غير دستوري ، اذ لا يتصور أن يفرض المشرع لنفسه سلطة ياباها العقل والمنطق بل والعدل .

نخلص من هذه النقطة الى أنه لا يتصور استقرار عائلي في ظل أفراد ينضمون لعائلة هذا حالهم - كما وأن « الحماية » يجب أن تمنح لمن يستحقها الا لمن يعيث بمصير وطنه ومسار نظامه الأساسى . وقد يبدو أن المقصود من هذا النص حماية الاستقرار العائلي ، الا أن التعمق في فهم ما أسلفناه يشير الى عكس ذلك تماما ، اذ سوف يتمادى أفراد العائلة في غيهم عليهم يستفيدون من هذه الرخصة بوسيلة أو بأخرى من وسائل التأثير المادية والمعنوية المعروفة للمشغلين بالقضاء الجالس والواقف .

(ب) هل المصلحة هي افلات الشريك اذا كان قريبا للفاعل الأصلي ؟

المحنا حالا الى أنه لا مصلحة البتة لدى المشرع في افلات الشريك اذا كان قريبا. للفاعل الأصلي ، والا عدت هذه المصلحة غير مشروعة وغير جدية بالالتفات ، وان كانت جدية بالمصادرة والحذف تماما .

نخلص مما تقدم الى أن وضع هذه الرخصة ، ومع استعمالها ، سيؤدي الى افلات الجاني من العقاب وهي غاية لم ولن يقصدها أى مشرع وضعى فى العالم ، وقد تؤدي الى تفشى الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية فى ذات هذه العائلة ، كما قد تقوى ذوى النفوس الضعيفة من أصحاب العائلة الواحدة على التكاثر والتآذر على الاضرار بالمصلحة العمومية للبلاد .

(ج) أين الردع العام ؟

إذا تأملنا النص محل التحليل - لوجدناه يضع عقابا لهذه الجريمة المشينة بقصد عدم عودة الجاني الى الجريمة مرة أخرى . ولكن مع بقاء هذا النص يبقى احتمال عودة الشريك القريب الى جرمه بأمل الاستفادة من رخصة الاعفاء من العقاب حسب تقدير مهارته فى تضليل العدالة مرة أخرى ، لاسيما وأن النص لم يقضى على هذه الرخصة فى حالة « العودة » مرة أخرى الى هذه الجريمة . وكان أجدر بالمشرع أن ينص على حرمان « العائد » من الأقارب من الاستفادة من رخصة الاعفاء ، اذا كان لهذه الرخصة فى الأصل ثمة فائدة أو مصلحة مشروعة تقف خلفها . ومن ثم فإن النص القانونى قد أغفل تماما حالة العود الى الاشتراك فى الجرائم الماسة بالمصلحة العامة من جهة الخارج .

(د) أين الردع الخاص ؟

ما الذى يتخيله كل ذى بصيرة عن مجتمع يرى أفراده الأقارب يجوز اعفاؤهم من العقاب فى حالة الاشتراك فى جرائم ذات طبيعة مضرّة مضرّة بالمصلحة العمومية ؟

الأمر لا يخلو من احدى أمرين اما ينحرف ذوو النفوس السيئة مع أقاربهم للوصول الى مآربهم الدنيئة واما يتخذ المجتمع موقفا سلبيا يتمثل فى حنقه وغيظه على هذا القانون ، ويصفونه بالظلم .

وفى كلا الاحتمالين لن يتحقق « المنع الخاص » أبرز غايتين من غايات العقوبة فى مقام الجرائم الطبيعية كما أشرنا سلفا .



نخلص مما تقدم الى ان المادة ٨٢/٤ وان كانت تشكل جريمة جنائية صرفه وتستوجب عقوبة صرفه الا أن المشرع المصرى لم يراع هذين المفهومين ووضع رخصة اعفاء يجوز عند استعمالها الاضرار بغاية المدونة العقابية ذاتها « المنع الخاص والمنع العام » .

كما وأنه تكشف لنا بالتحليل المنطقي انتفاء مصلحة المشرع في «إفلات هذا الجاني من العقاب وعدم تحقق الاستقرار العائلي . لذا يجدر بالمشرع المصري أن يعيد النظر في الفقرة الأخيرة من المادة ٨٢ ع .

❖ المادة ٣/٨٤ : تدرج هذه المادة تحت نفس الموضوع المتصل بالمادة السابق تحليلها (م ٤/٨٢) وتتعلق فقرتها الثالثة بإعطاء رخصة جوازية للاعفاء للقاضي ، للأقارب من الأزواج والأصول والفروع في حالة علمهم بارتكاب أحد أقاربهم لجريمة من الجرائم الماسة بالمصلحة العمومية من جهة الخارج . وذات المسائل التي طرحناها على بساط البحث سلفاً في المادة (٤/٨٢) تصدق هنا ونفس المقترحات المثارة يجب أن تكون تحت المشرع ليتبناها .

وزيادة على ذلك فإن رخصة الاعفاء من العقاب هنا متصور أعمالها ولو وقعت الجريمة في زمن الحرب !! فضلاً عن أننا نتساءل هنا هل من مصلحة المجتمع أن يعلم الإنسان بجريمة تدبر ضد بلاده ولا يبلغ السلطات المختصة أيا كان نوعها وفاعلها ؟ ان اجازة ذلك سيؤدى ان أجلا أو عاجلا الى تفكك الدولة .

❖ المادة ٢/٩٨ : ما قررناه حالا بصدد المادة ٣/٨٤ يصدق عندما نطالع ونتعمق في فهم الفقرة الثانية من المادة ٩٨ المدرجة تحت ذات الباب المشار اليه سلفاً والخاصة بالتستر على مشروع اجرامى يمس أمن الدولة خارجيا بل هنا ما يزيد على ذلك . اذ نلاحظ أن القانون الجنائي هنا يأمر القاضي بعدم تطبيق أحكام هذه المادة بقوله « ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد فور ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه » .

ويتعين الرجوع الى ما سبق أن رددناه من تحليلات فلسفية حول المادة ٤/٨٢ .

والواقع أن هذا النص أكثر قسوة من النص السابق - اذ أن « الرخصة » هنا انقلبت الى « الزام » لا يستطيع القاضي الجنائي معه التمتع بأى سلطة تقديرية .

كما أن هذا النص في اعتقادنا يعتبر مصادرة لمبدأ « الشرعية الجنائية » ويقضى تماماً على الأصول الدستورية التي تحكم قوانين أى بلد في العالم . لا سيما وأن المواد الجنائية الواردة بنص المادة ١/٩٨ تحوى أخطر الجرائم (محاولة قلب دستور الدولة بالقوة أو نظامها

الجمهورى أو شكل الحكومة - م / ٨٩ قطع الطريق بعصابة مسلحة ومقاومة السلطة العامة فى تنفيذ القوانين - م / ٩٠ تخريب مباني الحكومة أو المؤسسات العامة عمدا - م / ٩٠ مكرر محاولة احتلال المباني العامة بالقوة - م / ٩١ - قيادة فرقة من الجيش بفرض اجرامى وبغير تكليف - م / ٩٢ أمر القوات المسلحة التابعة للشخص بتعطيل أوامر الحكومة - م / ٩٣ تكوين عصابة مسلحة بقصد اغتصاب ونهب الأموال المملوكة للحكومة - م / ٩٤ كل من أدار عصابة ونظمها وجلب إليها أسلحة تستعين بها فى نهب أموال الدولة وقدم لهم مساكن لايوائهم) ، والعقاب فيها يتراوح ما بين الاعدام والأشغال الشاقة والسجن .

فهل هذه حماية للأسرة أم حماية لفساد يفتك بالدولة والمجتمع بأسره ؟

وهل أواصر الحب والمودة فى العائلة تستوجب القضاء على المجتمع ؟
لا أعتقد أن هذه غاية التشريع وحكمة النص من الاعفاء .

لذا فإن هذا النص (م / ٩٨ / ٢) يعتبر نصا غير دستورى يستوجب تدخل المشرع الجنائى بالغاؤه - ويمكن للقضاء الجنائى أن يعرض الأمر على محكمتنا الدستورية العليا لتقول كلمتها الفاصلة فى هذا النص وما سبقه من نصوص مشابهة . فضلا عن أن هذا النص لا يفيد الأسرة فى تحقيق غاية الاستقرار والطمأنينة داخل المجتمع .

❖ المادة ١٤٤ / ٤ : تدرج هذه المادة تحت الباب الثامن الخاص « بهروب المجرمين وإخفاء المجانين » من الباب الثانى فى الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها .

وتعتبر الجريمة المبينة بهذا النص من قبيل الجرائم الطبيعية أو بمعنى آخر « الصرفة » إذ أنها تحمل معنى سيئا من الجهة الأخلاقية ، إذ أن « الأخلاق » تأبى إخفاء الهاربين من وجه العدالة أو معاونتهم ، لذا فإن « المنطق » يستوجب « العقاب » على مرتكبى هذه الأفعال .

ولكننا اذا ما اقتربنا من الفقرة الرابعة لوجدنا العبارة الآتية :

« ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده » .

وبصرف النظر عن ركافة الصياغة الفنية لهذه الفقرة ، فإننا نلاحظ أن القاضي الجنائي - وفقا لهذه الفقرة - ممنوع من انزال العقاب الذي تمليه المفاهيم الأصولية في القانون الجنائي .

وتصدق على هذه المادة التحليلات التي أوردناها في مقام تحليل م/٨٢/٤ .

إذ لا مصلحة للأسرة في اخفاء أو مساعدة أقاربهم الهاربين من العدالة ولو قيل بوجود هذه المصلحة فهي مصلحة غير مشروعة يجدر بالمشرع الجنائي أن يتنزه عن حمايتها .

فضلا عن أثر هذا الاعفاء السيء على سلطة الدولة . كما أن النص القانوني هنا اتسم بالعمومية في نوعية الجرائم التي هرب فيها الشخص وكان أخرى بالمشرع أن يهتدى في هذا المقام بالفكر الجنائي الوضعي الذي يفرق بين الجرائم الطبيعية والمصطنعة . إذ أن لكل من هاتين الطائفتين أحكام جد مختلفة لا سيما في الأنظمة العقابية المطبقة في كلا منهما . أو بمعنى آخر هل يستوى من يهرب قريب في جريمة مخالفة لتسيرة جبرية مع من يهرب قريبه في جريمة قتل ؟

❖ المادة ١٤٥/٤ : وردت هذه المادة في ذات الباب الخاص بـ « هرب المحبوسين واخفاء المجانين » وهي تعالج من يتقاعس عن تقديم أدلة ادانة أحد أقاربه أو يضلل القضاء وتعاقب على فعله تم تقرر في عجزها في الفقرة الرابعة « ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني » ، ١١٩ .

لمصلحة من يقرر المشرع الجنائي هذا الاعفاء الوجوبي ؟ وهل من حق المشرع أن يجرم فعلا لا أخلاقيا كتضليل العدالة واخفاء أدلة الادانة ثم لا يعاقب على مرتكبه اذا كان فردا من أفراد الأسرة ؟

هل يقصد المشرع الجنائي عدم اقرار العدالة الجنائية بحجة الاستقرار العائلي ؟ لا نعتقد هذا ، ولا نعتقد أن هذه هي غاية المشرع . لذا فإن هذا النص يعتبر مصادرة لمبدأ « الشرعية الجنائية » ويستوجب حذفه من المدونة العقابية ، مع مراعاة أن الاعتبار التي أوردناها في م/٨٢/٤ ع يصدق ترددها في هذا المقام .

❖ المادة ١٤٦/٢ : تتعلق هذه المادة بجريمة « الهرب من الخدمة العسكرية الوطنية » ووردت في ذات الباب المشار اليه سلفا في المادة السابقة ، ورغم أن هذا الفعل يشكل جريمة أخلاقية تمس المجتمع ككل وتشتمل منها نفوس أفراد الا أن المشرع المصري في الفقرة الثانية قرر :

« ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من العسكرية » .

هل من المصلحة ولحماية الأسرة أن تعفى الزوجة اذا ما ساعدت زوجها الهارب من العسكرية على الهرب ؟ هل يستطيع أن يقوم هذا الزوج على اسعاد زوجته وأسرته بعد أن هرب من خدمة وطنية - أى قيم اجتماعية سيحملها هذا الفرد وهو يحمل مسئولية أسرة .

بلا جدال لقد أخطأ المشرع فى وضع هذا الاعفاء الاجبارى - اذ أن منطق الحال فى معالجة الجريمة الطبيعية كما رددنا سلفا فى تحليلنا لمفاهيم العقوبة والجريمة من العقاب أمر حتمى وضرورى والا فسد حال المجتمع ولم تتحقق غايتى المنع العام أو المنع الخاص . وما قررناه بصدد تحليل م/٨٢/٤ يصدق فى هذا المقام كذلك .

❖ المادة ١٩٣ : وردت فى الباب الرابع عشر « الجنح التى تقع بواسطة الصحف » من الكتاب الثانى المشار اليه سلفا . وقد نص المشرع على تجريم حالات الأخبار بطريق النشر عن التحقيقات المتعلقة بدعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا وهو أول تدخل حكيم للمشرع يقابلنا فى هذا التحليل الفلسفى . ولا غبار على مسلك المشرع فى التجريم أو العقاب ، اذ أن حكمة التشريع سديدة ألا وهى حماية أسرار العائلة عن أن تلوكها السنة الأفراد فى المجتمع فتشيع الفاحشة ويسهل ارتكاب هذه الجرائم فى نظر الغير ، وقد تحمل هذه الأخبار رemy البراء بالزنا .

❖ المادة ٢٢٧/١ : وردت فى الباب السادس عشر « التزوير » من الكتاب الثانى المشار اليه سلفا . وتتعلق هذه المادة بتجريم خالة من يثبت سن غير سنه الحقيقة فى عقود الزواج الشرعية . والواقع ان وضع عقاب لهذا الفعل يعد أمرا مقبولا ومستساغا طالما ان المشرع الجنائى يتقيد حسب نص المادة (٧ ع) بأحكام الشريعة الاسلامية الواردة فى الباب الأول (قواعد عمومية) من الكتاب الأول (أحكام ابتدائية) .

الا أن الرجوع الى المذكرة الايضاحية لهذه المادة أبرز لنا سلفا أنها اعتبرت صورة من صور التزوير الجنائية ولم يؤسس على أساس فكرة « الاخلال بأحكام عقد الزواج الشرعى » . ومن ثم فإن هذه الفكرة الأساسية تعنى استمداد التجريم هنا من الفكر الجنائى لا من القانون المدنى أو الأحوال الشخصية للمسلمين . ورغم هذه الملاحظة الجوهرية ، فإنه يمكن التسليم بأن هذه المادة ، أيا كان الأمر ، تعد نوعا من الحماية الواضحة لبنيان الأسرة وتكوينها .

❖ المادة ٢٣٧ : وردت هذه المادة ضمن جرائم الباب الأول « القتل - الجروح - والضرب » من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس » وهي الخاصة بمن يقتل زوجته حال تلبسها بذلك هي ومن يزني بها ، عند مفاجئته لهذا الوضع .

وأبرز ما يستوقفنا في التعليق الفلسفي على هذه المادة أنها راعت نفسية الزوج ولم تراع نفسية الزوجة . ومن ثم قلنا أن نتساءل أين مبدأ المساواة أحد أركان مبدأ الشرعية الدستورية .

ومع هذا « التخفيف الوجوبي » نلاحظ أنه تطلب في الزوج أن يفاجئ بحالة التلبس . ولقد أثارت عبارة المشرع المصري هذه العديد من المناقشات الأمر الذي أبعدنا عن « حقيقة الحال » في تفسير هذا النص . مما لا شك فيه أن المنطق يستوجب التخفيف بل الاعفاء من العقاب ، ولكن ألا يعد هذا مراعاة لصفة في الجاني وهو كونه زوجا للزانية - هنا يمكن القول فعلا أننا بصدد حماية جنائية من المشرع الجنائي « للزوج » ويمكن أن تعتبر هذه علامة بارزة على « انسانية القانون الجنائي » في المعالجة العقابية . ولكن مع ملاحظة التحفظ الذي أشرنا اليه حالا ألا وهو ضرورة اعطاء هذا الحق للزوجة تحقيقا للمساواة وأخذا بفكرة « الانسانية » التي تتخذ في زمننا المعاصر بعدا واضحا في مرحلة القانون الجنائي الاجتماعي . وجدير بالذكر أن القاضي الجنائي يستطيع أن يستعين بالمادة ٥٥ ع في الوصول الى غاية وقف نفاذ العقوبة على الزوج وهو ما يقابل واقعا الحكم بالبراءة .

❖ المادة ٢٦٢ : وردت هذه المادة في الباب الثالث الخاص « باسقاط الحوامل - وصنع وبيع الأشربة والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة » من الكتاب الثالث المشار اليه سلفا ، ولقد جرم فيها المشرع « اسقاط المرأة برضاها لنفسها » . ويعتبر هذا المسلك خطوة سديدة للقضاء على هذه الظاهرة اللااخلاقية والتي تقلل الطاقة البشرية في المجتمع المصري . ومن ثم فلا تحتاج هذه المادة الى تعليق فلسفي سوى أن نقرر انها تحمي المواليد في بلادنا (١) .

(١) تنير هذه المادة لا سيما في تكييفها القانوني جدلا قانونيا حول طبيعة الجريمة وهل هي جنائية أم جنحة والرأي السائد انها تعتبر جنائية في حق الأم بسفقتها شريكة للفاعل الأصلي (اذا كان طبيبا) وهذا أمر نأذ أملتته القواعد العامة في الاشتراك الجنائي والفاعل الأصلي . انظر د . رؤوف عبيد - المرجع السابق - ص ٢٣٢ - وهامش ١ بدات الصفحة ، رغم أن النص القانوني (م / ٢٢٦) يعتبر المرأة مرتكبة جنحة اجهاض كفاعلة اصلية اذا ما أقدمت على هذا الفعل برضاها (المرجع السابق - ص ٢٣٤ ، ص ٢٣٥) .

*** المادة ٢٦٧ :** وردت هذه المادة فى الباب الرابع الخاص « بهتك العرض وفساد الأخلاق » ولقد شدد العقاب فيها على الأصول فى حالة اغتصابهم للأناث من فروعهم بالقوة - وبلا جدال فإن هذه الجريمة تعد أكبر نموذج على الانحلال الأخلاقى المستوجب للعقاب المشدد . الا أننى أرى أن مثل هذه الطائفة من المجرمين تستوجب عقاب البتر « بالاعدام » . ذلك أن هذه الجريمة تنم عن شخصية خطيرة إجرامية لا يرجى اصلاحها بالسجن ، وذلك ما أبرزته المدرسة الوضعية ذاتها فى أفكارها الجنائية .

*** المادة ٢٦٨ :** وردت هذه المادة فى ذات الباب الرابع المشار اليه حالا واهتمت بحالة هتك العرض بالقوة ، وشددت العقاب على الأصول من الجناء المرتكبين لهذا الفعل على فروعهم ونرى أن يأخذ المشرع بما أبرزناه عند معالجة م/٢٦٧ .

*** المادة ٢٦٩ :** وردت هذه المادة فى ذات الباب الرابع ، وتختص بهتك العرض بالرضى وشدد فيها العقاب على الأصول فى حالة ارتكابهم لهذه الجريمة على فروعهم ولهذا التشديد ما يبرره خلقيا ومنطقيا لذات التحليل المتقدم فى المادة ٢٦٧ ع .

*** المواد ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ :**

تناولت هذه المواد الواردة بالباب الرابع أيضا جريمة زنا الزوج وزنا الزوجة وملاحظاتنا الفلسفية على هذه المواد تتلخص فى النقاط الآتية :

أولا : عدم المساواة بين زنا الزوج وزنا الزوجة فى مناهج التجريم أو مناهج العقاب .

(أ) فى مناهج التجريم : الجريمة تتم بالنسبة للزوجة فى أى مكان ، وبالنسبة للزوج يجب أن تتم فى منزل الزوجية (م/٢٧٧) .

(ب) فى مناهج العقاب : العقاب عن زنا الزوجة الحبس لمدة لا تزيد عن سنتين (م ٢٧٤) والعقاب عن زنا الزوج الحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر (م ٢٧٦) الأمر الذى يوجد فارق فى العقاب وتشديد لزنا الزوجة على الأقل بالنظر الى الحد الأقصى للعقوبة اذ اعتبرناه معيار الحكم على شدة العقاب .

ثانيا : الأخذ بفكرة « المقاصة » فى المجال الجنائى .

اذ لن يستطيع الزوج محاكاة زوجته الزانية اذ كان قد زنى فى مسكن الزوجية (م/٢٧٣) بمعنى أن زنا الزوج يمنعه من مقاضاة الزوجه عند زناها بآخر .

ثالثا : فى عقاب الشريك : شريك الزوجة الزانية يعاقب بنفس عقوبتها (م/٢٧٥) ولا عقاب على المرأة التى زنى بها الزوج اللهم الا عقابها كشريكة وفقا للقواعد العامة .

رابعا : الإثبات الجنائي : تضمن قانون العقوبات نصا اجرائيا مكانه الطبيعى قانون الاجراءات الجنائية وهو الخاص بأدلة زنا الزوجة (م ٢٧٦) ، كما شاب هذه المادة خروج عن مبدأ اجرائي أصولي وهو « مبدأ اقناعية القاضى بالأدلة فى المسائل الجنائية » اذ حصرت الأدلة فى أربعة أدلة محددة على سبيل الحصر وكلها يصعب تحقيقها بل ان آخرها لا يلائم التطور الاجتماعى فى مصر ، بل يعكس صورة سيئة للمجتمع المصرى اذ لم يعد فى مصر محل مخصص للحريم ، وأخذت المرأة فى بلادنا حقوقها كالرجل منذ زمن ليس بقصير .

خامسا : تنفيذ العقاب : أجازت م/٢٧٤ للزوج أن يوقف نفاذ الحكم النهائى على الزوجة الزانية وهذا يجعل الكلمة الأخيرة فى تقدير العقاب للمجنى عليه مخالفا قواعد الشرعية الجنائية (١) .

على ضوء هذه الملاحظات يتعين على المشرع المصرى أن يراجع هذه النصوص مرة أخرى لتتمشى مع قواعد « الشرعية » و « المساواة » و « التطور الاجتماعى » .

❖ المادة ٢٨٣ : وردت هذه المادة ضمن نصوص الباب الخامس « القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة » . من الكتاب الثالث « الجنايات والجنح التى تحصل لأحاد الناس » .

ولقد تناولت هذه المادة جريمتين من جرائم الأسرة ألا وهما إخفاء الأطفال ، واسناد نسبهم الى غير والديهم . والواقع أن هاتين الجريمتين نعدان من قبيل الجرائم الطبيعية لا من قبيل التجريمات القانونية من الوجهة الأدبية أو الأخلاقية ، لذا فإن الأمر يستوجب منطقيا انزال العقاب بمن يأتينهم من آحاد الناس .

(١) ينتقد الفقه المصرى هذا الحكم ويعتبره حكما شاذا انظر - رؤوف عبيد - المرجع السابق - جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال - المرجع السابق - ص ٤٢٨ .

ويتفق التجريم حسب هذه المادة مع أحكام القواعد الأصولية العامة في القانون الجنائي . لذا يمكن القول بلا أدنى تردد ، أن التجريم والعقاب هنا يتفقان مع القواعد العامة ولا يشكل خروجاً أو استثناءً أو يقول أدق تحيزاً للعائلة أو للأسرة . ولكن يعد هذا النص دليلاً على اهتمام المشرع بحماية « النسب » باعتباره من أدق موضوعات الأحوال الشخصية التي يبنى عليها العديد من الأحكام الشخصية والعديد من الحقوق والالتزامات المالية والشخصية . ومن جهة أخرى تبنى على أساسها كذلك الروابط الأسرية داخل العائلة .

*** المادة ٢٩١ :** وردت هذه المادة بصدد الباب الخامس السالف الاشار اليه من الكتاب الثالث المشار اليه آنفاً . ولقد بينت هذه المادة حكماً جنائياً يقتضى التأمل والتدقيق .

« اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما »
ولتحليله نضع الأسئلة الآتية :

١ - هل الخطف بالنسبة للأنثى يعد عملاً أخلاقياً أم غير أخلاقياً ؟

٢ - هل تتغير الإجابة عن التساؤل الأول اذا كان الخاطف سيتزوج زواجا شرعياً بمن خطفها ؟

والواقع أن إجابة التساؤل الأول لا تحتاج منا الى جهد إذ أن الإجابة يتعين منطقياً أن تكون « ان الخطف بالنسبة للأنثى يعد عملاً لا أخلاقياً » . ذلك أن الأمر فى خطف البنات حتى ولو تم بإرادتهن يأتى دائماً نظراً لرفض أسرهن مثل هذه الزيجات ومن ثم فمن يخطف امرأة من بيت أسرتها يسبب لأسرتها تصدعاً هائلاً فى بناتها يصعب إصلاحه . ومن ثم فإن زواج الخاطف بمن خطفها لن يداوى هذا الجرح أو يصلح ذلك الشرح فى بناء أسرة المخطوفة .

هذه هى الاعتبارات الهامة السهلة البديهية التى كان يجب أن يراعيها المشرع الجنائى قبل أن يضع بجرة قلم حساً لهذه المشكلة الأسرية الهامة ، ولا يمكن أن ندفع قولنا المتقدم بحجة أن الخاطف والمخطوفة أسسا أسرة جديدة يجب حمايتها ورعاية استقرارها من جانب المشرع الجنائى ، ذلك ان بناء هذه الأسرة « من الخاطف والمخطوفة » لا يصح أن يتم على انقاض أسرة الفتاة المخطوفة .

كما أنه لا يتصور أن نقضى على دور « الأب والأم » فى اختيارهم الرزين لشريك حياة ابنتهما بحجة المدنية الزائدة والتقدم الحضارى ، إذ لم تذهب حضارة الشعوب المتقدمة الا عند انحلال الأخلاق وضياع هيبة واحترام الآباء .

لذا فان الاجابة عن التساؤل الثانى يجدر أن تكون بالسلب .

ومن ثم نخلص من هذا التحليل المنطقي للأمور الى حقيقة هامة وهى أن خطف المرأة ولو أعقبه زواج خاطفها بها يعد عملا غير أخلاقى ، وبمعنى فنى يعد « جريمة صرفة طبيعية » تستوجب العقاب الزاجر تأسيسا على مبدأ المسئولية الجنائية الأخلاقية .

ومن ثم فان تدخل المشرع الجنائى المصرى باقرار عدم العقاب على من يخطف امرأة ثم يتزوجها يعد نوعا من المصادرة لحق العقاب العام عن الجرائم الطبيعية فى المجتمع . ويعد بهذا خروجا واضحا عن مبدأ « الشرعية الجنائية » . لذا فاننا نرى ان يتدخل المشرع الوضعى المصرى بتصحيح هذا الخطأ الواضح واعادة الأمور الى نصابها حتى لا تكون أضرار اعمال هذا النص أكثر من الفوائد والمصالح العائدة على المجتمع من تطبيقه . ولقد بينا هذه الأضرار حالا فى الفقرات السابقة .

ومن ثم نخلص الى ان هذا التدخل التشريعى ليس له أساس من المنطق السديد .

زد على ذلك ان قيم مجتمعنا المصرى تأبى هذه العادة الرذيلة « خطف البنات للتزوج بهن » الأمر الذى يؤدي فى الواقع العملى الى اثاره العديد من المشكلات الاجتماعية البالغة التعقيد لا سيما بين عائلة « الزوج » من جهة ، وعائلة « الزوجة » من جهة أخرى . وينتهى المطاف الى انتشار جرائم القتل والثأر بين العائلتين ، ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا احتمال اختلاف الأديان فى كلا من العائلتين . ولا يخفى عن فطنة العدالة أثر هذه المشكلات فى القضاء على الطاقات الانتاجية الفعالة المؤثرة فى تقدم المجتمع .

✽ المادة ٢٩٢ : وردت هذه المادة فى ذات الباب من ذات الكتاب الوارد فى المادة السابقة وهى تتعلق بتجريم واقعة الامتناع عن تسليم طفل لمن له الحق فى حضائنه قانونا بموجب قرار من جهة القضاء ولو تم ذلك بغير تحايل أو اكراه .

والواقع ان هذا النص من الوجهة الأخلاقية البحتة لا يمس من قريب أو بعيد الجانب الأخلاقى البحت اذ أنه أدخل فى مضمون التنظيم العائلى للأسرة بعد الانفصال وهو موضوع من موضوعات الأحوال الشخصية ، ونتيجة منطقية لعقد الزواج الشرعى وواجب فرضه الشرع على الزوجين والأصول فى حالة الطلاق الشرعى .

الا أنه نظرا لأن قوانين الأحوال الشخصية لا تتسم بأداة زجر وعقاب ومن ثم كان لزاما على المشرع الوضعى ازاء تعدد مشاكل « الحضانة » ان يلجأ الى المساعد المخلص أى القانون الجنائى ليتولى وضع هذه الواجبات فى صورة « تجريمات قانونية » ويضع مقابلا لها « تدابير أو لنقل تجاوزا عقوبات » لمن يخالفها . وهنا الاستعانة بفكرة العقوبة غير مقصودة لعمليات العقاب الجنائى التى تبرزها نظريات أساس حق العقاب ، وانما المقصود هنا ، من العقاب أو التدبير الموضوع هو فكرة « الألم » كوسيلة للضغط على مخالفي الالتزامات المترتبة على عقد الزواج الشرعى بتنفيذ أحكامه الخاصة بالحضانة .

لهذا يمكن القول ان تدخل القانون الجنائى هنا يقصد به حماية قوانين الحالة الشخصية أو بقول آخر قوانين الأحوال الشخصية ، ولا يمكن ان يقصد بها حماية الأسرة اذ لا يتصور حمايتها بعد تفككها بالطلاق أو التفريق أو التطليق .

لذا يتعين تفسير نصوص هذه المادة تفسيراً ضيقاً لا توسع فيه طالما اننا فى منطقة « التجريم القانونى » .

❖ المادة ٢٩٣ : فى نفس الباب الخامس من الكتاب الثالث من المدونة العقابية وضع المشرع الجنائى المادة / ٢٩٣ وخصصها لمعالجة التزام آخر من التزامات عقد الزواج الشرعى وذلك حتى يضمن تنفيذه بدقة ، ونعنى بهذا التزام الانفاق فى المعيشة الزوجية بل والعائلية . ولما كان هذا التدخل يعد استثناء من القاعدة العامة وكان دور القانون الجنائى دورا مساعدا لقوانين الأحوال الشخصية ، لذا عقب المشرع فى عجز المادة بقوله : « ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى من صاحب الشأن » .

ولم يغفل المشرع الجنائى حالة « العود » هنا فوضع لها حكما مشددا آخر .

ويبين بوضوح من هذا حكمة النص التشريعى ، متمثلة فى مساعده ومعاونة قوانين الأحوال الشخصية وما يتبعها من التزامات خاصة « بالنفقة المعيشية » للأهل والأقارب . وهنا يقصد فعلا حماية الأقارب والأهل الفقراء ماليا أمام أهليتهم الأغنياء الملزمين بموجب قوانين الأحوال الشخصية باعطائهم نفقات معيشية .

وكما هو واضح فان الحالة التى نحن بصددتها تعد حالة تجريم قانونى وليست حالة جريمة لا أخلاقية ومن ثم يجب اعمال قواعد التفسير الضيق فى تفسير هذا النص من جهة ، والنظر الى الاجراء الموضوع لهذه

الجريمة القانونية على أنه تدبير تهديدي يقصد به حمل الممتنع عن أداء النفقة على دفعها ، ومن ثم فلا يقصد منها ايلامه عقابيا أو اصلاحه جنائيا أو أخلاقيا . ومن ثم لا تطبق حياله الأنظمة العقابية الخاصة بالعقوبات والتي أشرنا إليها في بداية تعرضنا للمفاهيم الأربعة الأساسية في القانون الجنائي « الجريمة والعقوبة والتجريم والتدبير » مثل وقف التنفيذ والافراج الشرطي . . . الخ .

❖ المادة ٣٠٨ : تقع هذه المادة في الباب السابع المخصص لـ « القذف والنسب وافشاء الأسرار » من ذات الكتاب الثالث وتتضمن تشديدا للعقاب على من يطعن في عرض الأفراد أو يخلش سمعة العائلات على صفحات الجرائد .

وكما لاحظنا عند استعراض النصوص التشريعية سلفا تبين لنا ان هذا النص أثار مناقشات هامة حول صياغة « خلش سمعة العائلات » وتعتمد واضعى النص أن يكون اللفظ « مرنا » ومما لا شك فيه أن كشف عورات الأسر أمر مذموم يؤدي الى نتائج اجتماعية خطيرة منها اشاعة الفاحشة بين الناس وتشجيعهم على السقوط في هوة « الزنا » وغيرها من الجرائم الأخلاقية الأخرى . اذ مما لا شك فيه أن الفضيلة تنهار أسسها اذا ما جريت على الإلسنة الألفاظ البذيئة فضلا عن أن حماية الأغراض غاية كل مجتمع ، ولا يخفى عن الفطنة أثر هذه الجريمة على النفوس واثارتها فتزداد جرائم الدم . كما وأنه مع الكذب تضيع الحقيقة وتنهار حرية الرأي في النهاية .

لكل هذه المعاني يمكن أن نقرر بلا أدنى تردد أننا بصدد جريمة أخلاقية صرفة تستوجب عقابا جنائيا وهذا من صميم عمل المشرع الجنائي .

لذا فان النتيجة المترتبة على هذا التحليل المتقدم أن هذا التدخل حتمي ، وليس من قبيل حماية الأسرة فحسب ، وان بدا ظاهريا أن هذا النص حماية للأسرة فحسب .

❖ المادة ٣١٢ : وردت هذه المادة في الباب الثامن « السرقة والاغتصاب » من الكتاب الثالث السالف الإشارة إليه .

ولقد تضمنت هذه المادة حكما اجرائيا (١) مكانه الطبيعي قانون الاجراءات الجنائية ، ولكنها تضمنت في ذات الوقت حكما موضوعيا خاصا

(١) انظر الاستاذ الدكتور العميد أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الثالثة ١٩٨٥ - ص ٨٣٥ فقرة ٧٦٠ مكررا .

بالسرقة بين الأصول والفروع والأزواج فيما بينهم مقتضاه عدم جواز العقاب على الجاني في جريمة السرقة في هذه الحالة الا بشكوى من المجنى عليه .

والواقع أن هذه المادة تستدعي التوقف قليلا .
ذلك أن « السرقة » بطبيعتها فعل خبيث تأباه النفس ، وينم عن خطورة فاعلة طالما كان « مدركا لحقيقة ما تجناه يدها » ، إذ أنها نفس خبيثة تعبت في الخفاء بأموال الناس وتحيل حياة الناس الى شقاء وظنون كما تولد الشك في نفسية المجنى عليه وباقي المجتمع من حوله فيهرعون الى منازلهم في خوف وفزع من أن يحقق بهم ما حل بالمجنى عليه . لذا فإن السرقة جريمة اجتماعية ينعكس أثرها على المجتمع وليس على شخص المجنى عليه فحسب كما هو الحال في جرائم الدم . وفضلا عن ذلك فإن « المال » في يد الانسان هو عصب الحياة ، لذا وجب المحافظة عليه بفرض عقاب زاجر رادع لمن يسرقه ، إذ أن الانسان لو أمن على ماله نشط عمله وزادت تجارته وتحقق التقدم الشامل للمجتمع .

ولكن من جهة أخرى تبدو في الأفق أفكار منطقية أخرى متعارضة مع الفكرة المتقدمة تنبع من فلسفة وضع الأسرة وصلات القرى بين الأزواج والأصول والفروع . وتتمثل هذه الأفكار في أن الزوج أو « الأصل » ملزم بالانفاق أدبيا على أقاربهم أو بمعنى أدق اسعافهم عند عوزهم المالى وواجبات الأسرة تقتضى مساعدتهم حتى لا ينحرفون ويسرقون الغير . فلو وجد هذا الاحتمال وجب مراعاة ذلك في مجال العقاب بتخفيفه دون المساس بمبدأ تجريم هذا الفعل .

لذا فإن موقف المشرع الجنائي دقيق وحساس عند معالجة هذه الجريمة لما أوضحناه من اعتبارات منطقية قد تبدو ظاهريا متعارضة ، ولكن مع التدقيق يمكن الوصول الى حل توفيقى سديد .

ولكن التساؤل الآن هل هذا الحل التوفيقى السديد يقوم على أساس ما فعله المشرع الجنائى المصرى فى المادة ٣١٢ ع ٢ .

هل ترك تحريك الدعوى الجنائية فى يد المجنى عليه « القريب » حل مقبول مع هذا الصرح الشبانخ فى البنيان الاجتماعى فى بلادنا - أو فى أى بلد متحضر .

ان معنى ترك حق تحريك الدعوى الجنائية فى يد المجنى عليه ، يجعل من الانسان خصما وسيفا مسلطا بالعقاب أو بمعنى آخر خصما وجكما فى النهاية . . ومن ثم فهى العودة الى حضرة الانتقام الفردى الخاص .

وهل حقاً يحمى هذا النص « الأسرة » ؟ وإذا كان يحميها فعلاً فإنه بلا جدال لا يحمى المجتمع ، ولقد سبق أن أوضحنا أن جريمة السرقة جريمة اجتماعية لا جريمة فردية كجرائم الدم .

بل إن المشرع جعل سلطة المجنى عليه القريب تمتد إلى إباحة وقف تنفيذ الحكم النهائي على السارق في أي وقت يشاء ، وهذا ما يتعارض مع صريح نصوص قانون الإجراءات الجنائية الواردة في الكتاب الرابع « في التنفيذ » ، وعلى وجه الخصوص فإن لا يترتب حتى على الطعن بطريق النقض إيقاف التنفيذ إلا إذا كان الحكم صادراً بالاعدام أو كان صادراً بالاختصاص في الحالة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢١ أ . ج (هذه المادة الأخيرة لا علاقة لها بموضوع بحثنا) (١) .

ينتج مما تقدم أن المشرع الجنائي المصري قد تخطى في المعالجة التشريعية لهذه المادة ، ووضح فيه انسياقه وراء منطق مراعاة صلات القربى ووضع الأسرة بين الأزواج والأصول ولم يأخذ في اعتباره المنطق القائل بأن جريمة السرقة لها آثار اجتماعية بالغة الخطورة يجب مراعاتها إذ تهدد الأمن وتقلق باقي أفراد المجتمع .

إذا ما هو الحل على ضوء التحليلين المتقدمين ؟ وكيف نوفق بينهم ؟

أجدر بالمشرع ألا يجعل العقاب في يد المجنى عليه والا اعتبر هذا تراجعاً إلى الحلف حيث عصر الانتقام الفردي الخاص . وأحرى بالمشرع ألا يعفى من العقاب السارق ولو لم يقدم المجنى عليهم شكوى . ومن ثم يجب أن يفرض عقاباً محدداً أو تخييرياً للقاضي الجنائي يقدره حسب الظروف الموضوعية في الدعوى المطروحة ، على أن يراعى في هذا العقاب أن يكون أقل من العقاب المحدد أصلاً لجريمة السرقة العادية أي تلك التي لا تتم في الوسط العائلي .

(١) نص المادة ٤٢١ أ . ج . التي بموجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وحلت محلها المادة ٣١ من ذات القانون (نشر بالجريدة الرسمية في العدد ٣٣ مكرر ب في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٩ - ولكن حكم المادة انتقل بصورة غير مباشرة في ثانياً حكم المادة ٤١ من ذات القانون عندما قررت : لا يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . ويجوز للمحكمة إخلاء سبيله بكفالة .

ولقد حلت المسألة بصريح نص المادة ٤٦٩ أ . ج إذ تقرر « لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف التنفيذ إلا إذا كان الحكم صادراً بالاعدام أو كان صادراً بالاختصاص في الحالة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢١ أ . ج » .

ولقد تنبه المشرع الجنائي المصرى لاحتمال حدوث تواطىء على افئعال جريمة سرقة فى وسط عائلى بقصد التخلص من الحجز الموقع على أشياء مملوكة لأحد أفراد الأسرة فأعاد حق العقاب الى الدولة وذلك بمقتضى صريح م/٣٢٣ مكرر ع . وهذا النص يعد أمرا منطقيا وعود الى طريق الصواب وغنى عن أى تعليق فى هذا المقام .

المادة ٣٨٥ فقرة ٣ : نرى ان نتعرض لها رغم انها الغيت بموجب القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ لما تضمنته من حكم يتصل بالوسط العائلى ولقد وردت هذه المادة تحت عنوان « المخالفات المتعلقة بالآداب » فى الكتاب الرابع « المخالفات » . وتضمنت النص على عقاب الأب فى حالة وجود طفل يقل عن اثنى عشر عاما فى الطرق يحرض المارة على الفسق بالاشارات او بالقول .

والواقع أن هذا النص يحوى تجريما قانونيا لمن لم يدرك حقيقة ما تأتية يديه .

ومن ثم يجوز فرض « تدبير احترازى تهديدى » فيه ولا يشترط فيه الشخصية كالعقوبة لهذا أنزل « التدبير » بوالديه - ويمكن اعتبار هذا النص متصل بحماية أخلاق الأطفال فى الأسرة .

*** المادة ٣٩٣ :** وردت فى الكتاب الرابع « المخالفات » تحت عنوان المخالفات المتعلقة بالأشخاص وقد تضمنت هذه المادة حكما يقضى بمعاقبة الآباء عن ترك الأولاد حديثى السن أو المجانين بلا رعاية يهيمنون فى الطرقات عرضه للأخطار أو الاصابات .

والواقع أن هذا النص يمثل حماية حقيقية ، وان كانت هزيلة وليست قوية ، لصالح أطفال الأسرة . ومن ثم تعتبر تجريما قانونيا لتقديم الآباء واشعارهم بمسئوليتهم . وهذا ما يستوجب ان يكون التدبير « تهديدى » وأشد من اعتبار الواقعة فى حكم « المخالفة » .

وكان أحرى بالمشرع أن يتدخل بادخال هذا الفعل فى عداد « الجنح » لا « المخالفات » حتى نضمن جدية تنفيذ هذا النص ، ونضمن فاعلية تأثيره فى المجتمع على الآباء وتحقيقه لاستقرار الأسرة وطمأنينة أولادها رجال المستقبل فى المجتمع - ومع هذا التحليل المتعلق بالمادة ٣٩٣ عقوبات ، فالجدير بالذكر أن المشرع المصرى قد تدخل بالغائها بموجب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

المبحث الثانى

التحليل الفلسفى عن الجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى فى قانون الاجراءات الجنائية

يمكن تلخيص هذا التحليل الفلسفى فى النقاط الآتية :

❖ المواد ٣ - ٢٥/١٥ : تناولت هذه المواد - الواردة فى الكتاب الاول « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » - الباب الاول فى الدعوى الجنائية - « الفصل الاول فيمن له رفع الدعوى الجنائية » ، وفى الأحوال التى يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب « - الاجراءات المتعلقة برفع الدعوى الجنائية فى حالات جرائم زنا الزوجة (م ٢٧٤ ع) وزنا الزوج (م ٢٧٧ ع) والامتناع عن تسليم طفل لمن له الحق فى الحضانة (م/٢٩٢) والامتناع عن عدم دفع نفقات المعيشة (م/٢٩٣ ع) وجعلت الحق فى تحريك الدعوى العمومية فى كل منها للزوج أو الزوجة أو صاحب حق الحضانة من الأقارب أو صاحب الحق فى النفقة المعيشية ، خروجاً على المبدأ الاجرائى الأصولى الذى يقضى « يحق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية » على خلاف الوضع فى دعاوى المدنية .

والواقع أنه مع تحليلنا المتقدم فلسفياً لهذه المواد (٢٤٧ - ٢٧٧ - ٢٩٢ - ٢٩٣ ع) يجدر بنا أن ننظر الى هذه السلطة الاستثنائية الشاذة بنوع من الحذر .

ولقد سبق أن انتقدنا مسلك المشرع بصدد جرائم زنا الأزواج من جهة قيامه على فكرة « المقاصة » فى الدعوى الجنائية ، وهى فكرة تعيد الى الأذهان مرحلة الانسان البدائى حيث كانت تسود مرحلة « الانتقام الفردى » . وبصدد جرائم الامتناع عن سداد النفقة المعيشية وحق

الحضانة فأحرى بالمشرع أن يتدخل بضمان تنفيذ الأحكام المدنية القضائية الصادرة من جهة القضاء المدني أو قضاء الأحوال الشخصية بمساعدة جهات الشرطة أو بطرق التنفيذ الإداري الأخرى .

وأما اعتبارات الطابع العائلي في هذه الجرائم والمحافظة على كتمان أسرار العائلات وعدم زيادة الهوة بين الأقارب فكلها لا تكفى للسماح بهذا الحق الاستثنائي ، ولا تنفى الصفة الإجرامية عن بعض هذه الأفعال كزنا الزوجة وزنا الزوج والسرقة بين الأصول والفروع والأزواج (م/٣١٢ ع) بل ان تحديد مدة لتحريك هذه الدعوى (م ٣/٢ أ ج) لضمان استقرار الأوضاع لا تقدم جديدا ، اذ لا يجب أن نحمى الجناة . ورغم أن هذه النصوص استثنائية من القواعد العامة ، والاستثناء - كما نعلم - لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه ، فقد انساق القضاء المصرى وراء هذا التيار الاستثنائي وادخل جرائم النصب بين الأزواج والأصول والفروع فى حكم المادة ٣ « أ ج » !! (١) .

لذا احرى بالمشرع الاجرائى ان يتنبه الى هذه الامور الدقيقة والحساسية عند وضع النصوص ، واحرى بالنقاضى الجنائى ان يلم بجوانب القضية المطروحة امامه قبل ان يقيس فيها أو يتوسع فى اسباغ حماية عليها لم يقررها لها المشرع الاجرائى أصلا أو صراحة .

*** المادة ٣٩ :** استثنى المشرع الاجرائى ، فى الفصل الثالث الخاص بـ « فى القبض على المتهم » من الباب الثانى « فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى » من الكتاب الأول « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » حسب نص المادة ٣٩ ، اجراء القبض على المتهم ولو فى حالة التلبس فى حالة الجرائم الآتية (٢٧٤ ع زنا الزوجة ، ٢٧٧ ع الخاصة بزنا الزوج ، ٢٧٩ ع الخاصة بارتكاب أمر مخل بالحياء مع امرأة ولو فى غير علانية ، ٢٩٣ ع الخاصة بالامتناع عن دفع النفقة الشهرية المعيشية) الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها .

ومع هذا سمح باتخاذ اجراءات جمع الاستدلالات بدون شكوى مثل سماع الشهود أو اجراء المعاينة . والواقع أن هذا النص بتفسيره المشار

(١) انظر نقض ١٠ نوفمبر ١٩٥٨ مجموعة الأحكام س ٩ رقم ٢١٩ ص ٨٩١ - ولزيد من التفاصيل انظر رسالتنا المقدمة لجامعة باريس ١٩٨٢ - المجلد الأول من ص ١٥٧ حتى ص ٢٥٧ فيما يتعلق بالقانون الفرنسى - والمجلد الثانى من ص ٦٧٩ حتى ص ٦١١ فيما يتعلق بالقانون المصرى . (مشار اليها سلفا) .

اليه حالا ينتقده الفقه المصرى ، بل لقد ورد فى مضبطة مجلس النواب انه ورد على لسان ممثل الحكومة ما يفيد ان المادة ٣٩ اجراءات لا تبيح اتخاذ أى اجراء فى جريمة الزنا المتلبس بها ، ولو كان من اجراءات جمع الأدلة ، الا بناء على شكوى من الزوج المجنى عليه - ذلك ان طبيعة اجراءات جمع الاستدلالات عمليا تكشف ما يوجب ستره بصدد جريمة زنا الأزواج (١) .

والواقع ان حالة التلبس حسبما أوضحتها المادة ٣٠ أ ج : « تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها ، أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة . وتعتبر الجريمة متلبسا بها اذا تبع المجنى عليها مرتكبها أو تبعته العامة مع الصباح أثر وقوعها ، أو اذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على انه فاعل أو شريك فيها أو اذا وجدت به فى هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك » ، وهى فى الغالب تكون عن طريق المشاهدة (٢) . الأمر الذى يقضى على حجة رأى الفقه المصرى فى وجوب ستر هذه الجريمة الأخيرة « جريمة زنا الزوج أو الزوجة » .

لذا فاننا نرى أنه لا داعى مطلقا لهذا الحق الاستثنائى بدوره اذ أنه يشكل خروجا على القواعد العامة التى تحكم « التلبس بالجريمة » بلا أى داعى منطقى أو حتى اخلاقى كما يبدو للبعض ظاهريا .

والأمر - ازاء ما تقدم - يستوجب إعادة النظر فى وضع المادتين ٢٧٩ و ٢٩٣ ع . ضمن أحكام هذه المادة .

❖ المادة ٥١ : الواردة فى الفصل الرابع « فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص » من الباب الثانى فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى من الكتاب الأول فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق . فقد أجاز المشرع فيها حصول « التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائى فى غيبة المتهم فى حضور شاهدين من أقاربه البالغين ، وان كان هذا يعد نوعا من المعاملة الخاصة للمتهم الا أن المشرع قصد من

(١) انظر د . رؤوف عبيد - المرجع السابق - مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى - ص ٧٧ .

(٢) انظر د . رؤوف عبيد - المرجع السابق - مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى - ص ٣٣ و وأنظر د . محمود نجيب حسنى - شرح قانون الاجراءات الجنائية - ١٩٨٢ - ص ٥٤٩ فقرة ٥٨٥ .

هذا تحقيق الضمان للمتهم الذى قد يدفع بان الأشياء المضبوطة قد دست عليه من القائم بالتفتيش ، مع انها قد تكون من أقوى الأدلة قبله أو موضوع الجريمة نفسها (١) .

ومن ثم يتضح مما تقدم ان هذا النص لا علاقة له بحماية الأسرة ، وان كانت تعطى بعض ملامح قيمة « الأسرة » عند المشرع الاجرائى المصرى .

*** المادتين ٢٠٨ مكرر أ - م / ٢٠٨ مكرر ج :** أضيف الى مدونة الاجراءات الجنائية نص المادتين ٢٠٨ مكرر أ و ٢٠٨ مكرر ج بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ ونشر فى الجريدة الرسمية فى ١٢/١٠/١٩٦٧ - العدد ٨٣ وأدرجا تحت الباب الرابع « فى التحقيق بمعرفة النيابة » من الكتاب الاول « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » .

ولقد أجازت المادة الاولى (٢٠٨ مكرر أ) للنائب العام أن يأمر بمنع زوجة المتهم وأولاده القصر - بالنسبة للاتهام فى جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات (وهى جنايات وجنح مضرة بالمصلحة العمومية - اختلاس أموال أميرية والغدر) وغيرها من الجرائم التى تقع على الأموال المملوكة لحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة - من التصرف فى أموالهم وادارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية ، ضمنا لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ، وذلك ما لم يثبت ان هذه الأموال انما آلت اليهم من غير مال المتهم ، على أن يعين وكيلًا لإدارة هذه الأموال على ان يحدد قرار وزير العدل قواعد اختيار هذا الوكيل وواجباته . وأما المادة الثانية (٢٠٨ مكرر ج) فقد أجازت ذات الحق للمحكمة عند الحكم برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجرائم المشار اليها فى المادة (٢٠٨ مكرر أ - أ ج) أو بتعويض الجهة المجنى عليها فيها أن تأمر بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بجواز تنفيذ هذا الحكم فى أموال زوج المتهم وأولاده القصر ما لم يثبت انها آلت اليهم من غير مال المتهم .

والواقع أن هذين النصين بمجرد قراءتهما العادية يمكن أن نكتشف وجود ملامح الظلم وعدم الشرعية فى هذه الاجراءات التى لا تحمى ولا تصون

(١) راجع الاستاذ الدكتور - رؤوف عبيد - المرجع السابق - مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى - ص ٣٦٤ .

الأسرة فى حالة سقوط عائلها واتهامه فى قضية من هذه القضايا ، بل يعتبر هذان النصان ضد « كيان الأسرة » ومن ثم يمكن اعتبارهما نموذجين صارخين على الظلم البين من المشرع الاجرائى لا نظير لهما فى سائر النصوص الموضوعية والاجرائية . ذلك أن هاتين المادتين تفترض قرينة قابلة لاثبات العكس وهى أن أموال زوجة المتهم وأولاده « أموال غير مشروعة » فى حين أن الأصل فى الإنسان البراءة ، بل الأصل فى المتهم البراءة حتى تثبت ادانته بحكم قضائى نهائى .

لذا يجدر بالمشرع الاجرائى أن يعير هذين النصين كل اهتمامه ويحذفهما من نطاق المدونة الاجرائية باعتبارهما دليلين على الظلم البين فى مدونة قانونية غرضها الأساسى « العدالة » بكل ما تحمل هذه الكلمة من معانى سامية .

ولا يدحض هذه النتيجة الاجراءات المصاحبة لهذين النصين كتعيين وكيل لإدارة الأموال !! إذ لا مبرر أصلا لفرض الحراسة أو التحفظ على أموال إنسان لا لشيء سوى لأنه قريب « زوجة أو ابن » للمتهم . ومن ثم يعتبر هذان النصان خارجان تماما على مبدأ « شخصية العقاب » أو « شخصية الاتهام » ومن ثم فهما مخالفان لمبدأ « الشرعية الجنائية » . أو بمعنى أوسع « الشرعية الدستورية » .

❖ المادة ٢٤٤ ج : وردت فى الفصل الثالث الخاص فى « حفظ النظام فى الجلسة » من الباب الثانى فى « محاكم المخالفات والجنح » من الكتاب الثانى « فى المحاكم » وتضمنت حكما منطقيا الا وهو سلب حق الشكوى الاستثنائى بطبيعته من المضرورة من الجريمة إذ اتمت احسدى جرائم الشكوى فى قاعة المحكمة عند نظر الجلسات . ولا يحتاج هذا النص الى أى تعليق فلسفى سوى أنه عود الى الأصول الواجبة الاتباع ، وله بداهة ما يبرره .

❖ المادة ٢٧٦ مكرر : وردت فى الفصل السادس فى « نظر الدعوى وترتيب الاجراءات فى الجلسة » من الباب الثانى « فى محاكم المخالفات والجنح » .

ولقد أضيفت هذه المادة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية - ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٩ مكرر د . ولقد حثت هذه المادة القضاء الجنائى على سرعة الفصل فى بعض القضايا ذات الحساسية على رأى العام ولم تغفل فى هذا التعداد جرائم التعرض لسمعة العائلات بالحدش بطريق النشر الأمر الذى يدل حقيقة على اهتمام القانون الجنائى بحماية الأسرة فيما يتعلق بالجرائم التى تقع عليها وتؤثر فى كيانها .

*** المادة ٢٨٦ :** الواردة فى الفصل السابع فى « الشهود والادلة الأخرى » من الباب الثانى « فى محاكم المخالفات والجنىح » من الكتاب الثانى « فى المحاكم » اهتمت بتأكيد جواز امتناع الاصول والفروع والأزواج ولو انقضت رابطة الزوجية عن الشهادة ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أو على أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين ، أو اذا كان هو المبلغ عنها أو اذا لم تكن هناك أدلة اثبات أخرى .

هذا النص أعطى للشاهد الحق فى التخير بين الشهادة أو عدمها . رغم أنها ملزمة للكافة من غير الأقارب « حسب نص م ٢٨٤ أ ج) . ومن ثم فقد راعى المشرع المصرى مصلحة الأسرة وقدمها على مصلحة المجتمع ، وهذا ما لا نوافق عليه - لا سيما وأنه أجبر هذا الشاهد على الشهادة اذا تعرض الأمر لجريمة على أقاربه . وهذا ما ياباه العقل والمنطق السديدين »

ورغم أن « الشهادة » وغيرها من « الأدلة الجنائية » تخضع لاقناعية القاضى بها ، الا أن النص الصريح على هذا النحو لا داعى مطلقا لإبرازه فى مدونة اجراءاتنا الجنائية .

*** المادة ٣٩٥ :** وردت بالفصل الثالث « فى الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين الغائبين من الباب الثالث فى محاكم الجنايات من الكتاب الثانى « فى المحاكم » وتناولت إعادة الحكم الصادر على انسان بالتضمنات اذا ما توفى فى مواجهة ورثته .

واذ كان المشرع الاجرائى قد بحث الموضوع من زاوية العاطفة ، الا أن هذا المسلك يثير تساؤلا خطيرا ، هل تمتد الدعوى الجنائية بعد وفاة المتهم الى ورثته ليمثلوا شخص المتوفى فى العقوبات ؟

والاجابة بديهية من بديهيات قانون الاجراءات الجنائية فهى بالسلب ، ويمكن اعتبار هذا النص بمثابة حماية صريحة من المشرع لأموال الأسرة كما يمكن اعتبارها نموذجا بارزا على صلة القانون الجنائى بالأسرة .

*** المادتين ٤٤٢ / ٤٤٧ :** وردتا بالباب الرابع « فى إعادة النظر » من الكتاب الثالث « فى طرق الطعن فى الأحكام » . ولقد أجازت المادتان لأقارب المتوفى وزوجه طلب إعادة النظر (م / ٤٤٢) أو محو ما يمس هذه الذكري (م ٤٤٧) وواضح أن مقصد المشرع الاجرائى هنا كذلك حماية الأسرة . اذ لو ثبت براءة عائلهم أو قريبهم لتحسن وضعهم معنويا أو ماديا .

❖ المادتين ٤٧٢ / ٤٧٦ : وردتا بالباب الثاني في « تنفيذ عقوبة الاعدام » من الكتاب الرابع ، في التنفيذ ، أما المادة الأولى فقد أجازت لأقارب المحكوم عليه بالاعدام أن يقابلوه في يوم تنفيذ الحكم . والواقع أن هذا الحكم ليس له مغزى قانوني بقدر ما يعبر عن مغزى عاطفي محض .

أما الثانية : فقد خصصها المشرع للنص على تأجيل تنفيذ عقاب الاعدام على الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها .

ويعتبر هذا النص حماية للبنوة أو المواليد الذين لم يقتربوا أى اثم ولا يتصور تنفيذ العقاب فوراً بدون ازهاق روحهم ، وهم أجنة فى بطون أمهاتهم .

❖ المادة ٤٤٨ : ولقد وردت هذه المادة فى الباب الثالث « فى تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية » من الكتاب الرابع « فى التنفيذ » - وخصصت لمعالجة فرض الحكم بعقوبة مقيدة للحرية لا تزيد على سنة على الزوج والزوجة معا واجازت تأجيل تنفيذ العقوبة على احدهما حتى يفرج عن الآخر ، اذا كانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة وكان لهما محل اقامة معروف بمصر .

والواقع ان هذا النص تجسيدا واضحا لعناية القانون الجنائى بحماية الأسرة ووقاية ابنائها القصر من الانحراف اذا ما نفذت العقوبتين على الأب والأم ، وان كان ذلك يعد خروجاً على قواعد التنفيذ الفورى للاحكام الجنائية الا أننا نعتقد أن المشرع الاجرائى قد أحسن صنعا بهذا التصرف الحكيم فى معالجة هذا الفرض المتصور وقوعه فى الحياة العملية ،

خلاصة

نحو تشريع خاص للأسرة

يمكن القول بإيجاز أن دراستنا الفقهية التحليلية والفلسفية أوضحت لنا مدى اهتمام المشرع بالأسرة - تلك اللبنة الأساسية في كل مجتمع ، ولقد ظهر مدى اهتمامه بالحفاظ على الروابط العائلية تلك القيمة الأخلاقية التي تتضارع مع القيم الأخلاقية الأخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية .

ولقد وضع لنا أن المشرع الوضعي يجد نفسه أمام أسئلة هامة :

هل يضحى بروابط الأسرة وتربطها في سبيل تحقيق العدالة الجنائية بصفة مطلقة ؟

أم أن الوسط العائلي أو لنقل الرابطة العائلية تقف حامية لأفراد الأسرة الواحدة من تدخل القانون الجنائي ؟

ولقد وضع لنا أن المشرع الوضعي (ليس في مصر فحسب) يميل نحو عدم التدخل في الحياة الأسرية على الأقل بأساليب وبوسائل القانون الجنائي إلا إذا كانت الجريمة المرتكبة في الوسط العائلي تهدد كيان الأسرة ذاتها أو تمس مساس خطير بمصالح الدولة العليا .

ومن ثم « فالحماية العائلية » تلعب دورا كبيرا في مجال القانون الجنائي اسوة بأنواع الحماية الأخرى المعروفة « كالحماية الدبلوماسية مثلا »

بل إن التدخل الجنائي في حياة الأسرة المصرية كان محدودا . ومن أبرز حدود هذا التدخل وضع عقوبات على المتسبب من الأسرة في حدوث الجريمة - وهذا ما نلمسه بوضوح في حالة ارتكاب الابناء جرائم تدل على عدم قيام الآباء بواجباتهم الأخلاقية والقانونية حيالهم - باسقاط الولاية عن آباؤهم .

ولكننا نرى ألا يتمادى المشرع الجنائي فى استخدام الأساليب العقابية تجاه الآباء ، والا أدى ذلك الى عدم الانضباط داخل الأسرة المصرية .

ولهذا نأمل أن يعاد النظر فى جمع شتات المواد القانونية الجنائية المتعلقة بالأسرة ليضمها قانون خاص تكون له نظريته وفلسفته الموحدة - وبالتالي نضمن انسجام أحكامه وقواعده . وأن توجه عناية خاصة لمشاكل العصر فى داخل الأسرة ومن أبرزها جريمة « هجر العائلة » . . . ونرى أن يستفاد المشرع المصرى من أفكار علم « الاجرام » وعلم « العقاب » السائدة فى العالم المتقدم ، بل ومن التذابير الاجتماعية التى تهتم الدول المتقدمة باقرارها لضمان استقرار الأسرة .

ومن جهة أخرى نشبت عدم موافقتنا للأحكام « غير العادلة » الواردة فى قانوننا الاجرائى المتعلقة بمسألة الأسرة ماليا عن تصرفات أحد أفرادها الاجرامية . اذ من البدهة أن هذه النصوص غير مشروعة أو غير شرعية ، كما أنها تخالف الدستور . ومن نماذج هذه النصوص المادة ٢٠٨ مكرر أ و ٢٠٨ مكرر ج . . . ولحسن الحظ لا مثيل لهذين النصين الواردين بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ فى قانوننا الجنائى . ويجدر الاشارة بالمشرع المصرى أن يعمل على الغاؤها ليحقق انسجام ووحدة النظرة الجنائية تجاه الأسرة من جهة ، وليحقق السلامة من أسهم الناقدين من جهة أخرى .

لقد آن الأوان لاصدار تشريع جنائى خاص بالأسرة فى بلادنا ، وبدهة يجب أن يساهم المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية بنصيب أكبر من غيره من المراكز القومية المتخصصة فى الأسرة . اذ يقع على عاتقه تقدير مدى نطاق التدخل القانونى الجنائى فى حياة الأسرة . وعلى ضوء نتائج أبحاثه واستفتاءاته لاستطلاع رأى يستطيع هذا «المركز» تقديم يد العون الى الهيئة التشريعية . بل اننا نرى أن يتولى هذا «المركز» اعداد صياغة مشروع قانون جنائى متخصص ليعتبر نموذجا يقتدى به فى شتى الدوائر الاجتماعية المعروفة فى المجتمع .

ويمكن الاهتداء - فى هذا الصدد - بأحكام الشريعة الاسلامية الغراء كقاعدة أخلاقية تنطلق منها الأحكام التفصيلية ، وكأساس لسياسة جنائية رشيدة أو مفيدة - وهذا كله سيساهم فى « واقعية الخط التشريعى » أى للملاءمة لواقع المجتمع المصرى ولطابعه المميز : التدين على الأقل من حيث المبدأ العام .

وفى ختام هذا الرأى يمكن الاهتداء بآرائنا المتواضعة فى هذا البحث التى أوردناها بصدد التعليق الفلسفى (أى فى شق الدراسة الفلسفية)

فربما - ان لم يتمكن اعتناقها - تفيد فى فتح آفاق جديدة للتفكير أمام المسئولين عن التشريع فى بلادنا . ويستوجب رأينا إعادة النظر أو بمعنى أوضح الغاء بعض النصوص العقابية التى لا تتماشى مع أخلاقيات المجتمع المصرى وقيمه مثل نص المادة ٢٩١ عقوبات التى تقرر « اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما » . فضلا عن أن هذه المادة لم يعد معمولا بها مع تغير صورة المرأة أمام المجتمع المصرى المعاصر بل وفى داخل أسرتها .

وأخيرا يجدر بنا أن ننبه الى حتمية اتباع المشرع الجنائى لمبدأ « التدخل النسبى » لا « التدخل المطلق » فى حياة الأسرة . وهذا يعنى أن هناك مناطق يستحسن ألا يتدخل المشرع الجنائى فيها حتى يصون كرامة العائلات وحسن تماسك أفرادها .

(ملاحق الكتاب)

**جداول توضيحية من واقع قانون العقوبات
والاجراءات الجنائية**

أولا : التحليل الفقهي في قانون العقوبات وقانون الاجراءات :

- (أ) في قانون العقوبات .
- (ب) في قانون الاجراءات الجنائية .

ثانيا : احصاء عام :

- (أ) احصاء بأرقام مواد قانون الاجراءات الجنائية .
- (ب) احصاء بأرقام مواد قانون العقوبات .

ثالثا : النصوص التشريعية التي تتصل بالوسط العائلي :

- (أ) في قانون الاجراءات الجنائية .
- (ب) في قانون العقوبات .

(اولا) : التحليل الفقهي في قانون العقوبات وقانون الاجرام الجنائية

(١) في قانون العقوبات

| رقم المادة | مصلحة الجاني | جريمة ونوعها | طبيعتها (تقع على قريب) تقع على الغير | نوع المصلحة | سبب المصلحة | نوع الزجر | سببه | ملاحظات |
|--------------|--|--|---|-----------------|---|--------------|------|---|
| ٦٥/٢ ٦٧/٢ | طفل حدث طفل حدث | جناية جنحة جناية مخالفة | لم يرتكب جريمة حسب المعنى القانوني لهـ المستطاع - ولم تقع على قريب له | | | | | الفيت بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث |
| ٤/٨٢/٢ | الاقارب - الاذواج حتى الدرجة الرابعة الاصول والفرع | شريكه وتستر على مجرم قريبه في جرائم تسمى امن الدولة خارجيا | جريمة من جرائم القانون لا تقع على القريب تقع على المجتمع | جوازية ناقصة | مصلحة القريب مساهمة ونسب | | | مصلحة الجاني |
| ٣/٨٤/٢ | الاذواج - الاصول وانقروع | عدم بعيرة تسمى امن الدولة خارجيا ارتكبا قريبه ولم يبلغ | جريمة من جرائم القانون العظام - لا تقع على العالم وطبيعية - لا تقع على القريب تقع على المجتمع | جوازية ناقصة | مصلحة الزوجية قريبة النسب والمساهمة | | | مصلحة الجاني |

| رقم المادة | مادة اجازي | جريمته ونوعها | طبيعتها (تقع على قريب) (تقع على الغير) | نوع الحماية | سبب الحماية | نوع الزجر | سببه | ملاحظات |
|------------|---|---|---|---------------|---|-----------|------|-------------|
| ٢/٩٨/م | الأزواج - الأصول والفروع | تسبب على مشروع اجرامي يمس أمن الدولة خارجيا | جريمة من جرائم القانون العام وطبيعية لا تقع على القريب وتقع على المجتمع | اجبارية كاملة | مصلحة الزوجية والقرابة والنسب والمساومة | | | مصلحة اجازي |
| ٤/١٤٤/م | الأزواج - الأبناء والأجداد والأولاد - الأخطاء | اخطاء اهلدارين من وجه الامانة | جريمة من جرائم القانون العام وطبيعية - لا تقع على القريب وتقع على المجتمع | اجبارية مصلحة | مصلحة الزوجية والقرابة والنسب والمساومة | | | مصلحة اجازي |
| ٤/١٤٥/٥ | الأزواج - الأصول والفروع | الامتناع عن تقديم دليل يفيد الامانة | جريمة من جرائم القانون العام وطبيعية لا تقع على القريب وتقع على المجتمع | اجبارية كاملة | مصلحة الزوجية والقرابة والنسب والمساومة | | | مصلحة اجازي |

| رقم المادة | مقالة الجنائي | جريمته ونوعها | طبيعتها (لا تقع على قريب) (تقع على الغير) | نوع الحماية | سبب الحماية | نوع التزجر | سببه | ملاحظات |
|------------|---|---|--|---|--|---------------|------|---------------|
| ٤/١٤٦/م | الزوجة | التهريب من اكدمة المهرب من العسكرية | لا تقع على قريب - لا تقع على الغير - تقع على المجتمع | اجبارية امانة | الزوجية مسالة الزوجية | | | مسالة الجنائي |
| ١٩٣/م | جريمة تقع على الأسرة | اخبار الغير بطريق الخس بالتعديلات جريمة طبيعية حول دعاوى « التفريق - الطلاق الزنا » | حماية للأسرة | | | | | طبيعة الجريمة |
| ٢٢٧/م | جريمة تقع على الزوجة لتغيير السن الحقيقي | نظام عائلي « العقاب على الزوج او لاحد الزوجين - الزوجة | جريمة من فرد جريمة من فرد على القانون العام | حماية مفهومة منطقية للحماج عن شرف الاسرة | حماية عقبة الزوج وبنيان الأسرة الاساسي | | | طبيعة الجريمة |
| ٢٣٧/م | الزوج | من يولي بها قتل للزوجية - | جريمة من فرد جريمة من فرد على القانون العام | حماية عقبة الزوج وبنيان الأسرة الاساسي | حماية عقبة الزوج وبنيان الأسرة الاساسي | عقاب تجريم | | مسالة الجنائي |
| ٢٦٢/م | امراة | اجسادها | جريمة من فرد جريمة من فرد على القانون العام | حماية عقبة الزوج وبنيان الأسرة الاساسي | حماية عقبة الزوج وبنيان الأسرة الاساسي | عقاب تجريم | | طبيعة الجريمة |

| ملاحظات | سببه | نوع الزجر | سبب الحماية | نوع الحماية | طبيعتها (تقع على قريب) تقع على الغير | جريمته ونوعها | صفة الجاني | رقم المادة |
|------------------|-----------------------------------|--|---------------------------------------|---|--|---------------------------------|------------|---------------|
| صفة في الجاني | الصفة العائلية في الجاني | - تشديد ارتكاب الجريمة هنا مرتكب في وسط عائلي | (حماية الاخلاق العامة في الأسرة) | جريمة من جرائم القانون العام واقعة على فرد من العائلة | اغتصاب وقع على فرع | اصل من الاصول " صفة الجاني " | ٢١٧/٢ | |
| صفة في الجاني | ارتكاب الجريمة في وسط عائلي | تشديد | حماية الاخلاق في الأسرة | جريمة واقعة على فرد من العائلة - جريمة من جرائم القانون العام | هتك عرض بالقوة | اصل من الاصول | ٢١٨ | |
| صفة في الجاني | ارتكاب الجريمة في وسط عائلي | تشديد | حماية الاخلاق في الأسرة | جريمة واقعة على فرد من العائلة جريمة من جرائم القانون العام | هتك عرض بغير قوة | اصل من الاصول | ٢١٩ | |
| صفة في الجاني | زنا الزوج | تشديد نسبي | حماية لعقد الزواج | جريمة واقعة على " عرض زوجها " اخلال بعقد الزواج القانوني جريمة من جرائم القانون العام | " زنا " | انزوجه | ٢٧٤ | |

| رقم المادة | صفة الجاني | جريمته ونوعها | طبيعته | (تقع على قريب) (تقع على الغير) | سبب الحماية | نوع الزجر | ملاحظات |
|------------|----------------------------|--|--|---------------------------------------|--|----------------------|---------------|
| ٢٧٥ | مطلقة الجاني | زنا | جريمة واقعة اخلال بعقد الزواج | ادبي | حماية لمقتد الزواج تمام | عقاب الزوجة التوازية | طبيعة الجريمة |
| ٢٧٧ | الزوج | زنا | جريمة واقعة اخلال بعقد الزواج | | حماية لمقتد الزواج تمام | عقاب اقل | صفة الجاني |
| ٢٨٣ | الغير | اطفاء نسب - استناد نسب الى غير الوالدين | جريمة واقعة اخلال بنظام اسرى - نظام النسب - لم تقع على فرد من العائلة بل على العائلة كلها - جريمة من جرائم القانون العام | | حماية لنظام الاسرة من أنظمة الاسرة | زجر عادي | طبيعة الجريمة |
| ٢٩١ | الزوج | خطف زوجة | تقع على - القسير - جريمة من جرائم القانون العام | | حماية لمقتد الزواج كذا في العقاب انهيار له | | صفة في الجاني |
| ٢٩٢ | الوالدين او الجددين الاصول | امتناع عن تنفيذ حق حضانة المفل - خطف طفل من غير حق | جريمة واقعة على فرد من افراد العائلة | | حماية لنظام الحضانة من أنظمة الاسرة | عقاب جنائي | طبيعة الجريمة |

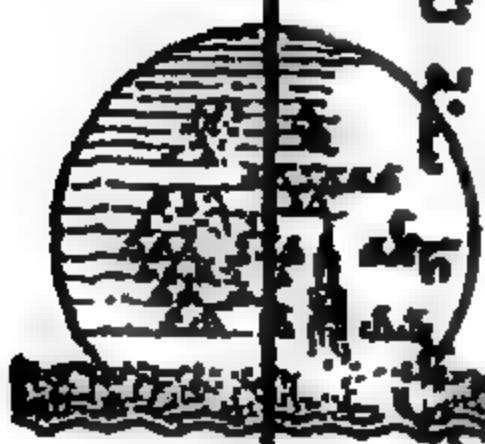
| رقم المادة | صفة الجاني | جريمته ونوعها | طبيعته (تقع على قريب) (تقع على الغير) | نوع الحماية | سبب الحماية | نوع التوجيه | سببه | ملاحظات |
|------------|---|--------------------------------------|---|---|---------------|-------------|------|---------------|
| ٢٩٣ | الزوج - قريب قرابة مباشرة - قرابة قريب قرابة قرابة نسب حسب الأصول الشخصية | امتناع عن سداد النفقة | جريمة تقع على فرد من أفراد العائلة | حماية لنظام النفقات الشرعية من أنظمة الأسرة | عقاب جنائي | | | طبيعة الجزية |
| ٣٠٨ | القيم | قذف أو اهانة لغيره خدش بسمعة المآلات | جريمة من جرائم القانون العام | حماية للأخلاق والآداب | عقاب جنائي | | | طبيعة الجزية |
| ٣١٢ | الأزواج الأصول والفروع | السرقه | جريمة من جرائم القانون العام | حماية كروابط الأسرة | مسألة القرابة | | | صفة في الجاني |
| ٣٩٣ | لا جريمة إيجابية وإنما عقوبة لتترك طلق بالطريق العام | انها فعل غير تبرر | يستاهل غرامة جنائية على الأب - للحفاظ على الأسرة خروج صاخر عن قواعد الشرعية حماية للأمن | | | | | |

(٢) في قانون الاجرامات الجنائية

| ملاحظات عن المخرج | نوع الحماية | رقم المادة او المواد التي تتعلق بها هذه المادة في مدونة العقوبات بالنسبة لجرائم الاسرة | رقم المسادة في مدونة الاجرامات الجنائية |
|--|-------------|--|---|
| مخرج عن تعريض دعوى جنائية عمومية - لمحاولة اعادة اواصر الاسرة | | ٢٧٤ م زنا الزوج ٢٧٧ م زنا الزوجة ٢٩٢ م المفساة ٢٩٣ م نفقات معيشة ٣٠٨ م خدش سمعة العائلات | ٣/م |
| مخرج عن قواعد التقادم للمدعى (٢/٣) - (١/١٠/م) المتنازل لا يجوز الا في المدعى المدنية ثلاثة اشهر فقط ، خروج عن شخصيه المتنازل واباحة المتنازل خروج عن مفهوم المدعى العمومية (٣/١٠/م) - حرص زائد من المخرج (تسميحي / ٢٥) لا يجوز القضي وسم التلبس في جرائم الشكوى (٣٩/م) | | ذات المواد الازيمية ٢٧٤ - ٢٧٧ - ٢٩٢ - ٢٩٣ | ٣/١٠ - ١/١٠ - ٢/٣/م ٣٩ - ٢٥ |
| تقييم المدونة الاجرامية للروابط المالية اباحت المخرج (خارجة عن الحق في موضوع بحثنا ولكن تبقى دلالة وافسحة عن موقع الاسرة في ذهن المخرج الاجرائي) عن قاعدة ضرورة حضور المتهم أثناء تفتيش مسكنه بمرافقة رجال القبط القضائي ، وذلك لضمان سلامة الاجراء التفتيشي « من جهة اخرى » | | اجراءات التفتيش « موضوع اجرائي محض » | ٥١/م |

| | | |
|--|--|--|
| <p>شروط في المماثلة الاجرائية انتهاك حرمة الممتلكات ولو كانوا عائلات المتهمين بدون ضوابط قضائية عادة تقترب من عقوبة المصادرة العامة التي تعمرها المساطر المتضجرة . نموذج بارز على عدم وعي التشريع الجنائي في التخطيط الاجرائي وفي ميونة واحدة (وضع اموال زوجة المتهم واولاده القصر تحت الحراسة ما لم يشتبوا انها اموالهم الخاصة ولم يتحصلوا عليها من المتهم)</p> | <p>جميع جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني اخاص باختلاس الاموال الاثيرة والفسر</p> | <p>٢٠٨/م مكرد (١) ٢٠٨/م مكرد ج</p> |
| <p>تقليب منقلى للمصالح العام بقاعة الجلسات وضمن احترام هيبة القضاء في تعريك جرائم الشكوى من القاضي بل حاجة لشكوى صاحب الحق اذا تمت في قاعة الجلسة</p> | <p>جرائم الشكوى (٣/٣ . ٨/٣ . ٩/٣) ٢٧٤ - ٢٧٧ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - زنا زوج - زوجة حضارة نفقة مبيشة ٣٠٨ - خدش سمعة المصالحات</p> | <p>٢٤٤/م</p> |
| <p>سرعة الفصل امر حاسم لمصالح الاسرة لتهدى نفوسها .</p> | <p>٣٠٨/م ع الملحق في حق سمعة الممتلكات</p> | <p>مكرد ٢٧٦/م</p> |
| <p>مواصلة في طريق حماية الاقارب التي بدأ من اعطاء القريب من عقاب المعلم بجرم ضد امن الدولة الخارجي وعدم ابلاغه (٣/٨٤/م) والتستر على قريبه في ذات الجرم (٢/٨٣/م) - وحق الاعطاء عن اخفاء اليهاريين (٤٤/١٤٤/م) والامتناع عن تقديم دليل يقيد المداولة (٤/١٤٥/م) التشريع منقلى مع نفسه .</p> | <p>جميع الجرائم</p> | <p>مكرد ٢٨٦/م</p> |

| | | |
|---|---|----------------|
| حد استثنائي لورثة المتهم المعكوم عليه في تمثيل نفسه (اعتبارات الأسرة) | جرائم التمثيل للورثة من الأقارب - إجناتيات وابتجح في حالات م ٤٤١ ج | ٣٩٥/م |
| تأكيد الحق الاستثنائي حماية الأسرة | الجرائم التي تجيز المادة ٤٤١ ج إعادة النظر فيها إجناتيات وابتجح | ٤٤٧ - ٤٤٢/م |
| لا معنى قانوني أو قض - اعتبارات اللوق العام | حكم الإعدام - روية | ٤٧٢/م |
| اعتبارات حماية عقل الأسرة من التشرذ تاجيل تنفيذ العقاب (لا يزيد عن ١٥ سنة) | - تأجيل التنفيذ الى ما بعد وفسح اكمل بشهرين أي جريدة يحكم فيها بالنس مدة ٢ - تأجيل على مدة كالا الزوجين | ٤٧٦/م ٤٨٨/م |



(ثانيا) احصاء عام

(أ) احصاء بأرقام مواد قانون الاجراءات الجنائية

| ١ / ١٠ / م | ٢ / ٣ / م | ٣ / م |
|--|--|---|
| يمكن التنازل عن الشكوى | الشكوى في خلال ٣ شهور | شكوى في الزنا والنفقة والحضانة للزوج - الزوجة - الامتناع عن تسليم الطفل - الامتناع عن عدم الإقامة ٢٧٤ ٢٧٧ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٣٠٨ ع |
| ٣٩ / م | ٢٥ / م | ٣ / ١٠ / م |
| التلبس رغم جريمة «الشكوى» يجيز في الزنا والنفقة اجراءات الاستدلال في زنا الزوج او الزوجة بدون تصريح من صاحب الشكوى | لا طريق خلاف الشكوى لتحريك الدعوى الجنائية في الزنا | ينتقل الحق في الشكوى والتنازل عنها للورثة في الزنا مادة |
| م ٢٠٨ / مكرر ج | م ٢٠٨ مكرر ا | ٥١ / م |
| جواز التنفيذ في الرد والتعريض على أموال زوج المتهم وأولاده ما لم يثبت انها آلت اليهم من غير مال المتهم | أموال الزوجة والأولاد يجوز التنفيذ عليها في جرائم أمن الدولة ما لم يثبت انها خاصة بهم واكتسبوها بعينها عن الأب المتهم ، ومضى النظر للامرة ق ٠ في ٦٧/١٠/١٢ مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ . | قيمة الاقارب البالغين في جواز التفتيش في حضورهم وعند غياب المتهم |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٨٦ / م | الاهتمام بالفصل السريع م / ٢٧٦ مكرر | ٢٤٤ / م |
| جواز الامتناع عن تاديبة الشهادة للأقارب والازواج | في جرائم القذف في سبعة العائلات | جرائم الشكوى في الجلسات لا تحتاج الى شكوى من صاحب الشكوى (تعقيب على اطلاق حق الزوج في تحريك دعوى الزنا) |
| ٤٤٧ / م | ٤٤٢ / م | ٣٩٥ / م |
| طلب اعادة النظر يكون بقرار الامكان من الاقارب بعد وفاته | طلب اعادة النظر جواز الحق لأقارب المحكوم عليه المتوفى او زوجه | جواز نظر دعوى التضمنات في مواجهة ورثة المتهم اذا توفى |
| | ٤٨٨ / م | ٤٧٢ / م |
| • وفقا لآخر تعديل حسب القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ - | ضمان استقرار وضع الاطفال اذا حكم بعقوبة قصيرة المدة على الزوجين بتأجيل تنفيذ احد الحكمين لحين خروج الزوج الآخر | يمكن اقارب المحكوم عليه بالاعدام فقط من رؤيته في يوم تنفيذ الحكم بعيدا عن مكانه |

(ب) احصاء بارقام مواد قانون العقوبات

المادة العقابية

٦٥ - ٦٧ - ٤/٨٢ - ٣/٨٤ - ٣/٩٨ - ٤/١٤٤ - ٤/١٤٥ -
١٤٦ - ١٩٣ - ٢٢٧ - ٢٣٧ - ٢٦٢ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٣ -
٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٨٣ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٣٠٨ -
٣١٢ (٣٢٣ مكرر) - ٢٨٥ - ٣٩٣

النوعية : ارتكاب الصغير جناية (تسليم للوالدين) - نفس الامر
وسنه أكبر - الاعفاء عن التبليغ فى جرائم المصلحة العامة وامكان
التستر .

| ٤/٨٢ ١٩٧٤ | ٦٧ (٢) | اى المواد ٦٥ (١) |
|---|--|--|
| اخفى قسريب وهربه او - اعانه ٤/١٤٤ | لو تستر فى مشروع ضد المصلحة العامة ٢/٩٨ | علم بالجريمة ولم يبلغ ولو زمن الحرب - ضد مصلحة عامة ٣ / ٨٤ |
| يذيع اسرار طلاق او - تفريق او زنا ١٩٣ | اخفى وهرب الهارب من خدمة عسكرية للزوجة ١٤٦ | جريمة تستر يعفى من العقاب وهروب مسجون ٤/١٤٥ |
| رضا بتعاطى ادوية للاجهاض جريمة عليها ٢٦٢ | الزنا عذر الاستقرار ٢٣٧ | تزوير سن غير صحيح يعاقب المثل ٢٢٧ |
| هتك بغير قوة « تشديد » عرض ٢٦٩ | هتك عرض انسان اصل او فرع تشديد ٢٦٨ | اغتصاب انثى « تشديد » ٢٦٧ |
| معاقبة الزانى بالزوجة ٢٧٥ | وقف النفاذ حق الزوج ٢٧٤ | لا تجوز محاكمة الزانية الاباء وزوجها ٢٧٣ |
| زنا الزوج عقاب فى المنزل - اخفى ٢٧٧ | ادلة محددة ضد الزوجة ٢٧٦ | خطف الاطفال اخفاء نسب نسبى زور ٢٨٣ |
| عدم دفع نفقة المعيشة والحضانة جريمة ٢٩٣ | عدم تسليم الطفل لمن له الحق فى الحضانة - جريمة ٢٩٢ | الزواج بالمخاطفة يعطى من العقاب ٢٩١ |
| من ترك اولاده - حديثى السن فى الطرق مخالفة ٣٩٣ | السرقه بين الاصول والفروع لا محاكمة بلا طلب اختلاس الاشياء ٣١٢ | القذف فى سمعة العائلات - تشديد ٣٠٨ |
| | المحجوزة - الاقارب ٣٢٣ مكرر | |

**(ثالثا) النصوص التشريعية التى تتصل بالوسط
العائلى**

(١) فى قانون الاجراءات الجنائية

*** (١) المادة ٣ :**

الكتاب الأول : فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق .

الباب الأول : فى الدعوى الجنائية .

الفصل الأول : فيمن له رفع الدعوى الجنائية ، وفى الأحوال التى يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب : « لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو الى أحد مأمورى الضبط القضائى فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٨٥ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون (١) .

ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » .

- احكام الشكوى الرئيسية فى قانون الاجراءات الجنائية :

- يمكن التنازل عنها م/١٠/١ ، اذا لم يقدمها خلال ثلاثة أشهر
لا تقبل الشكوى (م/٣/٢) .

- لا ينقضى الحق فى التنازل عن الشكوى بوفاة المجنى عليه وينتقل فى الزنا على وجه الخصوص الى ورثته على خلاف الجرائم الأخرى بصريح نص المادة ٣/١٠ .

(١) ١ - جرائم زنا الزوجة م / ٢٧٤ .

ب - جرائم زنا الزوج م / ٢٧٧ .

ج - جريمة الامتناع عن تسليم الطفل م / ٢٩٢ لمن له الحضانة .

د - جريمة الامتناع عن علم دفع نفقات المعيشة م / ٢٩٣ .

— لا طريق خلاف الشكوى لتحريك الدعوى ورفعها فى جريمة الزنا مفهوم المادة ٢٥ .

(٢) * المادة ٣٩ (معدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤)
«الباب الثانى — الفصل الثالث فى القبض على المتهم حالة التلبس » فى الشكوى .»

« فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٩ (فقرة ثانية)
(أى فى جرائم المواد ٢٧٤ زنا الزوجة ٢٧٧ زنا الزوج ٢٧٩ ارتكاب أمر مخل بالحياء مع امرأة ولو فى غير علانية ، ٢٩٣ الامتناع عن دفع نفقة المعيشة) من هذا القانون فانه اذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ، ويجوز فى هذه الحالة ان تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .»

(٣) * المادة ٥١ : الكتاب الأول فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق الباب الثانى فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى الفصل الرابع فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص : « يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينسب عنه كلما أمكن ذلك والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ويكون هذان الشاهدان بقدر الامكان من اقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك فى المحضر .»

(٤) * المادة ٢٠٨ مكرر «أ» : (الكتاب الأول فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق الباب الرابع فى التحقيق بمعرفة النيابة) .
« يجوز للنائب العام اذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .»

« الكتاب الثانى بعنوان الجنايات والجناح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها — الباب الرابع بعنوان اختلاس الأموال الأميرية والغدر وغيرها من الجرائم التى تقع على الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما أو غيرهما من الأشخاص الاعتبارية العامة » أن يأمر ضمنا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها بمنع المتهم من التصرف فى أمواله أو ادارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية كما يجوز له أن يأمر بتلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوج المتهم وأولاده القصر ضمنا لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة

الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما آلت اليهم من غير مال المتهم .

ويجب على النائب العام عند الأمر بالمنع من الإدارة أن يعين لإدارة الأموال وكيلا يصدر ببيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزارة العدل ، (مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية في ١٢/١٠/١٩٦٧ - العدد ٨٣) .

(٥) * المادة ٢٠٨ مكرر ج : (مضافة أيضا بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧) .

« يجوز للمحكمة عند الحكم برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجرائم المشار إليها في المادة ٢٠٨ مكرر «أ» أو بتعويض الجهة المجنى عليها فيها أن تأمر بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بجواز تنفيذ هذا الحكم فى أموال زوج المتهم وأولاده القصر ما لم يثبت أنها آلت اليهم من غير مال المتهم » .

(٦) * المادة ٢٤٤ : (الكتاب الثانى فى المحاكم الباب الثانى فى محاكم المخالفات والجنح الفصل الثالث فى حفظ النظام فى الجلسة) « اذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم فى الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم » .

ولا يتوقف رفع الدعوى فى هذه الحالة على شكاوى أو طلب إذا كانت الجريمة المنصوص عليها فى المواد ٣ ، ٨ ، ٩ من هذا القانون أما اذا وقعت جناية يصدر رئيس المحكمة أمرا بإحالة المتهم الى النيابة العامة بدون اخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون وفى جميع الأحوال يحزر رئيس المحكمة محضرا أو يأمر بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك » .

(٧) * المادة ٢٧٦ مكرر : (الكتاب الثانى - الباب الثانى - الفصل السادس فى نظر الدعوى وترتيب الاجراءات فى الجلسة) (مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية - ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ العدد ٣٩ مكرر «د») .

« يحكم على وجه السرعة فى القضايا الخاصة بالأحداث والخاصة بالجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ و ٣٠٨ اذا وقعت بواسطة الصحف والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ » .

ويكون تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة في القضايا المبينة بالفقرة السابقة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في مواد الجنج وثلاثة أيام كاملة في مواد الجنائيات غير مواعيد مسافة الطريق .

ويجوز أن يكون الاعلان بواسطة المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة وتنظر القضية في جلسة تعقد في ظرف اسبوعين من يوم إحالتها على المحكمة المختصة وإذا كانت القضية محالة على محكمة الجنائيات يقوم رئيس المحكمة الاستثنائية المختصة بتحديد جلسة في التيعاد المذكور .

ملحوظة : الكتاب الثاني خاص « بالجنائيات والجنج المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها والأبواب : الأولى (الجنائيات والجنج المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج) ، والثاني (الجنائيات والجنج المضرة بالحكومة من جهة الداخل) والثاني مكرر (المفرقات) والثالث (الرشوة) والرابع (اختلاس الأموال الأميرية والغدر) والباب الرابع عشر (الجنج التي تقع بواسطة الصحف وغيرها) وكذا المادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ ، والتعرض لأنثى (م/٣٠٧) والقذف في العائلات (م/٣٠٨) .

(٨) * المادة ٢٨٤ : (الكتاب الثاني : في المحاكم الباب الثاني : في محاكم المخالفات والجنج الفصل السابع : في الشهود والادلة الأخرى) تأثيم الامتناع عن الشهادة بعقاب جنحة أو مخالفة .

(٩) * المادة ٢٨٦ : يجوز أن يمتنع عن أداء الشهادة ضد المتهم أصوله وفروعه وأقاربه وأصهاره الى الدرجة الثانية وزوجته ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية وذلك ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أو على أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين ، أو إذا كان هو المبلغ عنها أو إذا لم تكن هناك أدلة اثبات أخرى .

(١٠) * المادة ٣٩٥ : الكتاب الثاني : في المحاكم - الباب الثالث : في محاكم الجنائيات - الفصل الثالث : في الاجراءات التي تتبع في مواد الجنائيات في حق المتهمين الغائبين « إذا حضر المحكوم عليه في عيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

وإذا كان الحكم السابق بالتضمينات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها .

وإذا توفي من حكم عليه في غيبته يعاد الحكم في التضمينات في مواجهة الورثة » .

(١١) * المادة ٤٤٢ : الكتاب الثالث : فى طرق الطعن فى الأحكام - الباب الرابع : فى إعادة النظر : « فى الأحوال الأربعة من المادة السابقة يكون لكل من النائب العام المحكوم عليه أو من مثله قانونا اذا كان عديم الأهلية أو مفقودا أو لا أقارب له أو زوجة بعد موته حق طلب إعادة النظر . »

وإذا كان الطالب غير النياابة فعليه تقديم الطلب الى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب بإعادة النظر فيه . والوجه الذى يستند عليه . ويشفعه بالمستندات المؤيدة لها .

ويرفع النائب العام الطلب سواء أكان مقدما منه أو من غيره مع التحقيقات التى تكون قد رأى إجرائها الى محكمة النقض بتقرير يبين فيه رأيه والأسباب التى يستند عليها ويجب أن يرفع الطلب الى المحكمة فى ثلاثة الأشهر التالية لتقديمه . »

(١٢) * المادة ٤٤٧ : الباب الرابع فى إعادة النظر - الكتاب الثالث : فى طرق الطعن فى الأحكام « اذا توفى المحكوم عليه ولم يكن الطلب مقدما من أحد الأقارب أو الزوج تنظر المحكمة الدعوى فى مواجهة من تعينه للدفاع عن ذكره . ويكون بقدر الامكان من الأقارب . وفى هذه الحالة تحكم عنه الاقتضاء بمحو ما يمس هذه الذكرى . »

(١٣) * المادة ٤٧٢ : الكتاب الرابع : فى التنفيذ - الباب الثانى : فى تنفيذ عقوبة الاعدام . « لأقارب المحكوم عليه بالاعدام أن يقابلوه فى اليوم الذى يعين لتنفيذ الحكم على أن يكون ذلك بعيدا عن محل التنفيذ . »

وإذا كانت ديانة المحكوم عليه تفرض عليه الاعتراض أو غيره من الفروض الدينية قبل الموت ، وجب اجراء التسهيلات اللازمة لتمكين أحد رجال الدين من مقابلته . »

(١٤) * المادة ٤٧٦ : « يوقف تنفيذ عقوبة الاعدام على الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها . »

(١٥) * المادة ٤٨٨ : الكتاب الرابع : فى التنفيذ - الباب الثالث : فى تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية « اذا كان محكوما على الرجل وزوجته بالحبس مدة لا تزيد على سنة ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل جاز تأجيل تنفيذ العقوبة على احدهما حتى يفرج عن الآخر وذلك اذا كانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة وكان لهما محل اقامة معروف بمصر . »

(ب) فى قانون العقوبات

(١) المادة ٦٥ (١) : الكتاب الأول - أحكام ابتدائية الباب العاشر -
المجرمون الأحداث :

« اذا ارتكب الصغير الذى تزيد سنه على سبع سنين وتقل عن اثنى عشر سنة كاملة جناية أو جنحة يأمر القاضى اما بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه على أن يكونوا مسئولين عن حسن سيره فى المستقبل واما بإرساله الى مدرسة الاصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة واذا ارتكب مخالفة فالقاضى له أن يوبخه فى الجلسة أو أن يأمر بتسليمه لأحد من ذكروا فى الفقرة السابقة فان لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بحسن سيره فى المستقبل أو الى معهد خيرى لمدة لا تزيد على أسبوع » .

(٢) المادة ٦٧ (٢) : (الكتاب الأول - الباب العاشر - أحكام -
المجرمون الأحداث) :

اذا ارتكب الصغير الذى تزيد سنه على اثنى عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة أية جريمة جاز للقاضى بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة التى نصت عليها المادة السابقة فى الجنايات أن يأمر بتسليم المتهم لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه طبقا لأحكام المادة ٦٥ .

(٣) المادة ٨٢/٤ : (الكتاب الثانى - الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها - الباب الأول) : كان النص الأصلى فيه جواز الاعفاء للعائلة واستمر رغم تعديل النص بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ :

« يعاقب باعتباره شريكا فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب :

١ - كل من كان عالما بنيات الجانى وقدم اليه اعانة أو وسيلة للتعيش أو للسكنى أو مأوى أو مكانا للاجتماع أو غير ذلك من التسهيلات وكذلك كل من حمل رسائله أو سهل له البحث عن موضوع الجريمة أو اخفائه أو نقله أو ابلاغه .

٢ - كل من أخفى أشياء استعملت أو عدت للاستعمال فى ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها وهو عالم بذلك .

(١) و (٢) يراجع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

٣ - كل من أتلف أو اختلس أو أخفى أو غير عمدا مستندا من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها ويجوز للمحكمة فى هذه الأحوال أن تعفى من العقوبة أقارب الجانى وأصهاره الى الدرجة الرابعة اذا لم يكونوا معاقبين بنص آخر فى القانون .

(٤) المادة ٣/٨٤ : (الكتاب الثانى - الجنائيات والجنىح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها - الباب الأول - الجنائيات والجنىح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج) :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب ولم يسارع الى ابلاغه الى السلطات المختصة وتضاعف العقوبة اذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب .

ويجوز للمحكمة أن تعفى من العقوبة زوج الجانى وأصوله وفروعه .»

(٥) المادة ٢/٩٨ : ك «٢» - ب «١» : يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه الى السلطات المختصة .»

هذا النص معدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٠٧ الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ العدد ٣٩ مكرر - ولقد كان ذات الحكم الأخير الخاص بالأسرة واردا بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

(٦) المادة ١٤٤ (٤) : الكتاب الثانى - الجنائيات والجنىح المضرة (بالمصلحة العمومية) وبيان عقوبتها - الباب الثامن - م ١٤٤ « هرب المحبوسين واخفاء الجناة » :

« نخل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا فر بعد القبض عليه أو متهما بجناية أو جنحة أو صادرا فى حقه أمرا بالقبض عليه وكذلك كل من اعانه بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع عله بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

اذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع .

واذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة الحبس وأما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا - ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده .

(٧) المادة ١٤٥ / ٤ : (ك ٢ - ب ٨) : « كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجانى بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء اما بإيواء الجانى المذكور واما بإخفاء أدلة الجريمة واما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كانت الجريمة التى وقعت عليها بالاعدام تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

إذا كانت الجريمة التى وقعت يعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها .

أما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها . وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها .

ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجانى ، .

(٨) المادة ١٤٦ : (ك ٢ - ب ٨) : « كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا .

ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية .

(٩) المادة ١٩٣ : « الجنح التى تقع بواسطة الصحف على غيرها »
(الكتاب الثانى - الباب الرابع عشر) :

أضيفت الى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٣ مرة أخرى بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية - فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ العدد ٧٩ مكرر) بعد أن كانت قد ألغيت بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ (الوقائع المصرية فى ٣ يناير سنة ١٩٥٢ - العدد الأول) . كما يجدر بنا أن نشير الى أن الفقرة الخاصة بالوسط العائلى استحدثت بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ السالفة الإشارة اليه آنفاً .

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها :

(أ) أخباراً بشأن تحقيق جنائى قائم اذا كانت سلطة التحقيق قد قررت اجراءه فى غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت اذاعة شيء منه مراعاة للمنظام العام أو للأدب أو لظهور الحقيقة .

(ب) أو أخباراً بشأن التحقيقات أو المرافعات فى دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا » .

(١٠) المادة ٢٢٧ / ١ : الكتاب الثانى - الباب السادس عشر بعنوان
التزوير :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من ابدى أمام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج أقوالاً يعلم انها غير صحيحة أو حرر أو قدم لها أوراقاً كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق .

(١١) المادة ٢٣٧ (٣ - ب) :

« من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها فى الحال هى ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة فى المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ / ١ » .

ملحوظة هامة : العقاب حسب نص م ٢٣٤ هو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة العقاب حسب نص م ٢٣٦ هو الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع .

(١٢) المادة ٣٦٢ : « ٣ - الباب الثالث - اسقاط الخواصل
مصنع وبيع الاشربة والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة » :

« المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية مسح علمها بهسا أو رضيت
باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك
الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب السابق ذكرها » .

ملحوظة : العقاب عن هذه الجريمة هو الحبس بموجب نص المادة
٢٦١ ع .

(١٣) المادة ٣٦٧ : (الكتاب الثالث - الباب الرابع هتك العرض
وافساد الأخلاق) :

« من واقع اثني بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو
المؤقتة فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها
أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند
من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة » .

(١٤) المادة ٣٦٨ : « كل من هتك عرض انسان بالقوة أو بالتهديد
أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع » .

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة
سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة
٣٦٧ يجوز أن تبلغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة
وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة » .

(١٥) المادة ٣٦٩ : « كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ
سن كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس » .

وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه
الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ تكون العقوبة
الأشغال الشاقة المؤقتة » .

(١٦) المادة ٣٧٢ : ألغى النص وكان على النحو التالى : « كل من
يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة يعاقب
بالحبس كالمبين في المادة ٥٨ لسنة ١٩٣٧ » .

المادة ٢٧٣ : الباب الرابع - الكتاب الثالث « لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها الا أنه اذا زنى الزوج فى المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين فى المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها » .

(١٧) المادة ٢٧٤ : « المرأة المتزوجة التى ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاؤه معاشرتها له كما كانت » .

(١٨) المادة ٢٧٥ : « ويعاقب ايضا الزانى بتلك المرأة بنفس العقوبة » .

(١٩) المادة ٢٧٦ : الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم .

(٢٠) المادة ٢٧٧ : كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

وكانت العقوبة جوازية بين الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور والغرامة التى لا تجاوز عشرة جنيهات وفقا للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤ .

(٢١) المادة ٢٨٣ : (الكتاب الثالث - الباب الخامس) : « القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وخطف البنات وهجر العائلة » .

*** ملحوظة :** مصطلح « هجر العائلة » - أضيف الى العنوان بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ . ونص المادة ٢٨٣ على النحو الآتى :

كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو اخفاء أو أبدله بآخر أو عزاه زورا الى غير والدته يعاقب بالحبس فان لم يثبت أن الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا .

أما اذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين أو غرامة لا تزيد على خمسة جنيهات .

(٢٢) المادة ٢٩١ : « ك٣ - ب٥ » : « اذا تزوج الخاطف بمن خطفها
زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما » .

(٢٣) المادة ٢٩٢ : « ك٣ - ب٥ » : يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز
سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا أى الوالدين أو الجدين
لم يسلم ولده الصغير لوالده أو الى من له الحق فى طلبه بناء على قرار من
جهة القضاء صادر بشأن حضائنه أو حفظه . وكذلك أى الوالدين أو
الجدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى قرار من جهة
القضاء حق حضائنه أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو اكراه .

(٢٤) المادة ٢٩٣ : (الكتاب الثالث - الباب الخامس) « مستحدثة
بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ لم تكن معروفة فى قانون ٣ لسنة ١٩٠٤ وهى
خاصة بالامتناع عن دفع نفقات العائلة : « كل من صدر عليه حكم قضائى
واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو اصهاره أو أجرة
حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة
شهور - بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة
وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين .
ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى من صاحب الشأن واذا رفعت
بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة
لا تزيد على سنة . وفى جميع الأحوال اذا أوى المحكوم عليه ما تجرمه فى
ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة » .

(٢٥) المادة ٣٠٨ : (الكتاب الثالث الباب الرابع - القذف والسب
وافشاء الاسرار) :

« اذا تضمن العيب أو الاهانة أو القذف أو السب الذى ارتكب
ياحدى الطرق المبينة فى المادة ٧١ أخضا فى عرض الأفراد أو خدشا
لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا فى الحدود المبينة فى المواد
١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة فى حالة
النشر فى احدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس
عن ستة شهور » .

(٢٦) المادة ٣١٢ : (الكتاب الثالث - الباب الثامن) : « السرقة والاغتصاب لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوحته أو أصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه . وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت يشاء » .

مع مراعاة حكم المادة ٣٢٣ مكرر الخاصة « باختلاس الأشياء المحجوز عليها ضمانا الدين » .

(٢٧) المادة ٣٨٥ / فقرة ٣ : (الكتاب الرابع) « المخالفات » .

« المخالفات المتعلقة بالآداب » . يتلاحظ أن هذه المادة الغيت بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ٩٤ مكرر » . وكانت تقضى بما يأتى :

« يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع ؟

١ - من اغتسل فى المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد فى طريق عمومى وهو بهذه الحالة .

٢ - من وجد بحالة سكر بين فى الطرق العمومية أو فى المحلات العمومية .

٣ - من وجد فى الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بإشارات أو بأقوال . فان كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنى عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة فى هذه المادة » .

(٢٨) المادة ٣٩٣ : (الكتاب الرابع المخالفات - المخالفات المتعلقة بالأشخاص) :

« يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنيها مصريا من ترك أولاده الحديشى السن أو مجانين موكولين لحفظه يهملون ، وعرضهم بذلك للاخطار أو الإصابات » .

تم بحمد الله وبتوقيقه

مدينة نصر فى ٢٠/٤/١٩٨٨

الموافق ٤ رمضان ١٤٠٨ هـ

للمؤلف

بيان بالأبحاث والمؤلفات والترجمات القانونية

والمقالات

ما تم نشره :

١ - باللغة العربية :

أولا - مؤلفات عامة :

- مبادئ منهج البحث الأولية في أعداد الرسائل والأبحاث
الجامعية في العلوم الانسانية (للدراسات العليا) رقم الايداع بدار الكتب
المصرية ١٩٨٤/٢١٣٦ (١٩٨٣ / ١٩٨٤) .

« نفذ »

- السياسة الجنائية في الفكر المعاصر (تم تدريسه بكلية الحقوق
جامعة أسيوط - للعام الجامعي ١٩٨٤/٨٣ مقرر للدراسات العليا)
رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩٨٣/٥٠٣٩ .

« نفذ »

- مبادئ علم العقاب الحديثة (مقرر للسنة الأولى بكلية الحقوق
للعام الجامعي ١٩٨٤ / ١٩٨٥) رقم الايداع بدار الكتب المصرية
١٩٨٣/٥٠١٣ .

« نفذ »

– مبادئ علم الكريمنولوجى (علم الاجرام فى الفكر الحديث)
رقم الايداع بدار الكتب المصرية (١٩٨٣/٥٠٢٤)
• نفذ

– الوجيز فى قانون العقوبات الخاص – المصرى – مقرر لكلية الحقوق.
جامعة أسيوط – رقم الايداع ١٩٣٨/٢٠١٥
• نفذ

– علم العقاب – طبعة ثانية (١٩٨٤ – ١٩٨٥) للسنة الاولى ايداع.
رقم ١٩٨٤/٧١١١
• نفذ

– مقدمة فى دراسة علم الاجرام العام والمعملى – دار المعارف –
١٩٨٥

– الارهاب السياسى والقانون الجنائى – دار النهضة العربية –
١٩٨٥

– الوجيز فى قانون العقوبات الخاص المصرى – دار النهضة العربية
١٩٨٥ (مقرر للسنة الثالثة بكلية الحقوق – جامعة القاهرة – فرع
الحرطوم)
• نفذ

– مبادئ علم الكريمنولوجى – علم الاجرام فى الفكر الحديث –
الطبعة الاولى – دار المعارف – ١٩٨٥

– القانون الدولى الجنائى – دار النهضة العربية – ١٩٨٦
– القانون الجنائى عند الفراعنة – الهيئة المصرية العامة للكتاب –
١٩٨٥

– علم العقاب فى الفكر الحديث – دار المعارف – ١٩٨٦
– الوجيز فى قانون الاجراءات الجنائية – دار المعارف – ١٩٨٦
– الوجيز فى القانون الجنائى المصرى – دار المعارف – ١٩٨٦
– السياسة الجنائية فى العالم المعاصر – دار المعارف – ١٩٨٦
– جرائم الاسرة – دار نهضة الشرق – ١٩٨٦

– الجريمة والعقوبة فى الشريعة الاسلامية – دراسة تحليلية
لاحكام القصاص والحدود والتعزير – مكتبة النهضة المصرية – ١٩٨٦

- - القضاء والشعب - دار نهضة الشرق - جامعة القاهرة - ١٩٨٦
- - تعدد الزوجات بين الشريعة الاسلامية والقانون - دار نهضة الشرق - جامعة القاهرة - ١٩٨٦
- - الاعلام والجريمة - دار نهضة الشرق - ١٩٨٦
- - الشرطة والشعب - دار نهضة الشرق - جامعة القاهرة - ١٩٨٧
- - قانون العقوبات - القسم الخاص الطبعة الثالثة - دار الفكر العربي - ١٩٨٧

ثانيا - الأبحاث :

- - لوائح الضرورة في الدساتير المصرية - ١٩٧٢
- - اضمحلال العقوبة في الفكر الماركسي - دراسة انتقادية - ١٩٧٢
- - حد الزنى في الشريعة الاسلامية - ١٩٧٤
- - جريمة الزنى بين القانون الوضعي والشريعة الاسلامية - ١٩٧٥
- - لمحة عن الحبس الاحتياطي في فقه القوانين الجنائية الفرنسية والالمانية والبولندية (منشور بمجلة الأمن العام - العدد رقم ١٠٣) : السنة السادسة والعشرون - ذو الحجة ١٤٠٣ هـ - ٥ أكتوبر ١٩٨٣ م (ص ٣١ حتى ص ٤٠)
- - لمحة عن الزنا في التشريعات الشرقية القديمة (منشور بمجلة الأمن العام العدد رقم ١٠٥ - السنة السابعة والعشرون - جمادى الآخر ١٤٠٤ هـ ابريل ١٩٨٤) (ص ٩٣ - ص ٩٧)
- - العمولات غير المشروعة في مجالات التجارة الدولية (منشور بمجلة الأمن العام العدد رقم ١٠٧ - السنة السابعة والعشرون - محرم ١٤٠٥ هـ أكتوبر ١٩٨٤) (ص ٤٣ حتى ص ٥٩)
- - كما تم نشره في مجلة المحاماة - العددان ٧ و ٨ - ١٩٨٤ - السنة الرابعة والستون - (سبتمبر وأكتوبر)
- - الارهاب السياسى والقانون الجنائى (مجلة ادارة قضايا الحكومة) العدد الثانى - السنة التاسعة والعشرون - ١٩٨٥ (ص ٥ - ص ١٠٧) وتم نشره بمعرفة دار النهضة العربية - ١٩٨٦

- تسليم المجرمين فى القانون الدولى (المجلة المصرية للقانون الدولى) - المجلد التاسع والثلاثين - ١٩٨٣ - (ص ٩٣ - ص ١٤٢) .
- المبادئ الأصولية للقانون الدولى الجنائى فى الفكر المعاصر - بحث نشر بالمجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد الأربعون - ١٩٨٤ .
- لمحة عن مفهوم المبادئ والنظريات فى القانون الجنائى مجلة الأمن العام العدد رقم ١١٠ - السنة الثامنة والعشرون - شوال ١٣٠٥ هـ - يوليو ١٩٨٥ - (ص ٦٦ - ص ٧١) .
- الارهاب الجنائى والسياسى - مجلة الشرطة - وزارة الداخلية - دولة الامارات العربية المتحدة - العدد رقم ١٧٦ السنة الخامسة عشر ذو القعدة ١٤٠٥ هـ - أغسطس ١٩٨٥ (ص ٢٤) .
- الاسرار المهنية فى القانون الجنائى - مجلة المحاكم المغربية - مايو ويونيو ١٩٨٦ العدد ٤٣ (المملكة المغربية) ص ٩ - ص ٢٧ .
- لمحة عن مفهوم الجريمة فى العقوبة على ضوء علم الاجتماع الجنائى - العدد رقم ١١٦ - السنة التاسعة والعشرون - يناير ١٩٨٧ (ص ٦٠ - ٦٥) .

ثالثا - ترجمات قانونية :

- ترجمة فورية لمحاضرة السيد الأستاذ وزير العدل الفرنسى بعنوان : « الاتجاهات الأساسية فى مشروع تعديل القانون العقابى الفرنسى » أقيمت بكلية الحقوق - جامعة القاهرة يوم ١٩٨٢/١٠/٣١ ولقد نشرت الترجمة القانونية بمجلة الأمن العام بالعدد رقم ١٠٠ - ص ٢٦) .
- لسنة ١٩٨٣ السنة الخامسة والعشرون (ص ١٣ - ١٩) .
- ترجمة فورية لمحاضرتين للسيد الأستاذ الدكتور أوتونوف الأستاذ بجامعة بو بفرنسا الأولى بعنوان « دور الشرطة فى مكافحة الاجرام » - أقيمت بأكاديمية الشرطة الأولى فى ١٩٨٢/١١/٥ . ولقد نشرت الترجمة القانونية بمجلة الأمن العام - بالعدد رقم ١٠٠ سنة ١٩٨٣ السنة الخامسة والعشرين - (ص ٢٠ - ص ٢٦) .
- والثانية بعنوان « التعديلات التشريعية المقترحة لمواجهة ظاهرة جنوح الأحداث » أقيمت بكلية الحقوق جامعة القاهرة يوم ١٩٨٢/١٢/١٤ ولقد نشرت الترجمة القانونية بمجلة الأمن العام بالعدد رقم ١٠٢ سنة ١٩٣٨ - السنة السادسة والعشرين (ص ٧٠ - ص ٧٤) .

— ترجمة لبحث تم تأليفه بعنوان :

Quelques reflexion sur l'extradition en malière politique.

للمؤلف • ولقد قدم البحث المحرر باللغة الفرنسية للمؤتمر الدولي الخامس عشر للمعهد الدولي الفرنسي لحقوق الرأى والتعبير انذى عقد بالقاهرة فى المدة من ٢٠ - ٢٧ نوفمبر ١٩٨٢ • ونشرت الترجمة لهذا البحث بمجلة الأمن العام بالعدد رقم ١٠٠ سنة ١٩٨٣ - السنة الخامسة والعشرين (ص ٤٧ - ٥١) • كما نشر الأصل بمجلة

Revue Juridique el politique independance et cooperation
— 73 année — nos. 1 el 2 — janvier — mars 1983.

وهذه المجلة تصدر بفرنسا بصفة دورية •

— ترجمة فورية لمحاضرة الأستاذ « باتريك ميستر دى شامبو » مدير معهد الدراسات القضائية بجريينويل (فرنسا) عن « الشرطة القضائية والنيابة العامة » نشر بمجلة الأمن العام العدد ١١٤ - السنة التاسعة والعشرون - ١٩٨٦ •

رابعا - مقالات قانونية واجتماعية :

— الحاضر الغائب فى قانون المحاماة - جريدة الأهرام - ١٩٨٣/٣/١٩
ص ٧ •

— سلطة الصحافة وسلطة القضاء - جريدة الأهرام ١٩٨٣/٩/٢٣
ص ٧ •

— تسليم المجرمين والقانون الدولي - جريدة الأهرام - ١٩٨٣/٦/١٩
ص ٧ •

— نحو سياسة جنائية جديدة - جريدة الأهرام - ١٩٨٣/٩/٢٢
ص ٧ •

— مؤتمر اليوم وأحلام رجال القانون - جريدة الأهرام -
١٩٨٣/٩/٢٦ ص ٧ •

— على أبواب مؤتمر جديد فى القاهرة - جريدة الأهرام -
١٩٤٨/٩/٣٠ ص ٧ •

(بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثالث عشر لقانون العقوبات
بالقاهرة) •

الأسرة والجريمة - ١١٣

- فى مواجهة الارهاب الجنائى والسياسى - جريدة الأهرام -
١٩٨٤/١١/٢١ ص ٧ .
- الشباب والفضيلة - جريدة شباب بلادى - العدد ١٠٧ - ٢٣
مارس ١٩٨٥ ص ٥ .
- حماية المجرم فى قانون العقوبات - جريدة الجمهورية -
١٩٨٥/٣/٢٦ ص ٥ .
- نحو حل أمثلة لقضية صناديق النذور - جريدة الأهرام
١٩٨٥/٤/١٢ ص ١٥ .
- الانحراف داخل الأسرة - شباب بلادى - ١٩٨٥/٤/١٣ .
- الاعداد : وهل تكون له عقوبة بديلة ؟ - جريدة الجمهورية
١٩٨٥/٤/١٦ ص ٥ .
- الأمن والتكنولوجيا - مجلة المنهل - المملكة العربية السعودية -
(شهر شعبان ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) .
- بين الشريعة الاسلامية والقانون المصرى - جريدة الجمهورية
١٩٨٥/٥/٢٥ ص ٥ .
- الاسلام يدعو الى الرحمة والعدل - جريدة الأهرام - ٢٨ رمضان
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥/٦/١٦ ص ١٢ .
- استغلال النفوذ جريمة اجتماعية قانونية - جريدة الجمهورية
١٩٨٥/٦/٢٥ ص ٥ .
- ضوابط حرية الرأى والتعبير - جريدة الأهرام - ١٩٧٥/٩/٢٢
ص ٧ .
- الارهاب السياسى - مجلة انشطة - دولة الامارات العربية -
وزارة الداخلية أغسطس ١٩٨٥ .
- مكافحة الاجرام - مجلة الشرطة - دولة الامارات العربية المتحدة
- سبتمبر ١٩٨٥ .
- تسليم « الارهابيين » والقانون الدولى - جريدة الأهرام -
١٩٨٥/١٠/١٥ ص ٧ .
- مشكلة المخدرات فى المجتمع المعاصر - جريدة الأخبار -
١٩٨٥/١٠/١٧ ص ٥ .

- - السودان والديمقراطية - جريدة الجمهورية - ١٩٨٦/٣/٢٣
- كيف يكون عقاب المصرى اذا ارتكب بالخارج أفعالا تستحق العقاب ؟ جريدة الأهرام - ١٩٨٦/٦/٢٧ - ص ١٦ (مع القانون) •
- عقوبة السجن أو الحبس لكل من يتسبب فى اشعال الحريق
- جريدة الأهرام - ١٩٨٦/٨/٢٩ - ص ٢٦ •
- الامتناع عن المساعدة جريمة - الأهرام - مع القانون -
- ١٩٨٧/٥/٢٢
- المسئولية الجنائية فى عمل الاطباء - جريدة الجمهورية -
- ١٩٨٧/٨/٨ ص ٥ •
- حول قضية تنمية الانتاج - جريدة الجمهورية - ١٩٨٧/٩/٨ -
- ٥ •
- اختيار رئاسة الدولة فى الفكر الاسلامى - اللواء الاسلامى -
- ١٩٨٧/٩/١٠ - ص ٥ •
- المجرم الهارب من العدالة •• قصور فى قانون العقوبات - جريدة
- الأهرام - ١٩٨٧/٩/١٧ - ص ٧ •

خامسا - أنشطة علمية أخرى :

(أ) مساهمة فى مؤتمرات علمية عقدت بالخارج :

- المؤتمر الدولى الثامن لعلم الاجرام الذى عقد تحت اشراف الجمعية الدولية لعلم الاجرام فى لشبونة - البرتغال / سبتمبر ١٩٧٨ •
- ندوة مجلس وزراء العدل العرب الذى عقد تحت اشراف الأمانة العامة لمجلس وزراء العدل العرب بالمملكة المغربية فى المدة من ٦ - ٨ فبراير ١٩٨٥ بالرباط •

(ب) مساهمة فى مؤتمرات علمية عقدت بمصر :

- المؤتمر الدولى الخامس عشر للمعهد الدولى الفرنسى لحقوق الرأى والتعبير فى المدة من ٢٠ - ٢٧ نوفمبر ١٩٨٢ ببحث بعنوان :
Réflexion sur l'extradition en matière politique,

الأسرة والجريمة - ١٧٥

ولقد نشر هذا البحث في المجلة العلمية المعنونة بـ :

Revue juridique et politique independance et cooperation
— 37 année — nos. 1 et 2 — Janvier — mars 1983 (P. 50 —
P. 57).

— المؤتمر العام الثاني للشرطة المصرية عام ٢٠٠٠ (٢٢ - ٢٥
يناير ١٩٨٤) ببحثين عنوانهما :

(أ) السياسة الجنائية التنفيذية ورجال الأمن العام .

(ب) مواجهة العنف في قانون العقوبات المصرى .

— المؤتمر الاقليمي الثالث لمكافحة المخدرات (١٢ - ١٤ مارس
١٩٨٤ م) ببحث عنوانه مشكلة المخدرات في المجتمع المعاصر .

— مؤتمر حقوق الانسان والشعوب في الميثاق الافريقى (١ - ٣
مايو ١٩٨٤) ببحث عنوانه « الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب
من وجهة نظر القانون الجنائي » (١ - ٣ مايو ١٩٨٤) مركز الدراسات
الدولية القانونية والاقتصادية - جامعة الزقازيق .

— المؤتمر الدولى الثالث عشر لقانون العقوبات (القاهرة ١ - ٧
أكتوبر ١٩٨٤) ببحث عنوانه « التعاون العقابى الدولى في الفكر
المعاصر » مصر نشر بعدد خاص تحت اشراف الجمعية المصرية لقانون
العقوبات - جامعة القاهرة .

— ندوة عن حقوق واجبات اللاجئين في الدولة المضيفة وفي
التشريعات المصرية جامعة الزقازيق - مركز الدراسات الدولية
والقانونية - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ ببحث عنوانه « حق اللجوء والمجرم
السياسى » .

— ندوة عن حق التقاضى - جامعة الزقازيق - مركز الدراسات
الدولية القانونية والاقتصادية - ٦ يناير ١٩٨٥ ببحث عنوانه « أضواء
فلسفية على حق التقاضى في المجتمع المعاصر » .

.. ندوة عن القضاء غير المتهن (القضاء الشعبى والتحكيم)
مجلس وزراء العدل العرب - الرباط ٦ - ٨ فبراير ١٩٨٥ - المملكة
المغربية ببحث عنوانه « نظام المحلفين (القضاء الشعبى) وقوانين
الاجراءات الجنائية » .

– المؤتمر الدولي للمرأة العربية الأفريقية – القاهرة – ٢٨/٢٥
فبراير ١٩٨٥ اتحاد المحامين العرب – الأمانة العامة يبحث عنوانه (تعدد
الزوجات جريمة جنائية أو ظاهرة اجتماعية » دراسة تاريخية عن الفكر
الفرنسي والمصري والاسلامي ») .

– ندوة عن « حق الانسان في بيئة ملائمة » – جامعة الزقازيق
– مركز الدراسات الدولية القانونية والاقتصادية – ٦ مارس ١٩٨٥
يبحث عنوانه « مكافحة تلوث البيئة على ضوء السياسة الجنائية
الحديثة » .

– ندوة عن « اختطاف واغتصاب الفتيات » – نشرت بجريدة
شباب بلادي – العدد ١٠٤ – ٢٠ مارس ١٩٨٥ – ص ٨ و ٩ .

– ندوة عن « أوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي » –
القاهرة – اتحاد المحامين العرب (مركز البحوث والدراسات القانونية)
والمنظمة العربية لحقوق الانسان – في المدة من ١٧ – ١٩ مايو (آيار)
١٩٨٥ – يبحث عنوانه « الأسس النظرية والعلمية لضمان حقوق الانسان
بين القانون الوضعي والشريعة الاسلامية » .

– المؤتمر الطبي الاسلامي الدولي عن « الاعجاز الطبي في القرآن
الكريم » – تحت رعاية السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس
جمهورية مصر العربية ٨ – ١١ محرم ١٤٠٦ هـ – الموافق ٢٣ – ٢٦
سبتمبر ١٩٨٥م بمبنى جامعة الدول العربية (القاهرة) يبحث عنوانه
« الاجهاض الطبي في القانون الجنائي الفرنسي » .

– المؤتمر العالمي الرابع للسيرة النبوية الشريفة والمؤتمر العاشر
لمجمع البحوث الاسلامية بالأزهر – تحت رعاية السيد الرئيس محمد
حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ١٧ – ٢٤ صفر ١٤٠٦ هـ
الموافق ١ – ٨ نوفمبر ١٩٨٥ بمبنى جامعة الدول العربية (القاهرة)
يبحث عنوانه « وظيفة العقوبة على ضوء أحكام القرآن الكريم والسنة
النبوية » .

– المؤتمر الدولي السنوي الثاني عن حقوق الشعوب – جامعة
الزقازيق مركز الدراسات الدولية القانونية والاقتصادية – القاهرة
٢٥ – ٢٧ نوفمبر ١٩٨٥ – يبحثين :

(أ) مفهوم السياسة الجنائية الدولية وحقوق الشعوب .

(ب) دور القانون الجنائي في تدعيم حق الشعوب في الأمن والسلام

– المؤتمر السنوى الخامس للجمعية المصرية للطب والقانون –
جامعة الاسكندرية (١٧ – ١٩ ديسمبر ١٩٨٥) عن « ادمان المخدرات
وعلاج المدمنين » – يبحث عنوانه « الطبيعة المزدوجة لظاهرة ادمان
المخدرات بين المرض والجريمة » .

– ندوة عن حقوق الانسان فى الاسلام – جامعة الزقازيق –
كلية الحقوق – مركز الدراسات الدولية القانونية والاقتصادية ٦ ابريل
١٩٨٦ يبحث عنوانه « أصل العقوبة فى انشريعة الاسلامية وحقوق
الانسان » دراسة فلسفية للحدود وللقصاص وللتعزير .

– ندوة عن « الظروف المؤثرة فى فاعلية حقوق الانسان فى القانون
الجنائى » – دراسة منهجية – جامعة الزقازيق – مركز الدراسات الدولية
القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق – القاهرة ١ و ٢ ديسمبر ١٩٨٦
بورقة عمل بعنوان « لمحة عن الظروف المؤثرة فى فاعلية حقوق الانسان
فى القانون الجنائى » .

– المؤتمر الطبى الاسلامى الدولى الثانى عن « الشريعة الاسلامية
والقضايا الطبية المعاصرة » – القاهرة ٢ – ٥ فبراير ١٩٨٧ يبحث عنوانه
« أخطاء الأطباء بين الشريعة الاسلامية والقانون » .

– المؤتمر الاول للجمعية المصرية للقانون الجنائى (القاهرة ١٤ –
١٧ مارس ١٩٨٧ م) يبحث عنوانه « بعض المشكلات القانونية والعلمية
فى العلاقة بين القانون الجنائى والادارى » .

– ندوة تعليم حقوق الانسان (كلية الحقوق – جامعة القاهرة)
يبحث عنوانه « تدريس حقوق الانسان فى كلية الحقوق » – القاهرة
٩ – ١١ يونية ١٩٨٧ .

– مؤتمر « المسئولية فى المستشفيات » الجمعية المصرية للطب
والقانون – جامعة الاسكندرية (٢٣ – ٢٥ – يونيو ١٩٨٧) يبحث
عنوانه « المسئولية الجنائية عن اخطاء الطب فى القانون الجنائى المصرى » .

(ج) محاضرات عامة :

– تم القاء محاضرة بالجمعية المصرية للقانون الدولى فى ١٤ فبراير
١٩٨٤ بعنوان « تسليم المجرمين وفقا لأحكام القانون الدولى » .

– تم القاء محاضرة عن « الارهاب الدولى فى العالم » – القيت بكلية
الاقتصاد المنزلى – جامعة حلوان – يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٦ .

مؤلفات ومقالات الطبع أو النشر :

- نظرة عامة على القانون الجنائي في انكتب المقدسة للهند (مقالة) .
- نظرية السلب (الامتناع) الجنائي في الفقه المعاصر (مقالة) .
- لمحة عن التعاون القضائي الجنائي الدولي في الفقه المقارن (دراسة للقانون الكندي) (مقالة) .
- الأسرار المهنية في القانون الجنائي .
- الرشوة الدولية والقانون الجنائي (مقالة) .
- نحو انشاء نظام المرشدين السريين (مقالة) .
- مناهج التعليق على الأحكام القضائية (مقالة) .
- مشاكل العدالة في العالم المعاصر والشرطة (مقالة) .
- بحث باللغة الفرنسية عن الجبس الاحتياطي (مقالة مقبولة للنشر
- مجلة القانون والاقتصاد — كلية الحقوق جامعة القاهرة) .
- دراسة علم الاجرام في كليات الحقوق والشرطة (مقالة — مجلة
- الشرطة — وزارة الداخلية — دولة الامارات العربية المتحدة) .
- مشكلة المخدرات في الامة العربية (مقالة — مجلة نقابة المحامين
- بالمملكة المغربية — الدار البيضاء) .

٢ — باللغة الفرنسية :

- Le choix du code civil en matière testamentare — (art. 1002) Paris, 1980.
- Aspects de la criminalité conjugale en droit pénal français et égyptien comparés — 2 vol. Paris, 1981, 1982.
- Quelques réflexions sur L'extradition matière politique. 37 année — nos. 1 et 2 janvier — mars 1973.

ولقد نشر هذا البحث باللغة العربية تحت عنوان :

« انعكاسات حول موضوع تسليم المجرمين في الجرائم السياسية »
بمجلة « الأمن العام » العدد رقم ١٠٠ - السنة الخامسة والعشرين -
١٩٨٣ .

.. - كما نشر هذا البحث للمؤتمر الدولي الخامس عشر للمعهد الدولي
الفرنسي لحقوق الرأى والتعبير الذى عقد تحت اشراف وزارة العدل
المصرية فى المدة من ٢٠ - ٢٧ نوفمبر ١٩٨٢ فى مجلة

Revue juridique et politique independance et cooperation —
37 année — nos. 1 et 2 janvier — mars 1973.

★ ★ ★

المؤلف فى سطور



- * من مواليد ١٩٤٤ •
- * ليسانس الحقوق وليسانس العلوم الشرطية عام ١٩٦٤ •
- * أول وأصغر الخريجين لجامعة عين شمس (كلية الحقوق) وكلية الشرطة •
- * حاصل على جائزة الامتياز لأوائل الكليات عام ١٩٦٤ •
- * حاصل على دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام ، والقانون المقارن ، والقانون الجنائى ، والشرعية الاسلامية فى أعوام ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٩٧٥ من جامعة عين شمس •
- * حاصل على دبلومى الدراسات المتعمقة فى النظرية العامة والتطبيق للقانون الجنائى والسياسة الجنائية ، وفى تاريخ القانون من جامعة باريس ٢ - السوربون فى العامين ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ •
- * حاصل على دكتوراه الدولة فى القانون بمرتبة الشرف الأولى من جامعة باريس ١٠ (عام ١٩٨٢) •
- * عمل ضابطا بالشرطة ووكيلا للنائب العام •
- * يعمل حاليا عضوا بهيئة التدريس بكلية الحقوق جامعة القاهرة •
- * له أبحاث ومقالات ومؤلفات عديدة فى القانون والشرعية الاسلامية وفى القضايا العامة المرتبطة بالقانون أو بالشرعية الاسلامية •



الفهرس

الأسرة والجريمة فى القانون الجنائى المصرى

الصفحة

| | |
|----------------------------|----|
| تمهيد | ٩ |
| خطة البحث وتقسيم | ١١ |

الفصل الأول

النصوص التشريعية المتعلقة بالأسرة فى القانون الجنائى

| | |
|---|----|
| المصرى | ١٣ |
| (أ) فى قانون العقوبات | ١٣ |
| (ب) فى قانون الاجراءات الجنائية | ١٨ |

الفصل الثانى

التحليل العام للاتجاه التشريعى فى معالجة الجرائم المرتكبة

| | |
|---|----|
| فى الوسط العائلى فى القانون الجنائى المصرى | ٢٣ |
| المبحث الأول : فى قانون العقوبات | ٢٣ |
| المبحث الثانى : فى قانون الاجراءات الجنائية | ٢٦ |

الفصل الثالث

التحليل الفقهى للجرائم المرتكبة فى الوسط العائلى فى

| | |
|--|----|
| القانون الجنائى المصرى | ٢٩ |
| المبحث الأول : أساس حق العقاب فى جرائم الأسرة | ٢٩ |
| المبحث الثانى : النظريات المبررة للعقاب وتقديرها | ٣٦ |

الفصل الرابع

التحليل الفلسفى للاتجاه التشريعى فى معالجة جرائم

| | |
|--|----|
| الأسرة فى القانون الجنائى المصرى | ٤٣ |
|--|----|

الصفحة

| | |
|--|----|
| المبحث الأول : التحليل الفلسفى عن الجرائم المرتكبة فى الوسط | |
| العائلى فى قانون العقوبات | ٤٧ |
| المبحث الثانى : التحليل الفلسفى عن الجرائم المرتكبة فى الوسط | |
| العائلى فى قانون الاجراءات الجنائية | ٧٢ |
| خلاصة : | |
| نحو تشريع خاص للأسرة | ٧٩ |
| ملاحق الكتاب | ٨٣ |

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/٥٠٢٤

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٨٠٣ - ٦

يعد هذا الكتاب أول مرجع مصرى يتضمن سرداً كاملاً لجميع النصوص القانونية العقابية والإجرائية المتعلقة بالأسرة المصرية بحيث يفيد طلاب المتعة الثقافية وكل أسرة مصرية ترغب فى معرفة حقوقها وواجباتها تجاه القانون الجنائى المصرى .
ويعكس هذا الكتاب اهتمام المشرع المصرى بحماية الأسرة من التفكك الاجتماعى الذى يترتب بالأسرة المعاصرة .
وأخيراً ، يتضمن الكتاب نقداً لبعض مواقف المشرع المصرى على ضوء أفكار الفلاسفة والمتعمقين حول موضوع الجريمة والعقوبة .